

المنارة السوداء

دراسة علمية تاريخية لمرجعية النجف

الأستاذ موفق الدوري

المنارة السوداء

دراسة علمية تاريخية لمرجعية النجف

منشورات الإلكترونية

١٤٤٧-٢٠٢٥

المنارة السوداء

دراسة علمية تاريخية لمرجعية النجف

الأستاذ موفق الدوري

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن دراسة المؤسسات الدينية الكبرى التي كان لها أثر عميق في تشكيل الوعي الديني والثقافي والاجتماعي للأمم تُعد من أهم ميادين البحث التاريخي والفكري؛ إذ لا يمكن فهم تطور الأفكار والمذاهب والحركات الاجتماعية بمعزل عن المؤسسات التي احتضنتها ورعتها وأسهمت في توجيه مساراتها. ومن بين هذه المؤسسات برزت المرجعية الدينية في مدينة النجف بوصفها إحدى أبرز الظواهر الدينية والعلمية التي لم تنل عناية الباحثين المعاصرين ، على الرغم أنها اضطلعت بأدوار متنوعة تجاوزت حدود التعليم والإفتاء إلى التأثير في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية لملايين الأتباع عبر قرون متعاقبة.

وتحتل مدينة النجف مكانة خاصة في الوجدان الشيعي الإمامي؛ إذ ارتبطت بمرقد الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأصبحت منذ قرون مركزاً علمياً يستقطب اتباع المذهب الإمامي من مختلف البلدان التي تنتشر فيها عقيدة (الاثني عشرية) ، وقد أسهم هذا الموقع الديني والعلمي في نشوء الحوزة العلمية

النجفية التي تطورت عبر الزمن حتى أصبحت إحدى أهم المدارس الدينية في العالم الإسلامي، ومن رحم هذه الحوزة نشأت مؤسسة المرجعية الدينية بصورتها المعروفة في العصر الحديث.

وقد مرت المرجعية النجفية بمراحل متعددة من التطور والتشكّل؛ فلم تكن في بداياتها مؤسسة ذات هيكلية واضحة كما هي اليوم، وإنما كانت امتداداً طبيعياً لمكانة العلماء والفقهاء الذين التف حولهم الطلاب والعامة، ثم أخذت معالمها تتبلور شيئاً فشيئاً مع اتساع دائرة التقليد وتزايد أعداد المقلدين وظهور الحاجة إلى تنظيم العلاقة بين العلماء وأتباعهم ، ومن هنا أصبحت المرجعية تمثل أعلى سلطة دينية لدى قطاع واسع من الشيعة الإمامية، يتوجهون إليها في استنباط الأحكام الشرعية وحل المشكلات الفقهية والقضايا المستجدة.

وإني لأعجب من كثرة الدراسات التي تناولت الشيعة الإمامية ، والتي قد تكون قد تجاوزت المئات إن لم نقل أكثر ، ومع ذلك لا توجد دراسة (سنية) لهذه المؤسسة الدينية الشيعية ، رغم أنها تعد من أبرز المواضيع التي ينبغي أن نقف عندها لفهم ديناميكية الشيعة بصورة دقيقة ، وكتابنا هذا (**المنارة السوداء .. دراسة علمية وتاريخية لمرجعية النجف**) محاولة متواضعة لفهم آلية عمل هذه المؤسسة التي يكتنفها غموض كبير .

وتنبع أهمية دراسة المرجعية الدينية في النجف من كونها ليست مجرد ظاهرة فقهية أو مؤسسة تعليمية، بل هي ظاهرة مركبة تتداخل فيها العناصر العلمية

والتاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فقد أسهمت المرجعية في الحفاظ على التراث الفقهي الإمامي وتطويره، ورعت حركة التأليف والتدريس، وشكلت حلقة وصل بين العلماء والجمهور، كما كان لها حضور مؤثر في كثير من الأحداث المفصلية التي شهدها العراق والعالم الإسلامي خلال القرنين الأخيرين.

كما أن دراسة المرجعية النجفية تكتسب أهمية إضافية بسبب ما أثير حولها من نقاشات فكرية وجدالات مذهبية وسياسية، حيث تعددت الرؤى في تفسير نشأتها وتطورها وآليات عملها وموقعها في البناء العقدي والفقهي لدى الإمامية. ولذلك فإن الباحث المنصف مطالب بالنظر إلى هذه الظاهرة من خلال مصادرها الأصلية وسياقاتها التاريخية بعيداً عن الأحكام المسبقة أو المواقف الأيديولوجية، سعياً للوصول إلى فهم علمي موضوعي يراعي طبيعة البيئة التي نشأت فيها والظروف التي أحاطت بها.

ومن هذا المنطلق يأتي هذا الكتاب ليقدم دراسة علمية تاريخية للمرجعية الدينية في النجف، تستعرض جذورها الأولى ومراحل تطورها، وتتناول الظروف التي ساعدت على نشوء الحوزة العلمية وترسيخ مكانتها، كما تبحث في مفهوم المرجعية وأسسها النظرية وآليات تشكلها، مع التعريف بأبرز المراجع الذين كان لهم أثر بارز في تاريخ النجف العلمي والديني.

ولم يقتصر هذا البحث على الجانب التاريخي فحسب، بل سعى إلى تحليل البنية العلمية للمرجعية النجفية، وبيان مكانة الاجتهاد والتقليد في الفكر الإمامي، ودراسة العلاقة بين المرجع والحوزة العلمية والجمهور، إضافة إلى إلقاء الضوء على المؤسسات المرتبطة بالمرجعية، ومصادر قوتها وتأثيرها، والوظائف التي اضطلعت بها في مختلف المراحل التاريخية.

كما يتناول الكتاب التحديات التي واجهت المرجعية عبر العصور، سواء كانت تحديات سياسية فرضتها التحولات الإقليمية والدولية، أم تحديات فكرية وثقافية نتجت عن تغير أنماط الحياة وظهور التيارات الفكرية الحديثة. وقد حاول الباحث تتبع كيفية تعامل المرجعية مع هذه المتغيرات، ومدى نجاحها في المحافظة على دورها التقليدي مع التكيف مع المستجدات المتسارعة.

ولأن البحث العلمي الرصين يقوم على التوثيق والتحليل والمقارنة، فقد اعتمد هذا الكتاب على جملة من المصادر التاريخية والفقهية والتراجم والوثائق والدراسات المعاصرة، مع الحرص على الموازنة بين الروايات المختلفة وتحليلها وفق المنهج التاريخي النقدي، للوصول إلى صورة أقرب إلى الموضوعية والدقة.

ولا يدّعي هذا العمل الإحاطة الكاملة بكل جوانب المرجعية النجفية؛ فالموضوع واسع متشعب، تتداخل فيه القرون والأحداث والشخصيات والمؤسسات، غير أنه محاولة علمية لتقديم رؤية شاملة تساعد القارئ على فهم

هذه الظاهرة الدينية المهمة، وإدراك أبعادها التاريخية والعلمية وتأثيرها الممتد في الواقع الإسلامي المعاصر.

وختاماً، فإن دراسة المرجعية الدينية في النجف ليست دراسة لمؤسسة دينية فحسب، بل هي دراسة لجزء مهم من تاريخ العراق الحديث، وقد أثرت في أحداثه عديدة سنحاول استعرتضها في كتابنا هذا .

والله ولي التوفيق، وصلِّ الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفصل الأول

المرجعية الدينية ..
المفهوم والنشأة والتأثير

المبحث الأول

مفهوم المرجعية الشيعية

مفهوم المرجعية:

لفظُ المرجعية، في عُرْف الصرفيين العرب، مصدر صناعي، مَصوغ من (مرجع)؛ وهو اسم مكان، على وزن مَفْعِل، اشتُقّ من الفعل الثلاثي المكوَّن من أحرف أصلية (رجع)؛ على رأي نحاة المدرسة الكوفية التي ترى أن الفعل هو أصل المشتقات جميعِها، لا الاسم ؛ كما زعم النُّحاة البَصْريون، ويراد به، في معاجم اللغة العربية، معنى العودة أو الرد، والمرجع مصدر فعلي، وهو الذي يرجع إليه في أمور معينة، وللمرجعية معانٍ لغوية متعددة بتعدُّد الحقول المعرفية التي تُسْتخدَم فيها[1].

ومصطلح المرجعية من أشهر الألفاظ المتداولة عند الشيعة الاثني عشرية في العصر الحديث، وقد جاءت من كلمة (مرجع) ويمثل رجل الدين الشيعي الذي يقف على أعلى سلطة روحية لهذه الطائفة ، ويستند في دعم سلطته الروحية هذه إلى قواعد متوارثة في المدن الشيعية المقدسة ، وتأتي هذه المكانة من تأهله « وفقاً

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة رجع :٨/ ١١٤.

لشروط معينة ه ليتبوأ منصب الإفتاء الديني ، ولذا فإن الفرد الشيعي ملزم بالعودة إليه في كل مناحي حياته الأخرى سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، فضلا عن شعائره الدينية.

من هنا فإن مفهوم (المرجعية) كمصطلح متعارف عليه عند الطائفة الشيعية (الاثني عشرية) يتفاوت بتفاوت الظرف الآني للحدث، وربما بتفاوت بيئة التأليف والتصنيف، إلا أنه بوجه عام غالباً ما يدور حول مفاهيم دينية معرفية، ربما تؤطر في بعض الأحيان نواحٍ حياتية أخرى ، ولا يكاد يتفق علماء الشيعة على تعريف ثابت لهذا المنصب الديني ، ويعود هذا بالدرجة الأساس إلى التفاوت الكبير بين انتماءات هؤلاء العلماء في واقع الحال ، إذ أن هناك محاولات لسلب صفة متحققة عن صفة أخرى لا تعدو أن تكون هي مسلوبة الجانب، ومع ذلك توجد دائماً مسوغات لإضفاء هالة من القدسية على هؤلاء المراجع، وغالباً ما يكون هذا الأمر نابعاً من الهشاشة الموجودة في تعاليم هذه الطائفة ، ويهدف ذلك إلى وضع حاجز بين المرجع الديني كمنصب بشري وبين المرجعية كخلافة مقدسة تستند إلى عصمة المهدي الغائب.

ومن الطبيعي وفقاً لهذا التباين الكبير في النظر إلى المرجع كشخص - والمرجعية كمؤسسة - أن تتعدد مفاهيمها أيضاً ، كما أنه يؤدي في الوقت ذاته إلى إعطاء أطر واسعة لمفهوم ضيق يتمثل بضرورة التقليد الحرفي لتعاليم هذا المرجع أو ذاك ، كل هذا يعطي للباحث انطباعاً بقلق فكري عند الشيعة الاثني عشرية

في الوقوف على جوهر محدد أو شبه محدد لتعريف المرجعية الشيعية ، فقد يتسع بعض مفكري الشيعة في تعريفها عندما يصفها بأنها : «الجهة المتولية لشؤون الأمة أو الطائفة بأجمعها، وبيدها الإدارة لتسيير أوضاعها الإدارية والدينية، ويكون فوق تلك المؤسسة المرجع الديني الذي هو: المجتهد العادل الذي يرجع إليه الناس في معاملاتهم وعباداتهم»[١]، وهذا التعريف يوحي بأن المرجعية كمؤسسة هي الأصل ، وأن المرجع يمثل الظل الذي تلوذ به الطائفة لإدارة شؤونها الحياتية قبل الدينية ، وهذا التعريف لا يعطي أهمية للجانب التعبدي عند القوم ، إذ أن الأساس هنا أن المرجعية بمفهومها العام تتسع لتشكل مفهوماً غير متناهٍ لمؤسسة متناهية.

لكن من جهة الأنصاف ، فإن هناك من يجعل وظيفة المرجعية دينية بالدرجة الأساس ، ويجعل الأمور الحياتية الأخرى تبعاً لها ، من ذلك ما ذكره حسن الأمين في تعريفه لها :« بأنها الوظيفة التي ترشد الطائفة إلى معرفة الحكم الشرعي في الأحكام الإلزامية تحديداً يعني الحلال والحرام والصحيح والخطأ ...» ثم يقول في مكان آخر: « فالمرجعية شخص، هذا الشخص يجمع في ذاته كل المهمات، وهو يفتي، وهو يدير المسائل المالية، يعني هو أيضاً مرجع في قبض

---

(١) سليمان، حيدر نزار، المرجعية الدينية في النجف:ص ١٧.

الأموال الشرعية، وهو ينفق بنفسه وبحسب ما يراه مناسباً من الناحية التنظيمية»[1].

وقد قيّد بعض مفكري الشيعة تعريفه للمرجعية بالظرف الآني الذي تعيشه، والمحيط الذي يحيط بها ، فهي تختص : « بإصدار الفتاوى والأحكام، ومعالجة الحوادث الواقعة في حدود الإمكانية »[2]، هذا الإمكان الذي سيتجلى واضحاً في التطورات المعقدة التي مرت على العراق أبان السنوات الأخيرة ، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، إذ أصبحت المرجعية الشيعية هي الموجه الحقيقي لتوجهات الطائفة السياسية والعسكرية ، فضلاً عن التوجهات الدينية ، وأعطيت للمرجعية الشيعية أبعاداً واسعة لم تكن تتمتع بها في يوم من الأيام .

وحاول بعض المتأخرين إيجاد أصل لمصطلح (المرجعية) في الأخبار المتقدمة ، ولم يجدوا غير عبارة وردت عند المتقدمين من مصنفيهم ، وهي مروية عن آخر أئمتهم (أو صاحب الزمان كما يسمى): « وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا »[3] ، وغالب من أتى من علماء الشيعة يضعف هذا الحديث ، ويعده مكذوباً ، وفقاً لقواعد القوم ، منها قول علي السستاني :

---

(١) دائرة المعارف الشيعية: ٢٠/٢٣٧-٢٣٨.

(٢) الغريفي، المرجعية الدينية: ص ١٧.

(٣) وسائل الشيعة : ١٨/١٠١ .

«فظهر أن التوقيع (يعني الرواية التي ذُكرت قبل قليل) مخدوش سنداً ، وغير قابل للاستدلال»[1] ، فأصل كلمة (المرجعية) لا وجود لها في الكتب المتقدمة، وإنما خرجت على رواية قديمة ، على عادة القوم في استنباط الأحكام .

ومعظم التعاريف المتداولة بخصوص هذه المرجعية الدينية تدور حول المفاهيم الدينية ، لكنها في واقع الحال تخفي خلفها بُعداً قيادياً يستند إلى نظرية التقليد المطلق للاتباع ، وليس بمستغرب في هذه التعاريف التأكيد على الجوانب الدينية للمرجعية أو المرجع -كالحلال والحرام- ولكن الذي يلفت الانتباه ربط الاهتمام المباشر لهذه المرجعية بالشؤون الدنيوية، أو الحوادث التي لا بد للمرجعية أن تدلوا بدلوها فيها، وهكذا أصبحت المرجعية - بما تحمله من سلطة روحية على أفراد الطائفة الشيعية- ذات سلطات متعددة، وربما أصبح هذا الكيان الديني أكثر ثقلاً في التوجهات السياسية للطائفة، فهو يمثل سلطة دينية وسلطة سياسية-اجتماعية يشد الأفراد إليه بوشائج عاطفية، أو ما تعارف على تصنيفهم فقهياً بـ (المقلدين) داخل دائرة تأثير روحي متصل، وقائمة التزامات ذات طبيعة دينية - اجتماعية - اقتصادية[2] .

---

(١) الاجتهاد والتقليد والاحتياط : ص ٨٤ .

(٢) إبراهيم، فؤاد، الفقيه والدولة: ص ٥٨٤.

والذي يثير انتباه الباحثين في المرجعية الشيعية، ذلك السلطان الروحي الذي تتمتع به على اتباعها المقِلدين لها، والذي يتعدى في كثير من الأحيان تأثيرها الديني، حيث يتجاوز إلى مباركة التوجهات السياسية للطائفة ، وبما يتناسب مع طموحات الاستحواذ والنفوذ ، وكل هذا يعود بالدرجة الأساس إلى الفكرة التي ترسخت في أذهان الشيعة (الاثني عشرية) بأن المرجع الديني يمثل امتداداً لعلم الأئمة المعصومين، أو هكذا أُشيع عنهم، يرافق ذلك دعاية مبالغ فيها تثبت أعلمية (المرجع)، وهالة من القدسية كونه أتقى من غيره، يضاف إلى ذلك الاستقلالية المالية التي تمتعت بها المرجعية – عن طريق جباية الأموال الدينية – وصرفها في مواردها الخاصة، إذ غالباً ما تصرفت هذه المؤسسة الدينية في الأموال وفقاً لسلطة لا رقيب عليها، وبالتالي لا تصرف هذه الأموال إلا في دعم المؤسسة ذاتها أو الاستفادة من وسائل الدعم الخاصة بذلك.

وقد حاول كتَّاب الشيعة في العصور المتأخرة وحتى يوم الناس هذا ، بناء طوق من القدسية المصطنعة على مؤسسهم الدينية ، لتحقيق أهداف عديدة ، سنذكرها بين طيات صفحاتنا هذه ، وأهم هدف هو المحافظة على ولاء الطائفة لهم، في ظاهرة كهنوتية مثيرة للاستغراب ، ويجب على أي جهة كانت أن لا تمس هذه المؤسسة بسوء ، ولها حركت تجاهها الغوغاء الإعلامية ، وشنت عليها حملات التشنيع والتنديد، وعادة ما يرافق ذلك اعتداء تطال ما له أي علاقة بالنقد الموجه للمرجعية ، ولهذا السبب يقول محمد باقر الحكيم : « المرجعية هي

عبارة عن منصب ديني قيادي يتسم بالنقاء والطهارة والأصالة ، ويقوم بواجبات ، ويتحمل مسؤوليات تجاه الأمة »[1].

وهكذا تحولت المرجعية الدينية عند الشيعة الاثني عشرية من سلطة دينية إلى سلطة فكرية عقدية لها الحق في التدخل في أي توجه عملي للطائفة الشيعية، وغالباً ما يبرز تأثيرها الحياتي على الفرد الشيعي عند غياب سلطة سياسية مستقلة، تستطيع الحد من تأثيرها النفسي والمعنوي ، لكن مع ذلك فإن المرجعية تبقى الرقم الصعب في الدائرة الشيعية بما يحاط بها من غموض وقدسية ، وتستمد هيبتها وسطوتها على المقلدين لها من خلال الشد العاطفي لعامة الناس في ميلهم وحبهم لأهل البيت، والذين غالباً ما يتم التداول باسمهم في المحافل الدينية لإثبات الإتباع لهم، ويدعم ذلك رعاية المؤسسة الدينية للطقوس والمناسبات الدينية ، وتشجيها وتوفير المستلزمات لنجاحها.

المرجع والتقليد :

لا نكاد نجد اتفاقاً بين علماء الشيعة على تعريف محدد للمجتهد المستحق للتقليد، كما أنهم يختلفون في تحديد الشروط الواجب توفرها في هذا المجتهد (المرجع) ، ويعود هذا التباين الكبير في وجهات نظرهم إلى المدارس الفقهية

---

(١) المرجعية الدينية : ص ٣٩ .

التي ينتمون لها ، والتيارات الفكرية التي تتقاذف رجال الدين الشيعة ، والمعنى المتعارف عليه عند أكثر هؤلاء الدارسين يتجه إلى أن المجتهد : هو الفقيه الذي يرجع إليه المقلِّد (العامي) في شؤون دينه فيأخذ منه الفتوى ويعمل على وفقها[١].

أما من حيث الشروط الواجب توفرها في المرجع الديني فهي عديدة وكثيرة، ويجعلها بعض علماء الشيعة عشرين شرطاً ، وكلها تدور حول مفاهيم وصفات مثالية بعيدة عن الحاجة العملية التي تناسب مع حاجات المقلّد العامي، فهذا محمد سعيد الحكيم يذهب إلى أن : « الأساس في المرجع الاجتهاد والعدالة ، أما العدالة فنقصد منها : المرتبة العالية بحيث تمنع الشخص عادة من مخالفة التكليف الشرعي ومن الوقوع في المعصية وإن كانت صغيرة ... وأما الاجتهاد : فهو عبارة عن القدرة على أخذ الحكم الشرعي والوظيفة العلمية من الأدلة المعتبرة الكافية في الخروج عن المسؤولية أمام الله تعالى »[٢] ، ووفقاً لهذا التعريف ، فإن المرجع الديني يجب أن يتسم بحد معين من العصمة ، إن لم نقل العصمة كلها ، ويهدف هذا الإطار النظري الذي وضعه رجال الدين الشيعة لصفات مرجعهم الديني ، يهدف إلى تقديس الاتباع للمجتهد ، وعادة ما يرافق

---

(١) عبد الهادي الفضلي ، التقليد والاجتهاد : ص ٦٥.

(٢) المرجعية الدينية : ص ١٢.

ذلك دعاية ضخمة حول الصفات السامية لهذا المرجع أو ذلك ، وما على المقلِّد (العامي) إلا التسليم المطلق بكل ما يقال عن المرجع صفات شبيه بشخصية (البابا) للكنيسة الكاثوليكية.

ونجد أنفسنا ملزمين باستعراض الشروط التي طرحها مفكرو الشيعة للمرجع الديني ، وذلك لأن هذه من الاعتبارات الشكلية في فكر الإمامية ، وقد كثر فيها التأليف والتصنيف ، وفي بعض الأحيان التأسيس لنظريات جديدة - كنظرية الصدر في المرجعية الرشيدة - ومع ذلك فإن كل هذا لم يسلم من نقد اشباه المنصفين من مفكري الطائفة أنفسهم ، على كل حال فإن الحصر الموضوعي لشروط المجتهد الديني عند الشيعة الإمامية ؛ يقتضي ان نستعرض بعض هذه الشروط ، رغم تفاوتها واختلاف القوم في مضامينها ومدلولاتها[1]:

١. دراسة الأصول والقوانين العامة والكلية للاستنباط .

٢. دراسة فروع الأصول ومصاديق القوانين الكلية بصورة متكاملة .

٣. التركيز على أبعاد الأدلة الاجتهادية (الكتاب والسنة) .

٤. نقد ودراسة وتحليل آراء ونظريات العلماء السابقين لمصادر الاجتهاد .

ولا تعدو هذه الشروط أن تكون شروطاً نظرية ، لا نجد لها وجوداً على أرض الواقع ، وإنما وضعت لزيادة هائلة التقديس حول (المجتهد) الشيعي ،

---

(١) حسن الأمين ، دائرة المعارف الشيعية : ٢٠/ ٢٤٨.

وهذا أمر شبيه بمسألة الأعلمية التي خاض فيها القوم كثيراً في مؤلفاتهم ، وهي مسألة نسبية لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتمادها عملياً في تحديد المرجع الأعلم، خاصة عند السواد الأعظم من اتباع هذه الطائفة ، ولذا بقي مصطلح الأعلمية متداولاً عند صفوة الطائفة الشيعية ، بينما بقيت العامة لا تستطيع أن تحدد ذلك عبر وسائلها المتواضعة .

وقد حاول الصدر الثاني أن يدخل تحديثات معاصرة على المرجعية ، بما يتناسب مع تطورات العصر ، الأمر الي جوبه برفض واسع من قبل المراجع التقليديين ، وقد كان مشروع الصدر يتضمن ثلاثة دعائم :

١. توحيد الرسائل العملية للمراجع .

٢. تكوين صندوق موحد للأخماس التي ترد من الداخل والخارج ، وتشرف عليه لجنة من العلماء والمحاسبين والتجار ، ويتم صرف الأموال وفقاً لآلية منضبطة.

٣. تكوين لجنة من العلماء تعالج المشاكل الاجتماعية والسياسية والفقهية .

وبقيت نظرية (المرجعية الرشيدة) التي اقترحها الصدر الثاني حبر على ورق ، ولم تقَ أي أهتمام يذكر ، وبقي المراجع يتنافسون فيما بينهم حول مفهوم (الأعلم) .

ومع هذا فإن أعلمية المرجع الشيعي لا تخضع لضوابط متفق عليها ، بل هي من المواضيع التي اثارت اختلافاً ملحوظاً عند منظري القوم ، فهي كما يذكر الحائري تخضع لعدة احتمالات[1] :

الأول : أن لا يكون المقصود بشرط الأعلمية هي الأعلمية من جميع الناس، بل الأعلمية من الواجدين لسائر شرائط الولاية كالشجاعة والكفاءة السياسية والاجتماعية .

الثاني : أن لا يكون المقصود بالأعلمية الأعلمية بالفقه ، بل يكون المقصود بها الأعلمية بلحاظ مجموع ما يجب أن يكون الولي عالماً به من الفقه، والموضوعات التي هو بحاجة إليها في مقام تطبيق أحكام الله والقضايا السياسية والاجتماعية .

الثالث : أن يكون المقصود بالولاية المرجعية في الأحكام الإلهية والولائية[2] في وقت واحد ، فإن التفكيك بينهما فكرة متأخرة ، وللشيعة كانوا ولايزالون يرون المنصبين لشخص واحد ، يجمع بين السلطتين الدينية والدنيوية .

---

(١) كاظم الحائري ، المرجعية والقيادة : ص ٢٠٤.

(٢) المقصود بالحكم الولائي عند الشيعة : هو تنجيز حكم واقعي على الأمّة لم يكن موجودًا في الشريعة، ولَم يكن هناك إلزام بحسب التشريع الأولي، ولا ملاك

الرابع : أن يكون شرط الأعلمية في الإمامة بمعناها الخاص لدى الشيعة المشتمل - زائداً على منصب الولاية والمرجعية في فهم أحكام الله - على ركن ثلث ، وهو ما قد يعبر عنه بالسبب المتصل بين الأرض والسماء ... وهذه الإمامة هي الإمامة المشترط فيها العصمة ، ويشترط فيها أن يكون الإمام أعلم من جميع الناس .

ورغم أن الحائري في تنظيره هذا يعترف ضمناً بعدم المقدرة على تحديد الأعلمية ، إلا أنه في الوقت نفسه يبعد في إضافة صفات أخرى فطرية أو مكتسبة يجب أن تعزز بها أعلمية المرجع ، وربما يفسر هذا لنا العزلة المتعمدة التي تمارسها الطائفة حول شخصية (المجتهد) ؛ لأن الاسفاف في ظهور المرجع الاجتماعي بين الناس قد يقلل من مكانته في نفوس المقلِّدين ، وبذلك يكون هذا المرجع (المعزول عن محيطه) بعيداً عن تشكيك المغرضين ، وهنا يكمن السر في الطاعة العمياء والتقليد المتزمت للمرجع الديني عند الشيعة الإمامية ، إذ هو يعتمد في مكانته على ذلك الحاجز النفسي الذي يفصل بينه وبين اتباعه ، وغالباً ما يجعل بين وبين مقلديه عدد محدود جداً من أقاربه وأصهاره ووكلائه ، يكون لهم الحق في الاتصال المباشر معه ، ومن ثم نقل تعليمه إلى مقلديه.

الإلزام، وحتى لو كان فيه ملاك الإلزام، فإن مصلحة عدم الإلزام تزاحمه.ومثَّلوا له: بما لو رأى الحاكم ضرورة تحديد الأسعار، فحكم بذلك.

ويذهب الكشميري – أحد علماء الشيعة الناقدين والمقرب من مرجعية النجف – أن إعطاء الأعلمية هذه الأهمية والتركيز عليها لا يعدو كونه سوط سياسي ليس إلا ، ويقول : « وإنني في حياتي العلمية في النجف لم أسمع هذه الضجة إلا بعد وصول (الإمام) الخميني إلى النجف الأشرف ، ثم تفاقمت الزوبعة حينما انتصر (الإمام) الخكيني في ثورته ... مما أثار حفيظة الخط الشاهنشاهي في الحوزة في النجف ، واشتغلت مافيا الشاه في الحوزة على هذه النغمة ...»[1] .

ويلمح الكشميري إلى أن الخلاف هنا ليس خلاف حول الأعلمية ، بقدر ما هو خلاف بين النجف وقم لجلب أكبر قدر ممكن من الاتباع ، وجلب الاتباع يعني جلب موارد مالية من الاخماس وغيرها من موارد الواجبات الشرعية ، ويخلص الكشميري في الموضع نفسه إلى أن شرط (الأعلمية) في التقليد لا يقرها كل الفقهاء لا قديماً ولا حديثاً ، وأتذكر – والكلام للكشميري - : أنني سألت خال زوجتي الخطيب الشهير مرتضى القزويني ، وذلك قبل اثنين وأربعين عاماً عن مسألة تقليد الأعلم ، فأجابني بكل وضوح إنها مصطنعة ولا أساس لها أبداً.

أما ما يقال عن أخلاقية المجتهدين أو المراجع الشيعة ، والتي يبالغ فيها كثيراً، ويتم تصويرهم فيها على أنهم لا يرتكبون صغيرة ولا كبيرة ، ويتم دراسة

(١) جولة في دهاليز مظلمة : ٢٩٧ .

ظهورهم الإعلامي بدقة متناهية لإضفاء مثل هذا الأخلاقية المصطنعة ، فيتم تصويرهم وهم جلوسٌ على الأرض في غرفة متواضعة ، على بساط أو حصير قديم ، وربما كان الحائط متشققاً خلفهم ليدل على زهدهم وورعهم أمام اتباعهم، ولكن المؤلم في مثل هذه الصورة المفتعلة أن أولاد هؤلاء المراجع وأصهارهم وبناتهم يعيشون في قصور لندن وباريس ، وتصرف عليهم الأموال ببذخ الملوك والأمراء ، وفي المقابل فإن هؤلاء الأصهار والأولاد ، يحرصون على حضور المناسبات الدينية حول العالم لمخاطبة جمهورهم الشيعي بزهد المرجع وخشونة عيشه ، ولا يتردد أن يحمل معه في مثل هذه المناسبات شيئاً من ملابس (المرجع الداخلية) وهي ممزقة ليخاطب الجمهور بقوله هذا لباس سماحة السيد..! (١)

وللدلالة على أن هذه الصورة هي صورة مزيفة لا تمت إلى الواقع بصلة ، نتقل بعض النماذج الحية لبعض هؤلاء المجتهدين والمراجع من مدينة النجف ، يذكرها حسن الكشميري وهو شاهد عيان لما كان يجري في هذه المدينة المقدسة عند الطائفة ، ونقلنا لهذه النصوص للدلالة على زيف نظرية القدسية التي يُحاط بها المرجع الأعلى الشيعي.

---

(١) جولة في دهاليز مظلمة : ٢٥٨ .

يقول الكشميري : « أأسف إذ أكتب أن اثنين من كبار فضلاء النجف الأشرف، وهما إخوان من أم واحدة وأب واحد ، ولكنهما لا يتكلم أحدهما مع الأخر **٣٠** عاماً ، وهما السيد أحمد المستنبط والسيد نصر الله المستنبط(١) ، بل كان الأخير يصف الأول بصفات استحي أن أذكرها .

وحالة مماثلة لهذه ، وهي القطيعة القاسية بين أخوين من أب واحد وأم واحدة، وهما السيد محمد الروحاني والسيد صادق الروحاني ، وقد عاشا عقوداً من الزمن في النجف الأشرف ، وهما من أبرز تلاميذ الإمام الخوئي ، وحاول الأخير أن يصلح الأمور بين هذين السيدين الشريفين حتى عجز »(٢) .

وقد يعجب القارئ من هذا الاجراء غير المبرر والمحاط بالكثر من الغموض حول المرجع الشيعي ، وبما أن العاطفة هي المتحكم الأساس بعقلية الطائفة الشيعية، فإن هذا الأمر يشكل أهمية بالغة ، تجعل المرجع شبيه (بالإمام المنتظر) ، فهو موجودٌ وغائب في الوقت نفسه ، وبذلك يحصل نوع من التناظر في الصفات بين (المرجع) و (الإمام المنتظر) يتحول عبر ممارسة الطقوس

---

(١) من علماء النجف المعروفين ، ونصر الله كان صهراً للخوئي ، وكان ينوب عنه في إمامة الجماعة ، وقيل أنه كان مرشحاً لخلافته كمرجع أعلى ، ولكنه مات قبله سنة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

(٢) محنة الهروب من الواقع : ص ١١٧ .

الحسينية الزمانية والمكانية إلى أن يملأ (المرجع) فراغ (الإمام) ويمارس صلاحياته في توجيه الطائفة الشيعية اجتماعياً وسياسياً ، وهذا في الأساس يحقق للطائفة الشيعية وحدة موجه باتجاه المصلحة التي يراها المرجع لا الطائفة.

إن هذه الصلاحيات المطلقة التي أعطيت للمرجع - سواء بالاتكاء على أعلميته أو اجتهاده أو حتى نسبه لأهل البيت - قد مهدت الطريق لظهور (الفقيه القائد) أو ما اصطلح على تسميته (بالفقيه الولي) الذي أصبح وفقاً لهذه الرؤية النظرية معصوماً ؛ لأن العدالة هنا - كما تقدم تعريفها - تؤهله لامتلاك صفة العصمة ، وبالتالي : « يكون الفقيه حائزاً على نفس الصلاحيات التي يملكها الإمام المعصوم إلا تلك التي كانت للإمام بصفته التكوينية ، بناء على أن الفقه العادل هو إمام المسلمين لا في المرجعية الدينية فقط بل حتى في الشؤون السياسية والاجتماعية »[١] .

كما أعطت هذه (الأعلمية) للمرجع الشيعي قدسية كبيرة في نفوس اتباعه ، فاصبح المرجع قائداً عاماً وليس قائداً دينياً فحسب ، وسلبت الطائفة الشيعية النظر في مصالحها ، فهي لا ترى مصالحها إلا من خلال ما يقرره المرجع أو رجل الدين لها ، وأصبح المرجع الأعلى يحجر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على طائفته ويبقى الفقيه الأعلم في نظر طائفته : « هو الأعلم أيضاً في قدرته وتطبيقاته ،

---

(١) فؤاد إبراهيم ، الفقيه والدولة : ص ٥٧٦.

وهذا يعين أن المرجعية السياسية تبقى ضمن مجالات ضيقة تدور في عالم الموضوعات التي تحتاج أولاً وآخراً إلى الفقيه الجامع للشرائط في معرفة الأحكام وفي التصرف ضمن الولاية الشرعية ليكون لهم غطاءً شرعياً في تحركهم السياسي تحت قيادة المرجعية الدينية »[1].

وأما على أرض الواقع فلا تعدو هذه العبارات بكل مسائلها سوى أمور نظرية تفتقر إلى أي مسند حقيقي يمكن الاتكاء عليه ، بل يذهب بعض مفكري الشيعة إلى أن هذه الصفات هي صفات مستحدثة : « هي من صنائع المافيات والحواشي والمستفيدين ، ويعود تاريخها إلى ستين سنة أو أكثر قليلاً ، وهي من صنع الشبكات المستفيدة التي استأثرت بالأخماس »[2] ، وهذا ما ذكره الكشميري من أمور لا يستطيع كثير من علماء الشيعة التصريح بها ، لأنهم سيتعرضون إلى فتاوى الحرمان والزندقة التي ستصدر بحقهم من مكتب المرجع الأعلى ، ذلك المكان الذي تسيطر عليه تلك الحاشية ، ولا يعلم المرجع الديني بالكثير من الأوراق والوثائق التي تصدر باسمه ..!

ثم طرحت هنا قضية مهمة : كيف يمكن تحديد الأعلم بين مجتهدي الشيعة أنفسهم ؟

---

(١) حميد الغريفي ، المرجعية الدينية والمرجعية السياسية : ص ٢٠.

(٢) حسن الكشميري ، رسائل ومسائل : ٢٩.

في واقع الحال لا يمكن ذلك ؛ لأن هناك حاجز معرفي وبروتكولي بين الطائفة الشيعية وبين مراجعهم، أو لنقل الصف الأول من مراجعهم ، وهم بالتحديد من الفرس الذين يسيطرون على المؤسسة الدينية الشيعة بالنجف ، ولا يستطيع عوام الشيعة الوصول إليهم ، وسؤالهم أو استفتائهم بصورة مباشرة إلا عن الطريق المكتب البراني ، وهو مكتب المرجع الديني الذي يديرها عادةً أولاد وأصهار ذلك المرجع، ولذا ليس بمستغرب حدوث تدخلات سياسية خارجية وداخلية في ترجيح كفة هذا المرجع أو ذلك ، ولا علاقة للأمر بصفة الأعلمية التي تتشدق بها الحوزة العلمية.

وهناك جدال طويل يدور بين دهاليز المؤسسة الدينية الشيعية حول صفة الأعلمية ، كصفة مرجحة بين هذا المجتهد أو ذاك ، ويعدونها من البدع المستحدثة لاحتكار السلطة الدينية بمدينة النجف ، التي تشكل قبلة التقليد لمعظم مجتهدي الشيعة ، يقول حسن الكشميري : « ولهذا فإني سمعت مباشرة من فقهاء عظام يرفضون مسألة هذا أعلم وذاك أعلم ، ويعتبرون أن مراجعة أي فقيه مجتهد مجزية، ويمكن للفرد أن يعمل بآراء فقهاء متعددين ، وهؤلاء الفقهاء الذين سمعت منهم مباشرة هم : السيد تقي القمي ، والسيد محمد الشيرازي ، والسيد محمد حسن فضل الله ، والسيد عبد الأعلى السبزواري »[1].

(١) المصدر السابق : ص ٣٠.

ويرجح الكاتب نفسه في مكان آخر أن العهد بمسألة الأعلمية قصير جداً : « وإعطاء الأعلمية هذه الأهمية والتركيز عليها فهذا سلوك سياسي ليس إلا ، وإنني في حياتي العلمية في النجف الأشرف لم أسمع هذه الضجة إلا بعدما وصل الإمام الخميني إلى النجف الأشرف ، ثم تفاقمت هذه الزوبعة حينما انتصر الإمام الخميني في ثورته ...»(١) .

كما بالغ بعض الكتاب الشيعة في مكانة (المرجع) فعدَّهُ امتداداً لمنصب «الإمامة الإلهية، وتوضيح ذلك أن الرؤية الشيعية التي طرحتها مدرسة أهل بيت العصمة تتبنى أن المناصب الإلهية ثلاثة : الأول منصب النبوة ، والثاني منصب الإمامة ، والثالث منصب المرجعية الدينية » ، وبما أن منصب النبوة قد انتقل - وفقاً لعقائد الشيعة - إلى الإمام ، وأن الأخير قد اختفى ، ولا يعلم متى يخرج ، فلم يبق إلا منصب (المرجع) الذي : « يعد مكملاً للمنصبين السابقين وامتداد لهما »(٢) .

ومن الأمثلة على الغلو الدعائي المبالغ فيه ، والموجه في الأساس للسذج من أبناء الطائفة الشيعية ، جعل المرجع الديني ملهم ويتمتع بتسديد رباني ، وهذا بالتحديد ما وصف به الفاضلي المرجع الشيعي علي السيستاني : « إن المرجع

---

(١) حسن الكشميري ، جولة في دهاليز مظلمة : ص ٢٩٦.

(٢) ضياء الخباز ، وجهاً لوجه بين الأصالة والتجديد : ص٤٠٥-٤٠٦.

الديني يتمتع بتسديد رباني ، وبنصر من الله وحده ، وبتأييد من صاحب الأمام (عج) ... »[1]، وعادة ما توزع مثل هذه العبارات في كتب تؤلف وتوزع بالمجان على زوار المراقد الشيعية ؛ لإبقاء حالة الاستغباء والاستعماء المتعلق بقدسية المرجع الأعلى المزعومة.

أما من جهة الإلزام ، فلا بد لكل فرد شيعي إمامي أن يقلد واحداً من هؤلاء المراجع ، ويشمل التقليد اتباع تعاليمه وتوجيهاته الدينية المكتوبة والمسموعة التي تصدر عنه[2] ، ولا يحق له أن يقلد اثنان في الوقت نفسه ، كما لا يحق له أن يقلد المرجع الميت ، وهذا القول الأخير هو قول السواد الأعظم من مجتهدي الشيعة في هذا الزمان ؛ وقد منع المجتهدون الشيعة تقليد الميت لأسباب كثيرة مذكورة في فتاويهم ورسائلهم العملية ، ولكن السبب الأهم الظاهر للعيان أن تقليد الميت يؤدي إلى ضياع وتشتت الموارد المالية التي يعتمد عليها هؤلاء المجتهدون ، وكل ما يقال هنا وهناك حول الأمور الأخرى هو قفز على الحقائق الظاهرة .

وقد أثارت هذه القضية جدلاً كبيراً لدى مفكري الشيعة ، سواء كانوا من داخل المؤسسة الدينية الشيعة أم من خارجها ، وأصبحت معضلة حقيقة تقيد

---

(١) حسين محمد علي الفاضلي ، الإمام السيستاني أمة في رجل : ص ١٢٨ .

(٢) حيدر علي ، العمامة والصوجان : ص ٧٤.

الرأي العام وتحجر على الجماهير ، ويرجح المفكر الإيراني علي شريعتي أن هيمنة المرجعية الشيعية على الحياة العامة كان قريناً للدولة الصفوية ، وهو يصطلح على هذا النوع من التشيع بـ (التشيع الصفوي) : « وفي التشيع الصفوي يتعين على المرء أن يكون تابعاً ومقلداً أعمى في جميع الأمور والمجالات لـ (الروحاني) الذي يعين – عبر الفتاوى التي يصدرها نحو دساتير مقتضبة وقاطعة – كل ما يتعلق بأفكار الناس وعقائده واحاسيسهم وامزجتهم وطبيعة حياتهم الفردية والاجتماعية والأخلاقية والتربوية ... »[1] .

وينتقل علي شريعتي إلى الحديث عن أخطر أصول التشيع المعاصر ،وهو أصل التقليد ، فيرى أن التقليد : « وهو الطاعة المطلقة والتبعية لأحد الفقهاء الكبار » الذي ينبغي أن يكون للأفكار لا للأشخاص ، فالتقليد للأشخاص قد يكون سبباً في انحطاط وعي الإنسان العادي والإيقاع به في الشرك ، ومن هنا يرى شريعتي أن المؤمن – بالمفهوم الشيعي – الذي ينظر إلى مرجع التقليد مجرد نظرته إلى شخص أكثر علماً أو أقل علماً ، ولا ينظر إلى أفكاره ن هل هي متسقة مع العقل أو غير متسقة معه ، فإنه يرتكب ذنب الشرك ، فإن هذه الطاعة العمياء ، تناقض التوحيد الذي يدعو إلى الاتجاه إلى الله وحده والاعتماد على الله وحده

(١) التشيع العلوي والتشيع الصفوي : ص ٢٨٤.

، والتقليد بالمفهوم الشيعي - أي الطاعة التامة لمرجع من المراجع - يؤدي إلى فقدان المغزى الحقيقي لهذا التوحيد[1] .

وينظر مفكر آخر من مفكري الشيعة إلى مسألة تقليد المرجع الديني : إلى أنها تؤدي إلى خلق علاقة تبعية تجيّر لصالح الطرف الأول (المرجع) على حساب الطرف الثاني (المقلِّدون) : « فمن الناحية النظرية أن أي باحث لهذا الموضوع سيجد حقوقاً لطرف واحد هو طرف (المرجع ، الفقهاء ، المراجع) أما الطرف الثاني فلا حقوق له مدونة نظرياً »[2] ، ويضطر الباحث للنزول إلى الواقع الشيعي للبحث عن هذه الحقوق المفقودة، فلا يجد إلا الأوامر المتداولة بين أفراد هذه الطائفة البائسة ، إلى أن يصل إلى نتيجة مؤلمة وفقاً للمعادلة التي طرحها : «أذن هي معادلة (الحقوق للمراجع) مقابل ليس فقط اللاحقوق للمقلِّدين ، أو مقلدين بلا حقوق ، لا بل عليهم أيضاً أن يسددوا رغم إرادتهم حقوق الطرف الأول من بطونهم وعقولهم وحريتهم وإرادتهم »[3].

وهكذا فإن المرجع الديني له القدرة على تحريك الناس تحريكاً عاطفياً ، غالباً ما يجير لصالح مؤسسة المرجعية نفسها : « وإذا نشأت مشكلة خطيرة في العالم

(١) أمي وأبي نحن متهمون : ص ٢٢-٢٣.

(٢) عادل رؤوف ، صناعة العقول بين التقليد الفقهي وثقافة التقليد : ص ٣٣٥.

(٣) المصدر السابق : ص ٣٤١.

الشيعي، وليس في النجف وحده ، فإن الناس يتطلعون ناحية النجف ، وينتظرون كلمة المجتهد الأكبر ، الحكم الأول في القضايا الخطيرة ، الذي يصدر فتوى بعد أن يكون قد تداول القضية مع مستشاريه ، وذلك لأن الشيعة تعتبر المجتهد الأكبر نائب الإمام الثاني عشر الذي هو في الغيبة »[1].

وظلت آصرة التقليد هي القيد الذي يهيمن على روحانية الطائفة ، ولا يمكن في أحوال كثيرة الوقوف على ذلك التأثير السحري لهذه الظاهرة – نعني ظاهرة التقليد – إلا من خلال الركون إلى زخم عاطفي عظيم ، يركن العقل البشري جانباً، وتصبح آلية التقليد هي الموجهة للسلوك الفردي والجماعي ، وهذا الأمر قد يشبه إلى حد ما – وفقاً لتصور علي شريعتي – مرحلة النضال السلبي عند الأحزاب اليسارية : « اطع القائد دون مناقشة ، ولاشك أنه إذا انحرف تستطيع أن تقصم ظهره خفية ، لكن لا تمرد عليه رسمياً وعلنياً ... ونفس هذا التقليد يعتبر سارياً عند الشيعة للقائد ، الذي ليس بإمام لكنه يكون نائبه »[2] ، ويمكن تفسير ظاهرة التقليد الصنمي عند الطائفة الشيعية ، بأنه القوة الخفية التي تدير من خلالها المرجعية شؤون الطائفة ، ويصبح الفرد الشيعي مجرد رقم عادي في

---

(١) د. عبد الله النفيسي ، الدور السياسي لشيعة العراق : ص ٦١.

(٢) علي شريعتي ، التشيع مسؤولية : ص ٩٦-٩٧.

بورصة الصعود والنزول يتم توجيه عن بعد من مدينة النجف فالتقليد في واقع الأمر : « عملية استرقاق واستعباد للبشر »[1] .

وقد وعت القوى الأجنبية التي سيطرت على العراق – ابتداء بالصفويين ومروراً بالإنكليز في القرن الماضي وانتهاء بالأمريكان – القوة السحرية التي تملكها مرجعية النجف في التأثير على اتباعها وقيادتهم ، لذا حرصت منذ اللحظات الأولى لدخولها إلى البلاد إلى فتح قنوات اتصال مع مرجعية النجف ، خاصة القوات الأمريكية التي دخلت من جنوب العراق ، ذي الأغلبية الشيعية، لأنهم كانوا يعون حقيقة السيطرة الروحية والجماهيرية للمرجع الشيعي علي السيستاني، كما سنأتي على ذكر ذلك في الفصل القادم.

لكن الأمر الذي نود الإشارة إليه هنا إلى أن المرجع الديني يحرص على استبعاد الصفات التي لا تنطبق عليه ، أو التي لا وجود لها في الأساس في صفاته الشخصية، فلو نظرنا إلى الرسالة العملية المتداولة الآن بين أيدي الطائفة الشيعية، وهي رسالة السيستاني ، نجد غياباً لصفة الكفاءة الواجب توفرها في القائد الديني ، وإنكار لمسألة تقليد الميت ، ويشعر القارئ كأن هذه الشروط المذكورة ، وضعت لكي تناسب صفات المرجع نفسه[2] .

---

(١) حسن الكشميري ، جولة في دهاليز مظلمة : ص ٢١٠.

(٢) المسائل المنتخبة (الرسالة العملية) : ص ٩.

ولا يمكن إنكار الدور المهم الذي تقوم به أموال الخمس في دعم المرجع الشيعي ، ولذا تصرف جزء من هذه الأموال في عملية دعائية ضخمة تحاول أن تضع المرجع الأعلى في مقام قدسي ، يصل قريباً من مقام الإمامة أو يكاد ، وهذا يفسر الغيبة الإعلامية المتعمدة للمرجع الأعلى ؛ لأن هذا الأمر هو جزء من القدسية المفتعلة ؛ ولأن الظهور الزائد للمرجع الشيعي الفارسي الذي يتربع على كرسي المؤسسة الدينية ، والذي لا يتكلم العربية إلا بعجمة واضحة ، قد يغير وجه نظرهم في تقليده ، والأمر الأهم من التقليد هو عدم دفع الخمس إليه، ومعظم اتباعه من الشيعة العرب ، وكل هذه الأمور مرسومة بدقة ومخطط لها وفقاً لتقاليد قديمة تفسر لنا السر في بقاء هذا الأسلوب التقليدي ، لأنه ببساطة هو الأنجح حالياً في إدارة الطائفة الشيعة كما يدار الخاتم في الأصبع .

وفي المجمل : إن عقدة الطائفة الشيعية لا تكمن في مسألة اتباعهم لأهل البيت، أو تأسيهم بالأئمة الاثني عشرية ، وإنما العقدة الحقيقة التي ينبغي التركيز عليها - إن أردنا أن نحدد توجهات الطائفة كلها - أن نسمك بزمام المرجعية ونحاول أن نوجه دفتها ، أو على الأقل تحجيمها في الأطر الدينية التي ينبغي أن لا تخرج عنها، لأن هذا الإلزام من شأنه أن يحد من مخاطر الطائفية الموجه ضد الأمة التي تعيش فيها الأقليات الشيعة في البلدان الإسلامية.

المبحث الثاني

نشأة المرجعية

الجذور التاريخية:

عند مراجعة المصادر الشيعية التي وثقت لتاريخ المرجعية، نجد مبالغة واضحة في تجذير تاريخها إلى أبعد مستوى ممكن أن تتكأ عليه تأويلاتهم التاريخية التي تستند إلى نظرية الاسبقية الإسلامية، رغم أن هذه الادعاءات لا تصمد كثيراً عند الاستقراء لمصادر الشيعة الاثني عشرية أنفسهم ، وأقصى ما استطاع القوم الوصول إليه أن (المرجعية) بدأت منذ عصر شيخ الطائفة الطوسي (ت ٤٦٠هـ) ، وعلى كل حال سوف نستعرض بإيجاز هذه المراحل - ليس باعتبارها تاريخياً موثقاً للمرجعية - وإنما باعتبارها رصد فكري للنشاط العلمي والفكري للشيعة ، ولاعتبارات أخرى سوف تتضح بجلاء في ثنايا الأسطر الآتية تثبت بشكل أو بآخر أن مصطلح (المرجع) و (المرجعية) لا وجود له في مصنفات الإمامية حتى عصر الدولة الصفوية في إيران .

تسلط البويهيين على بغداد :

اختلف المؤرخون في نسب بني بويه ، فمنهم من يقول أن أصلهم فارسي ، وأنهم من نسل يزدجرد آخر ملوك الفرس ، ومنهم من يقول أن أصلهم من بلاد الديلم ، وهم أقوام سكنوا الجنوب الغربي لبحر الخزر (قزوين) ، والرأي الثاني هو الذي تطمأن له النفس ، فأبوهم : أبو شجاع بويه ، كان صياداً فقيراً ، ومغموراً لم يكن يعرفه أحد من الناس ، إلا أن أولاده الثلاثة كان لهم شأن آخر، فعملوا في بداية أمرهم في خدمة أمراء نيسابور وجرجان ، ثم تآمر هؤلاء الأخوة الثلاثة على أمير نيسابور واحتالوا عليه وقتلوه سنة **٣٢٣**هـ ، وبدأت الأمور تستتب لهم في بلاد فارس ، خاصة بعد ادعائهم أنهم من نسل الأكاسرة .

كان لـ (علي ، وحسن ، وأحمد) أولاد بني بويه – وبهم سموا تاريخياً – طموح واسع يتعدى حدود بلاد فارس ، فاتجهت أنظارهم نحو دار الخلافة العباسية، طمعاً في إضفاء شرعية على هيمنتهم ، فقام علي – الأخ الأكبر – بإرسال رسول إلى الخليفة الراضي يطلب اعترافه بسلطانه على فارس ، فبعث إليه الخليفة بخلعة السلطنة والمنشور مع أحد رسله[١] .

كانت الخلافة العباسية في ذلك الوقت تعاني من تسلط الأتراك عليها ، وكانت الأحوال الاقتصادية والمعيشية تزداد سوءاً ، وكان الأخوة البويهيون لا

---

(١) محمد حسين الزبيدي ، العراق في العصر البويهي : ص ٣٢.

يخفون اهتمامهم بالعراق ، إذ وصلت طلائع جيشهم إلى واسط ، الأمر الذي شجع بعض القادة المقربين من الخليفة المستكفي على مراسلة البويهيين والطلب منهم بالمجيء إلى بغداد ، أملاً في أن يكونوا عوناً لهم في إدارة الدولة ، فكانوا كالمستجير من الرمضاء بالنار ، فاستغل أحمد بن بويه هذا الأمر ودخل بغداد في جمادى الأولى من سنة **٣٣٢**هـ ، وقد رحب به الخليفة المستكفي ، وخلع عليه وعلى أخوته الألقاب ، فصار أحمد يلقب بمعز الدولة ، ولقب علياً بركن الدولة، وصار الحسن بعضد الدولة .

لم يكن البويهيون يخفون عدائهم لبني العباس ، بل فكروا جدياً بإنهاء الخلافة العباسية ، والبيعة للخلافة العبيدية بمصر ، قال ابن الأثير : « كان من أعظم الأسباب في ذلك أن الديلم كانوا يتشيعون، ويغالون في التشيع، ويعتقدون أن العباسيين قد غصبوا الخلافة وأخذوها من مستحقيها، فلم يكن عندهم باعث ديني يحثهم على الطاعة، حتى لقد بلغني أن معز الدولة استشار جماعة من خواص أصحابه في إخراج الخلافة من العباسيين والبيعة للمعز لدين الله العلوي، أو لغيره من العلويين، فكلهم أشار عليه بذلك ما عدا بعض خواصه، فإنه قال: ليس هذا برأي فإنك اليوم مع خليفة تعتقد أنت وأصحابك أنه ليس من أهل الخلافة، ولو أمرتهم بقتله لقتلوه مستحلين دمه ، ومتى أجلست بعض العلويين خليفة، كان معك من يعتقد أنت وأصحابك صحة خلافته، فلو أمرهم

بقتلك لفعلوه، فأعرض عن ذلك، فهذا كان من أعظم الأسباب في زوال أمرهم ونهبهم مع حب الدنيا وطلب التفرد بها »[1] .

وقد أصبح وجود الخليفة في هذا العهد لا قيمة له ، إذ اتخذ معز الدولة عدد من الإجراءات التي تدل على استهانته بمؤسسة الخلافة العباسية ككل ، من ذلك:

١. منع الخليفة من التصرف بأموال الدولة والاستيلاء على موارد بيت المال مع تحديد راتب شهري للخليفة العباسي .
٢. انتقال صلاحية تعيين الوزراء والكتاب الى البويهيين وليس من حق الخليفة تعين وزير أو كاتب.
٣. عدم اشراك الخلفاء والاخذ برأيهم في قضايا ذات علاقة بسيادة الخليفة ، فأصبحت المعاهدات تعقد بدون علم الخليفة وبدون توقيعه.

ولم يكتفِ البويهيون بذلك بل عاملوا خلفاء بني العباس معاملة سيئة وعمدوا الى اذلالهم والتقليل من شأنهم، وقد ظهر ذلك جلياً عند قدوم البويهيون الى بغداد، فبعد أربعين يوم فقط من دخولهم عاصمة الخلافة خلعوا الخليفة المستكفي بالله بطريقة مذلة جداً ، قال ابن كثير : « لما كان اليوم الثاني والعشرين من جماد الاخرة، حضر معز الدولة الى دار الخلافة ، فجلس على سرير

(١) الكامل في التاريخ : ٧/ ١٦٠.

بين يدي الخليفة ، وجاء رجلان من الديلم فمد الخليفة يده لهم ظناً من أنهم يريدان تقبيلها ، فمدا أيديهما الى الخليفة فأنزلاه عن كرسيه وسحباه ، فتحربت عمامته في حلقه، ونهض معز الدولة واضطربت دار الخلافة ، حتى خاض الى الحريم ، وتفاقم الوضع ، وسيق الخليفة الى دار معز الدولة فاعتقل بها ، واحضر أبو القاسم الفضل بن المقتدر ، فبويع بالخلافة، وسملت عينا المستكفي واودع السجن، فلم يزل فيه مسجوناً حتى كانت وفاته في سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة»[1].

وهكذا أصبحت الخلافة العباسية تحت سلطة البويهيين من النواحي كافة ، ولم يكن الخليفة يتمتع بأي دور سياسي ، خاصة خلال الحقبة الأولى من السيطرة البويهية ، على أن البويهيين مع ذلك شجعوا التشيع بشكل ملفت للنظر ، وحالوا تشجيع الشيعة على إقامة شعائرهم بصورة مستمرة ، وكان ذلك على وجه الخصوص في عاشوراء وذي الحجة .

ولكن لا يمكن القول أن البويهيين كانوا شيعة اثني عشرية ، كما حاول كتاب ومؤرخي هذه الطائفة فيما بعد إثبات هذا الادعاء بحجج واهية[2] ، والراجح لدينا وعند المحققين من المؤرخين إلى أنهم كانوا شيعة زيدية ، وقد حصل بينهم

---

(١) البداية والنهاية : ١٠/ ٦٤.

(٢) ينظر العاملي ، أعيان الشيعة : ٢/ ٣٦٤.

وبين العبيديين (الفاطميين) تقارب كبير وصل إلى درجة التحالف ، ولكن مع ذلك فإن البويهيين كان تشيعهم تشيعٌ سياسي ولم يكن تشيعٌ عقدي ، ولا نستبعد أن يكون هؤلاء قد ركبوا موجة التشيع التي بدأت تظهر نتيجة لضعف الخلافة العباسية من جهة ، وظهور دول شيعية في أقاليم عديدة من العالم الإسلامي في ذلك الوقت ، والذي يعضد ما ذهبنا إليه ما ذكره ابن الجوزي عن أحد القرامطة، قوله : « لو فطنا لما فطن له ابن بويه الديلمي، لاستقامت أمورنا، وذلك أنه ترك المذاهب جانباً، وطلب الغلبة والملك، فأطاعه الناس »(١).

على كل حال ، فلم يكن للتشيع ذكر في بغداد إلا مع دخول البويهيين دار الخلافة وسيطرتهم على مقدراتها ، وقد ظهر التسلط الشيعي الطائفي على السنة واضحاً جلياً خلال حقبة حكمهم ، ويمكن ملاحظة ذلك على صعيدين : عامٌ وخاص .

التسلط الطائفي الشيعي :

عندما يطلع القارئ على الروايات التاريخية التي ذكرها مؤرخو هذه الحقبة – من أمثال ابن الجوزي وابن الأثير وابن كثير – يلاحظ بجلاء أن البويهيين كانوا يشجعون الدهماء من الشيعة على إظهار السب والطعن في صحابة رسول

---

(١) المنتظم : ١٣/٢٨٣.

الله صلى الله عليه وسلم ، وحدثت بسبب ذلك فتن كثيرة وأريقت فيها دماء في بغداد خاصة في عاشوراء ، فقد عمل معز الدولة البويهي على إحياء الطقوس الشيعية والاحتفال بها على نحو لم يحدث من قبل ، دون تبصر بعواقب الأمور والآثار الاجتماعية التي يمكن أن تؤدي إلى إثارة الفتن والاقتتال بين أهل بغداد.

فأمر معز الدولة في محرم سنة **٣٥٢**هـ بالاحتفال بيوم عاشوراء ، وأمر الناس بإظهار الحزن والحداد ، كما وجه بغلق الحوانيت والأسواق ، قال الذهبي : « وألزم معزّ الدولة الناسَ بغلق الأسواق ومنع الهرَّاسين والطبّاخين من الطبيخ، ونصبوا القباب في الأسواق، وعلّقوا عليها المُسُوح، وأخرجوا نساءً منشَّرات الشعور مضجّات يلطمن في الشوارع، ويُقِمْن المآتمَ على الحسين عليه السلام، وهذا أول يوم نيح عليه ببغداد »[١]، قال أبو المحاسن : « وهذا أوّل يوم وقع فيه هذه العادة القبيحة الشّيعيّة ببغداد، وكان ذلك في صحيفة معزّ الدولة بن بويه؛ ثم اقتدى به من جاء بعده من بنى بويه، وكلّ منهم رافضي خبيث »[٢] ، ولم يكتفِ معز الدولة البويهي بإظهار طقوس التشيع في هذه المناسبة حسب ، بل أحيى ما يعرف بعيد الغدير ، وهو اليوم الذي يزعم الشيعة أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أوصى لعلي بن أبي طالب بالولاية له، ويوافق ذلك الثامن عشر من

---

(١) تاريخ الإسلام : ٦/٢٦.

(٢) النجوم الزاهرة : ٣/٣٣٤.

ذي الحجة ، ويعد هذا التاريخ هو أول تاريخ مسجل لدينا لاحتفالات الشيعة العلنية والتي ستظهر فيما بعد كما بدت لهم سطوة وحصل لهم تمكن في مختلف الحقب التاريخية .

لقد أدت هذه الطقوس الشيعة والاحتفالات البدعية التي ظهرت في بغداد لأول مرة ، وبدعم مباشر من البويهيين إلى تمزيق النسيج الاجتماعي المتجانس الذي كانت بغداد تتسم به منذ تأسيسها على يد أبي جعفر المنصور ، ولم يكن للشيعة ذكر في بغداد حتى هذا التاريخ ، إلا أنهم شعروا بالتعاطف البويهي فاستغلوه أسوء استغلال ، لا سيما وهم يدركون ضعف الخلفاء العباسيين وتسلط البويهيين على رقابهم ، فأخذوا في إظهار السب بصورة علنية ، من ذلك ما ذكره ابن الأثير في حوادث سنة **٣٥١**هـ : « كتب عامة الشيعة ببغداد بأمر معز الدولة على المساجد ما هذه صورته: لعن الله معاوية بن أبي سفيان، ولعن من غصب فاطمة – رضي الله عنها – فدكاً ، ومن منع من أن يدفن الحسن عند قبر جده – عليه السلام، ومن نفى أبا ذر الغفاري، ومن أخرج العباس من الشورى»[١] ، وقد قام أهل السنة بمحو هذه الكتابات ليلاً في تحدي ظاهر لسلطة البويهيين ، مما آلم معز الدولة عد هذا الأمر تحدياً لأرادته ، وصمم على إعادة كتابة ما مُحي ، إلا أن بعض الناصحين من حاشيته نصحه بتخفيف

(١) الكامل في التاريخ : ٢٣٩/٧.

العبارات ، وكتابة عموميات ، فكتب عبارة : « لعن الله الظالمين لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم ».

وفي واقع الحال لم تكن هذه الأحداث إلا بداية لحوادث سنوية ستتكرر كثيراً في كل عام تقريباً خلال حقبة تسلط البويهيين على الخلافة ، وكانت الفتنة تحصل في كل عام ، حتى إن ابن كثير يذكر في مبدأ كل سنة من هذه الحقبة عبارة : « في عاشر المحرم (من سنة **٣٥٣**هـ) عملت الرافضة عزاء الحسين كما تقدم في السنة الماضية ، اقتتل الروافض وأهل السنة في هذا اليوم قتالاً شديداً وانتهبت الأموال» وذكر أيضاً حدوث الفتنة في سنة **٣٥٤**هـ وفي سنة **٣٥٥**هـ وغيرها .

وقد استغل الروم انشغال الناس بالفتنة في عاصمة الخلافة فتجرأوا على الثغور واعتدوا على ديار المسلمين ، من ذلك ما حدث في سنة **٣٦١**هـ : « في عاشر المحرم منها عملت الروافض بدعتهم كما تقدم، وفي المحرم منها أغارت الروم على الجزيرة وديار بكر فقتلوا خلقاً من أهل الرها، وساروا في البلاد كذلك يقتلون ويأسرون ويغنمون إلى أن وصلوا نصيبين ففعلوا ذلك ... فعند ذلك ذهب أهل الجزيرة إلى بغداد وأرادوا أن يدخلوا على الخليفة المطيع لله وغيره يستنصرونه ويستصرخون، فرثا لهم أهل بغداد وجاؤوا معهم إلى الخليفة فلم يمكنهم ذلك، وكان بختيار بن معز الدولة مشغولاً بالصيد فذهبت الرسل وراءه فبعث الحاجب سبكتكين يستنفر الناس، فتجهز خلق كثير من العامة، وكتب إلى تغلب أن يعد الميرة والإقامة، فأظهر السرور والفرح، ولما تجهزت

العامة للغزاة وقعت بينهم فتنة شديدة بين الروافض وأهل السنة، وأحرق أهل السنة دور الروافض في الكرخ وقالوا: الشر كله منكم..»[1] .

والذي يطلع على الحقبة التي تسلط فيها البويهيون على مؤسسة الخلافة يجد أن السمة الغالبة على تاريخهم في بغداد هي كثرة الفتن والاقتتال الداخلي بين السنة والشيعة ، كما يلاحظ انحياز واضح من قبل البويهيين للشيعة ، في مقابل غياب تام للخليفة العباسي ، ومع ذلك فإن الأمور بدأت تسير في غير صالحهم؛ خاصة مع مجيء أمراء ضعاف من البويهيين ، وكانت هناك محاولة طيبة في مبدأ المائة الخامسة من قبل الخليفة القادر بالله ، الذي كان يتمتع بشيء من القوة ، فمال إلى علماء السنة وخنس الشيعة بضع سنين .

ومع هذا فإن الشيعة كانت دائماً تضمر الفتنة في قلوبهم ، ويحاولون قدر المستطاع النيل من رموز أهل السنة وعلمائهم ، وربما تكون سنة **٤٤٣**هـ أقسى عام مرَّ على بغداد بسبب هذه الفتنة ، ويذكر ابن كثير ذلك فيقول : « في صفر منها وقع الحرب بين الروافض والسنة، فقتل من الفريقين خلق كثير، وذلك أن الروافض نصبوا أبراجاً وكتبوا عليها بالذهب: محمد وعلي خير البشر، فمن رضي فقد شكر، ومن أبى فقد كفر ، فأنكرت السنة إقران علي مع محمد صلى الله عليه وسلم في هذا، فنشبت الحرب بينهم، واستمر القتال بينهم إلى ربيع الأول،

---

(١) البداية والنهاية : ١١/٣٠٧.

فقتل رجل هاشمي فدفن عند الإمام أحمد، ورجع السنة من دفنه فنهبوا مشهد موسى بن جعفر وأحرقوا من ضريح موسى ومحمد الجواد، وقبور بنى بوية، وقبور من هناك من الوزراء وأحرق قبر جعفر بن المنصور، ومحمد الأمين، وأمه زبيدة، وقبور كثيرة جداً، وانتشرت الفتنة وتجاوزوا الحدود، وقد قابلهم أولئك الرافضة أيضا بمفاسد كثيرة، وبعثروا قبورا قديمة، وأحرقوا من فيها من الصالحين، حتى هموا بقبر الإمام أحمد، فمنعهم النقيب، وخاف من غائلة ذلك، وتسلطا على الرافضة عيار يقال له القطيعي، وكان يتبع رؤسهم وكبارهم فيقتلهم جهارا وغيلة، وعظمت المحنة بسببه جدا، ولم يقدر عليه أحد، وكان في غاية الشجاعة والبأس والمكر »[1] .

وهكذا ذكرت لنا كتب التاريخ أن البويهيين كانوا سبباً رئيسياً في إحداث الفتن في بغداد أبان تسلطهم على الخلافة العباسية ، بل لقد علموا على إحياء شارات التشيع وطقوسه وأعياده ، الأمر الذي لازال ظاهراً في كثير من البلدان التي يتمكن فيها الشيعة حتى يوم الناس هذا ، وكانوا على وجه العموم يميلون للتشيع ويظهرون السب ويثيرون الفتن ويغرون أراذل الناس من اتباعهم في سب الصحابة ، مما أدى إلى حدوث شرخ في النسيج الاجتماعي لعاصمة الخلافة،

(١) البداية والنهاية : ١٢/ ٧٩.

كان يتطور في أيام عشوراء إلى اقتتال أهلي بين الناس دون أن يكون هناك كف لأذى الرعاع وتجاوزهم على مقدسات الأمة .

ولا نستبعد أن يكون أمراء البويهيين بأفعالهم هذه أرادوا تقويض دعائم الخلافة العباسية ، وافراغ السلطة السياسية فيها من أي دعم ممكن أن يقدم لأهل السنة على طول البلاد الإسلامية وعرضها ، كما يمكن القول أن التحالف العقدي بين البويهيين والعبيديين (الفاطميين) قد كان له دور سلبي في انتشار الدويلات الشيعية في المنطقة ومحاولتها ركوب الموجة للحصول على امتيازات سياسية .

على أن البويهيين أنفسهم نافسوا العبيديين في تشيعهم ، وليس أدل على ذلك من حماستهم في إقامة وتشيع المراسيم والطقوس الشيعية كل عام ، كما لا يمكن أن نهمل الجانب الشعوبي في سياستهم تجاه العباسيين ، ويبدو ذلك جلياً في تعاملهم الفظ مع خلفاء بني العباس طيلة مدة تسلطهم على الخلافة العباسية .

المرحلة الأولى : مرحلة الطوسي :

هو محمد بن الحسن بن علي الطوسي ، ولد وعاش في خراسان ، ثم انتقل إلى بغداد سنة ٤٠٨ هـ، ابان حقبة التسلط البويهي على الخلافة العباسية، وفي عصر البويهيين هؤلاء ظهرت لأول مرة في بغداد علانية بعض مظاهر التشيع،

والبدايات الأولى للفتنة الطائفية فيها ، قال الذهبي : « وألزم معزّ الدولة الناسَ بغلق الأسواق ومنع الهرَّاسين والطبّاخين من الطبيخ، ونصبوا القباب في الأسواق، وعلّقوا عليها المُسُوح، وأخرجوا نساءً منشَّرات الشعور مضجّات يلطمن في الشوارع، ويُقِمْن المآتمَ على الحسين عليه السلام، وهذا أول يوم نيح عليه ببغداد »[1]، قال أبو المحاسن: « وهذا أوّل يوم وقع فيه هذه العادة القبيحة الشّيعيّة ببغداد، وكان ذلك في صحيفة معزّ الدولة بن بويه؛ ثم اقتدى به من جاء بعده من بني بويه، وكلّ منهم رافضي خبيث »[2] ، ومن الطبيعي أن يجد الطوسي لنفسه مكاناً في بغداد في ظل السلطة الشيعية هذه ، وقيل أنه لازم في مدة إقامته ببغداد شيخ الإمامية محمد بن النعمان (المفيد، مات سنة **٤١٣**هـ) أربع سنوات[3].

أما الطوسي نفسه فقد استغل رعاية البويهيين لمذهب الإمامية، وهذا الأمر سنجده يتكرر مرات عديدة ، إذ أن غالب نشاط مجتهدي الإمامية ، كان تحت مظلة السلطة السياسية المتحالفة أو المتعاطفة معهم ، في تناقض واضح لادعاءاتهم التاريخية بزهدهم في دعم السلطة الدنيوية في تثبيت أركان عقيدتهم

(١) تاريخ الإسلام : ٦/٢٦.

(٢) النجوم الزاهرة : ٣/٣٣٤.

(٣) الخونساري ، روضات الجنات : ص ٢١٩.

وإظهار طقوسهم الدينية ، وهكذا شمل البويهيون الطوسي برعايتهم ، فأصبح يعرف بتاريخ الإمامية بـ (شيخ الطائفة) ، ووصفته كتبهم الرجالية بأنه : « شيخ الطائفة على الإطلاق ورئيسها ، صنف في جميع علوم الإسلام ، وكل من تأخر عنه من الفقهاء والأعيان تفقه على كتبه واستفاد منه »[١].

وعند مراجعة المصادر الشيعية التي أرخت للمرجعية الدينية كمؤسسة قيادية في مدينة النجف خاصة، نكاد نلاحظ المبالغة الزمنية في تجذير تاريخها إلى أمد سحيق، ربما يمتد إلى عصر الأئمة (منتصف القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي)، وهو أمر أقل ما يقال عنه أنه ليس له من الشواهد التاريخية ما يعضده، بل ليس له توثيق معتمد في أدبيات ومصادر الطائفة الشيعية نفسها، واستند أصحاب هذا الرأي غالباً على المنجزات الفكرية لعلماء الشيعة الأوائل[٢]، وهو أمر لا يعدو – بتقديرنا – سوى استعراض فكري لمصنفاتهم وكتبهم، دون إقامة دليل علمي على وجود مثل هذه المؤسسة في ذلك الوقت، ودراسة مثل هذا الأمر من الضروري بمكان لفهم اشكالية الرئاسة المقدسة في هرم السلطة الدينية الشيعة.

---

(١) رجال بحر العلوم : ص ٥٧.

(٢) القزويني، جودت، المرجعية الدينية العليا:ص ١٧ وما بعدها.

والظاهر من النصوص القليلة التي وثقت إقامة الطوسي ببغداد أنه كان يقيم بجانب الكرخ ، وكان مريدوه يأتوه إلى داره التي وضع فيها كرسيه يجلس عليه ويحدثهم ، فلما هاج العامة بعد أن عادت للسنة هيبتها في بغداد على يد السلاجقة سنة ٤٤٧هـ ، فر الطوسي بعد أن هجم الناس على منزله ، قال ابن الجوزي في حوادث سنة ٤٤٨هـ : « وفي صفر هذه السنة: كبست دار أبي جعفر الطوسي متكلم الشيعة بالكرخ، وأخذ ما وجد من دفاتره، وكرسي كان يجلس عليه للكلام، وأخرج ذلك إلى الكرخ ، وأضيف إليه ثلاثة مجانيق بيض كان الزوار من أهل الكرخ قديما يحملونها معهم إذا قصدوا زيارة الكوفة، فأحرق الجميع»[1].

ومن عجائب الادعاءات المزيفة التي ذكرها مؤرخو الشيعة – استناداً إلى نص ابن الجوزي أعلاه – أن الطوسي كان يجلس على كرسي الكلام في بغداد ، وأن الخليفة القائم بأمر الله (ت ٤٦٧هـ) قد خصص له هذا الكرسي دون سائر العلماء والفقهاء[2] ، وهذا مردود لوجوه عدة :

---

(١) المنتظم : ١٦/١٦.

(٢) جودت القزويني ، المرجعية العليا : ص ٥٧ ، ونقل عنه عدة مؤلفين شيعة هذا الادعاء.

١. من المعروف تاريخياً أن الخليفة العباسي القائم بأمر الله ، هو من استدعى السلاجقة إلى بغداد للقضاء على النفوذ البويهي الشيعي ، فكيف يعطي هذا المنصب لكبريهم ..؟!

٢. لم يكن هناك أصلا في بغداد كرسي خاص بعلم الكلام ، فضلاً أن يوكل أمره إلى الطوسي.

٣. إن النص التاريخي لابن الجوزي يصف الحدث بأن مداهمة العامة لبيت الطوسي ، ومن داره أخذ الكرسي ، فلو كان هذا المنصب رسمياً ، فهل يليق أن يضع كرسيه في بيته..؟! .

والذي يقوي ما ذهبنا إليه ما نقله الحافظ ابن حجر عن ابن النجار في وصف حادثة احراق بيت الطوسي : « احرقت كتبه عدة بمحضر من الناس في رحبة جامع النصر ، واستتر هو خوفاً على نفسه بسبب ما يظهر عنه من انتقاص السلف»[١].

وعلى كل حال ، فإن النقمة التي حلت على الطوسي في بغداد بسبب ترفضه أدت إلى هروبه إلى مدينة النجف ، والتي كانت في ذلك الوقت عبارة عن قرية صغيرة فيها عدد محدود من البيوتات ، ولم يعد للطوسي ذكر في مصادر أهل السنة بعد ذلك ، وإن عدنا إلى المصادر الشيعة التي وثقت لحياته ، نرى أيضاً شحة

(١) لسان الميزان : ٥/١٣٥ .

شديدة في المعلومات عن حياة الطوسي في هذه المرحلة ، وكل ما يقال عنه في كتب القوم نتفٌ قليلة ذيلت بافتراضات كثيرة لنشاطه العلمي في النجف[1].

أما فيما يتعلق بمدينة النجف نفسها ، فلم يك لها ذكرٌ من الناحية السكانية ، فضلاً عن الناحية العلمية حتى نهاية القرن الثالث الهجري، ويذكر ياقوت الحموي أنها كانت بساتين لأهل الكوفة[2] ، ولذا لا يُستغرب إن أهمل ذكر هذه المدينة في كتب البلدان حتى حقبة متأخرة ؛ لأنها لم تكن ذات قيمة سياسية أو اقتصادية ، أما من الناحية العلمية فقد كانت: « النجف قاحلة علمياً ، وعند هجرة الشيخ الطوسي إليها أوجد فيها حركة علمية »[3] .

ويبدو أن اختيار الطوسي لهذه المدينة دون غيرها يعود بالدرجة الأساس إلى العوامل السياسية التي لعبت دوراً كبيراً في ذلك ، وتمثل ذلك بتغير الأحوال بزوال نفوذ البويهيين الشيعة عن الخلافة العباسية ، وظهور السلاجقة كقوة جديدة مهيمنة على مؤسسة الخلافة ، وقد أعيدت الأمور لنصابها في بغداد والعراق، ومن الملفت للنظر أن انتقال الطوسي لهذا المكان أدى إلى اضمحلال فكره أيضاً ، إذ لم نعد نسمع بنشاطه العلمي أو مجالسه الدراسية ، كما أن معظم

---

(١) علي محمد فضل الله ، النظريات الكلامية عند الطوسي : ص٤٣ .

(٢) معجم البلدان : ٥/ ٢٧١.

(٣) محمد بحر العلوم ، موسوعة العتبات المقدسة : ٧/ ١١.

المصنفات التي تنسب إليه قد ألفها في بغداد ، وربما يعود هذا بالدرجة الأساس إلى افتقار النجف لمستلزمات النهضة الفكرية حتى منتصف القرن الخامس الهجري ، وهو التاريخ الذي يرجح أن الطوسي استقر فيها .

ومما تقدم يتضح أن النجف لم تكن - حتى نهاية القرن الخامس الهجري - إلا قرية صغيرة تحيط بها البساتين وبعض البيوتات، ولم يكن هناك أي نشاط سكاني أو اقتصادي ملفت للنظر ، أما فيما يخص النشاط العلمي ، فإن مؤرخي الشيعة أنفسهم يذهبون إلى أن هذه القرية (المدينة) كانت قاحلة فكرياً، ولم نجد للطوسي في مرحلته النجفية أي نشاط علمي ممكن أن يدعم مزاعم البعض من تأسيسه لحوزة علمية، بل أن اضمحلال شخصية الطوسي العلمية بعد هروبه من بغداد من المسلمات التاريخية عند كل من ترجم لـ (شيخ الطائفة) .

المرحلة الثاني : مرحلة الحلي :

هو الحسين بن يوسف بن المطهر الحلي[١] ، ذكره غير واحد من مؤرخي السنة ووصفوه بالاعتزال والتشيع، قال الحافظ ابن حجر : « ولد في سنة بضع وأربعين وستمائة، ولازم النصير الطوسي مدة، واشتغل في العلوم العقلية، فمهر

---

(١) ونسبته (الحلي) إلى مدينة الحلة ، مركز محافظة بابل ، وتقع جنوب بغداد بنحو ١٠٠كم .

فيها وصنف في الأصول والحكمة، وكان صاحب أموال وغلمان وحفدة وكان رأس الشيعة بالحلة ... وصنف في فقه الأمامية، وكان قيماً بذلك داعية إليه، وله كتاب في الإمامة رد عليه فيه ابن تيمية بالكتاب المشهور المسمى بالرد على الرافضي ، وقد أطنب فيه وأسهب وأجاد في الرد ... ويقال أنه تقدم في دولة خربندا ، وكثرت أمواله، وكان مع ذلك في غاية الشحِّ، وحج في أواخر عمره، وتخرج به جماعة في عدة فنون، وكانت وفاته في شهر المحرم سنة **٧٢٦** ، أو في آخر سنة **٧٢٥** »[١].

ويكاد يجمع كل من كتب عن المؤسسات الدينية عند الإمامية، أن الحلي كان عنواناً لمرحلة جديدة من التطور الديني عند هذه الطائفة : « فقد لعب العلامة الحلي دوراً بارزاً في تاريخ الشيعة ، واستطاع أن يكون المعلم البارز في الرئاستين الدينية والسياسية، حيث كرس حياته لخلق جيل جديد يأتم به ، مضافاً إلى جيل الفقهاء الذين تتلمذوا عليه حتى قيل إن خمسمائة مجتهد تخرجوا عليه في علوم الشريعة وغيرها»[٢].

ورغم ما يقال عن الحلي – من غزارة نتاجه وقربه من السلطة السياسية – إلا أننا لا نجد إشارة له أو لغيره تفيد بأنشائه مؤسسة دينية ذات أركان قائمة ، بل

---

(١) الدرر الكامنة : ١٨٨/٢ .

(٢) حسن الصدر ، تأسيس العلوم الدينية : ص ٢٧٠ .

لا نجد ذكراً لأي كيان معنوي علمي أو فكري في عصره يشار إليها بالبنان، أو حتى العصر الذي تلاه، وقد اتكأ ادعاء الشيعة الإمامية بقيام مؤسسة دينية في عصر الحلي على أمرين :

الأول : غزارة نتاج الحلي وتنوع معارفه، خاصة في العلوم العقلية.

الثاني : استمالة السلطة السياسية في عصره المتمثل بالسلطان المغولي الجايتو محمد (خدابنده) (١).

أما الأمر الأول فليس هذا محله؛ إذ أن النتاج العلمي للحلي وضع على خانة المبالغة، كما هي عادة الشيعة الإمامية في تضخيم نتاجهم ورجالاتهم ، وأما الأمر الثاني فهو بحاجة إلى وقفة وتأمل، ذلك أن هذا الأمر لم يدرس دراسة مستفيضة، وربما يعود السبب في ذلك إلى عدم توفر معلومات دقيقة عن سبب تشيع السلطان الجياتو ، رغم قرب المؤرخين الزماني والمكاني من الحدث إلا أنهم لم يذكروا لنا سبباً مقنعاً في سبب تشيع السلطان المغولي .

ويذهب مؤرخو الإمامية إلى أن السبب في ذلك قد حدث عندما طلق السلطان المغولي زوجته ثلاثاً ، ولم يجد من يفتيه بأنها واحدة ، إلا فقيهاً شيعياً هو الحلي نفسه، وكان ذلك سبباً مباشراً لتغيير معتقد دولته إلى المعتقد الذي يعتقده

---

(١) الجايتو : هو الاسم الصحيح له ، وتسميه المصادر الفارسية (خدابنده) . ينظر : عباس العزاوي، العراق بين الاحتلالين : ١/ ٤٥٠.

الحلي[1]، ونحن بطبيعة الحال لا يمكن أن نعول كثيراً على هذا الادعاء الذي لا يستند إلى وثائق تاريخية تدعمه ، فضلاً عما ورد في كتب الشيعة الإمامية دون غيرهم ، لكن يجب لنا أن نذكر من باب الانصاف أن ابن بطوطة (ت **٧٧٩**هـ) ذكر ذلك ، ولكنه لم يصرح بالسبب المباشر الذي ذكره مؤرخو الإمامية ، يقول ابن بطوطة : « كان ملك العراق السلطان محمد خذابنده قد صحبه في حال كفره فقيه من الروافض الإمامية، يسمى جمال الدين بن مطهر ، فلما أسلم السلطان المذكور ، وأسلمت بإسلامه التتر زاد في تعظيم هذا الفقيه، فزين له مذهب الروافض وفضله عن غيره ، وشرح له حال الصحابة والخلافة ، وقرر لديه أن أبا بكر وعمر كانا وزيرين لرسول الله [ق] ، وأنّ علياً ابن عمه وصهره، فهو وارث الخلافة، ومثل له ذلك بما هو مألوف عنده من أن الملك الذي بيده، إنما هو إرث عن أجداده وأقاربه، مع حدثان عهد السلطان بالكفر، وعدم معرفته بقواعد الدين فأمر السلطان بحمل الناس على الرفض، وكتب بذلك إلى العراقيين، وفارس وأذربيجان وأصفهان وكرمان وخراسان وبعث الرسل إلى البلاد ... »[2]، وفي نص ابن بطوطة هذا أول إشارة موثقة يقع التصريح فيها بتأثير الحلي على نهج وعقيدة السلطان المغولي، ويبدو أن الحلي كان قد ورث

---

(١) روضات الجنات : ٢/٢٧٩ ؛ والأمين ، أعيان الشيعة : ٥/٤٠٠.

(٢) رحلة ابن بطوطة : ١/١٥٦.

مكانة شيخه نصير الدين الطوسي (ت٦٧٢هـ) في نفوس السلاطين المغول، فرغم أن شيخه الطوسي استحوذت عليه الاهتمامات العلمية والفلكية، ولم يكن مهتماً بدعوة أرباب نعمته إلى الإسلام، ومن المرجح أن التحاق نصير الدين الطوسي بهولاكو كان من أجل حفظ حياته ، ثم أن السلطان المغولي كان مغرماً بالفلك والتنجيم، الأمر الذي كان يتقنه نصير الدين الطوسي ، فنشأت علاقة غريبة بين الطرفين ، ربطتهم فيها مصالح مشتركة واهتمامات متبادلة.

ومن الملاحظ أن إسلام السلاطين المغول لم يكن حاجزاً لهم عن استباحة أراضي المسلمين التي تقع تحت سلطة المماليك في مصر والشام ، ويبدو ذلك واضحاً من النقد الشديد الذي وجهه شيخ الإسلام ابن تيمية للسلطان المغولي محمود غازان (٦٩٤- ٧٠٣هـ) عند تهديد الأخير لبلاد الشام واحتلاله دمشق: « وأنه قال لترجمانه قل للقان: أنت تزعم أنك مسلم ، ومعك مؤذنون وقاضى وإمام وشيخ على ما بلغنا فغزوتنا وبلغت بلادنا على ماذا؟ وأبوك وجدك هلاكو كانا كافرين وما غزوا بلاد الإسلام، بل عاهدوا قومنا، وأنت عاهدت فغدرت وقلت فما وفيت ، قال : وجرت له مع قازان وقطلو شاه وبولاي أمور ونوب، قام ابن تيمية فيها كلها لله، وقال الحق ولم يخش إلا الله عز وجل، قال وقرب إلى الجماعة طعاما فأكلوا منه إلا ابن تيمية فقيل له ألا تأكل؟ فقال: كيف آكل من طعامكم وكله مما نهبتم من أغنام الناس وطبختموه بما قطعتم من أشجار الناس، قال ثم إن قازان طلب منه الدعاء فقال في دعائه : اللهم إن كان هذا عبدك محمود

إنما يقاتل لتكون كلمتك هي العليا وليكون الدين كله لك فانصره وأيده وملكه البلاد والعباد، وإن كان إنما قام رياء وسمعة وطلبا للدنيا ولتكون كلمته هي العليا وليذل الإسلام وأهله فاخذ له وزلزله ودمره واقطع دابره، قال : وقازان يؤمن على دعائه، ويرفع يديه »[١].

وقد خلف محمود غازان هذا السلطان أحمد الجياتو (٧٠٣- ٧١٦هـ) ، ويذكر ابن كثير في حوادث سنة ٧٠٩هـ : «وفيها أظهر ملك التتر خربندا الرفضَ في بلاده، وأمر الخطباء أن لا يذكروا في خطبهم إلا عليّ بن أبي طالب وولديه وأهل بيته، ولما وصل خطيب باب الأزج إلى هذا الموضع من خطبته بكى بكاءً شديداً، وبكى الناس معه، ونزل ولم يتمكن من إتمامها، فأُقيم مَن أتمها عنه وصلّى بالناس، وظهر على الناس بتلك البلاد من أهل السنة أهلُ البدعة، فإنا لله وإنا إليه راجعون»[٢].

إن هذا التذبذب العقدي في حياة السلاطين المغول ، قد أدى إلى انحراف كبير في حياتهم الدينية، وقد استغل الشيعة الإمامية ذلك ايما استغلال ، فشجعوا السلطان أحمد الجايتو على سياسية طائفة قائمة على النيل من مقدسات المسلمين، وكان ذلك بتشجيع مباشر من الحلي الذي كان داخلاً في خدمة هذا السلطان،

---

(١) البداية والنهاية : ٨٩/١٤.

(٢) البداية والنهاية : ٩٧/١٨-٩٩.

ومن المرجح بتقديرنا أن الحلي ورث مكانة شيخه نصير الدين الطوسي في البلاط المغولي، وقام بالدور نفسه الذي كان يقوم به سلفه ، ورغم أن نصير الدين الطوسي لم يكن مهتماً بدعوة السلاطين المغول إلى الإسلام ، لكن تلميذه الحلي حاول استمالتهم إلى عقيدتهم ، بعد أن دخل هؤلاء السلاطين إلى الإسلام ، مستغلاً جهلهم بالدين الإسلامي ، وعدم معرفتهم للغة العربية.

ويبين الشيخ ناصر القفاري أن ابن مطهر الحلي، الذي يعتبر أكبر شيوخ الشيعة في زمانه (ت ٧٢٦هـ) هو الذي زيّن لخدابنده مذهب الشيعة الرافضة، فدخل فيه مع جميع عشائره وقبائله وأتباعه، ذلك أن خدابنده كان حديث عهد بالإسلام، ولا معرفة له بالعقيدة الإسلامية وتاريخ المسلمين[١].

وقد حظي الحلِّي بمنزلة عظيمة عند خدابنده، وألّف له عدة مؤلفات لدعوته وإغرائه بالتمسك بالتشيع، منها كتاب (منهاج الكرامة في معرفة الإمامة) الذي يقول عنه: « فهذه رسالة شريفة ومقالة لطيفة، اشتملت على أهم المطالب في أحكام الدين، وأشرف مسائل المسلمين، وهي مسألة الإمامة، ... خدمت بها خزانة السلطان الأعظم، مالك رقاب الأمم، ملك ملوك طوائف العرب

(١) أصول مذهب الشيعة الإمامية : ١٢٠٣/٣ .

والعجم، مولى النعم، ومسند الخير والكرم، شاهنشاه المعظم، غياث الحق والملة والدين، أولجايتو محمد خدابنده محمد »[1].

وكتاب الحلي هذا الذي صنفه للسلطان المغولي ، وهو نفسه الكتاب الذي رد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (منهاج السنة النبوية) ، حيث يقول في مقدمة كتابه : $ وقد أحضر إلي طائفة من أهل السنة والجماعة كتاباً صنفه بعض شيوخ الرافضة في عصرنا منفقاً لهذه البضاعة، يدعو به إلى مذهب الرافضة الإمامية، من أمكنه دعوته من ولاة الأمور، وغيرهم أهل الجاهلية، ممن قلت معرفتهم بالعلم والدين، ولم يعرفوا أصل دين المسلمينه[2].

ويذهب عباس العزاوي إلى أن ميل السلطان المغولي أولجايتو إلى المذهب الاثني عشري لم يكن بتأثير الحلي وحده ، وإنما هناك علماء آخرين من هذه الطائفة التفوا حوله وزينوا له هذا الأمر ، مما انعكس سلباً على دولته ونفوذه في البلاد[3]، وهذا الذي ذهب إليه المؤرخ العزاوي ليس بمستبعد ، خاصة أن هذه الحقبة شهدت انتشاراً لرجال الدين الشيعة في العراق بعد هجرة علماء السنة منها إثر ما لحق بالبلاد من دمار بسبب الغزو المغولي.

---

(١) منهاج الكرامة : ص ٢٧-٢٨ .

(٢) منهاج السنة النبوية : ١/ ٥.

(٣) العراق بين احتلالين : ١/ ٤٥٩.

والسؤال الذي نتوقف عنده هنا : هل كانت هناك مؤسسة مرجعية شيعية في هذا العصر ؟.

وبالاستقراء التاريخي الذي تقدم ، مع مقارنته بالأخبار التي ذكرها الشيعة الإمامية في كتبهم، لا نجد ذكراً لأي مؤسسة يمكن أن يشار إليها ، ولو على سبيل الاجمال ، لذا يمكن القول أن عصر الحلي لم يكن عصر مرجعية مؤسساتية، وإنما كان عصر استغلال الشيعة للسلطة السياسية الغازية التي احتلت العراق ودمرت بغداد وأنهت الخلافة العباسية ، كما لا ننسى أن الفراغ الذي تركه علماء السنة – بعد هجرتهم من العراق إثر الغزو المغولي – قد اعطى المجال للحلي – ومن هو على شاكلته – للتزلف للسلاطين المغول في سبيل الحصول على مكاسب طائفية بدت واضحة للعيان من خلال تصنيفه لكتاب (منهاج الكرامة)، واهدائه للسلطان أولجايتو .

ويعترف مؤرخو الشيعة أنفسهم بهذه الحقيقة : « والغريب أنّنا لا نجد فيما صدر عن تلك المراكز في تلك الأيام كلمة واحدة تُشعر أنّ شيئاً خطيراً يحدث، ربّما لأنّ طريقة الشاه إسماعيل العنيفة في معالجة الأُمور لم تترك فسحة لإسهام كهذا، وربّما أيضاً لأنّ تلك المراكز كانت في تلك الفترة تعاني حالة من الضعف والخمود وتشكو من فقدان شخصيّة كبيرة على رأسها بمستوى شخصيّة وثقافة

العلاّمة الحلّي، الذي انتقل بنفسه إلى خراسان حينما أعلى اولجايتو محمّد خدابنده دولته الشيعيّة قبل قرنين من الزمان هـ » [1].

إنَّ تعاون رجال الدين الشيعة الإمامية مع السلطة المغولية المحتلة ، ليس بالشيء الجديد ، بل يكاد يكون نهجاً عقائدياً متبعاً في معظم الحوادث التاريخية التي حلت بالعراق ، فقد ذكرنا تعاونهم الوثيق مع البويهيين الشيعة الذين تسلطوا على الخلافة العباسية ابان القرن الرابع الهجري ، وقد استغلوا ذلك في احداث شرخ طائفي بين الناس ، وأدى إلى حدوث اضطرابات وفتنة عظيمة في بغداد ، كما تقدم ذكر ذلك ، وما قام به الحلي هو اتباع لهذا النهج العقائدي المرافق لسلوك الشيعة الإمامية ، من أجل تعزيز وجودهم بالعراق في تلك الحقبة ، ولكن لم يكن هذا الأمر ليستمر طويلاً ، فقد انتهى بموت السلطان أولجايتو سنة ٧١٦هـ ، وولي بعده ابنه أبو سعيد ، وبذلك انحسر النفوذ الشيعي إلى حد كبير ، وانتهت مرحلة مظلمة من تاريخ العراق ، ولن يكون للنجف بعدها قرار حتى القرن الثاني عشر الهجري.

---

(١) المحقق الكركي : ص٣٠.

المرحلة الثالثة : مرحلة الكركي :

إن أردنا أن نحدد أساساً تاريخياً متيناً للمرجعية كمؤسسة قائدة للطائفة الشيعية، لا بد من العودة إلى العصر الصفوي في إيران، والذي شهد تحالفاً متيناً بين السلطة الدينية والسلطة الدنيوية، في علاقة نفعية تبادلية بين الطرفين، وقد شهد هذا العصر تحول فقهاء الشيعة من التفكير الخفي إلى التفكير العلني نظراً لتوفر سلطة موالية وداعمة لتوجههم ودعوتهم، وتم التصريح في هذا العصر علانية بأن (المجتهد) الإمامي يعد نائباً عاماً عن الإمام الغائب(١)، وقد وقع التصريح بذلك في عقائدهم : « وعقيدتنا في المجتهد الجامع للشرائط أنه نائب للإمام (ع) في حال غيبته، وهو الحاكم والرئيس المطلق ، له ما للإمام في الفصل في القضايا والحكومة بين الناس ، والراد عليه راد على الإمام والراد على الإمام راد على الله ..! »(٢).

والذي دفعنا للاستغراق في هذه القضية في بحثنا هذا، أن جمهرة من تلامذة هذه المدرسة سينتقلون فيما بعد إلى النجف لظروف سياسية، وسيضعون قواعد المرجعية فيها، ومن المفارقات أن هذه القواعد لازالت هي المتبعة حتى يوم الناس هذا ..!

---

(١) تيرنر، كولن، التشيع والتحول في العصر الصفوي:ص ١٩٣.

(٢) محمد رضا المظفر ، عقائد الإمامية : ص ٢٢.

والكركي : هو علي بن الحسين بن عبد العالي الكركي العاملي ، يعرف عند القوم بـ (المحقق الثاني) ولد في البقاع بلبنان في حدود ٨٧٠هـ ، وبالتحديد بقرية (كرك نوح) وهي من قرى بعلبك ، وإليها نسب[١] ، ويذكر له الدواني في المصدر المشار إليه : عدد من الرحلات العلمية في الشام والعراق ومصر ، وكان الكركي من العلماء القلائل الذين استجابوا لدعوات الشاه الصفوي (طهماسب) للقدوم إلى إيران ، وكان هذا الأخير قد وجه عدد من الرسائل إلى مراكز التشيع في لبنان والبحرين والاحساء لاستقطاب علماء الطائفة الاثني عشرية للقدوم إلى إيران ؛ نظراً لافتقار إيران في حينها من علماء الطائفة الاثني عشرية ، بعد أن فرض عليها إسماعيل الصفوي عقائد هذه الطائفة بالحديد والنار ، ولم تلقَ هذه الدعوة الترحيب الذي كان يوقعه الشاه طهماسب ، إذ رفض غالب العلماء في تلك المراكز الشيعة ، لأسباب عديدة ؛ لعل أبرزها ما عرف عن الدولة الصفوية من غلو وتطرف ، وكان الكركي من بين العلماء القلائل الذين لبوا هذه الدعوة[٢] ، وعند وصوله إلى إيران تسلم منصب (شيخ الإسلام) ، وكان يتمتع بنفوذ عظيم في البلاط الصفوي ، حتى قيل : أنه لم يصل إلى مكانته أحد من علماء الطائفة[٣].

---

(١) الدواني ، مفاخر الإسلام : ٤/٤٤٩ .

(٢) ينظر الخونساري ، روضات الجنات : ٤/٣٠٣ .

(٣) الحسون ، حياة المحقق الكركي : ١/١٦٤ .

ويعد الكركي أول من أعطى للفقيه سلطة التقليد المطلق، وذلك بعد أن استدعته الدولة الصفوية لنشر مذهبها بين الشعوب الإيرانية، إذ أصبحت عقيدة الشيعة (الاثني عشرية) الدين الرسمي للدولة، واحتاجت لمن يدعو لهذا المذهب وينشر أفكاره؛ فاستعانت به، ويظهر ذلك عندما أصدر الشاه طهماسب ابن الشاه إسماعيل الصفوي مرسوماً خاصاً له لمشاركته في الحكم ووجوب طاعته، وأصدر قراراً بذلك[1]، وبهذا يكون الكركي قد أسس لشرعية سياسية بتدخل العلماء في السلطة والسياسة، بل كسر الحاجز الذي كان بين الفقيه والحاكم لأول مرة، إذ كانت العلاقة بين الجانبين علاقة تنافرية قائمة على نظرية الشيعة المشهورة (المظلومية).

وبرزت في هذه الحقبة المرجعية الدينية كمؤسسة لها كيانها وداعموها، ولو بشكل محدود عملياً، وقد مارس الكركي هذا الدور بنفسه، خاصة في عهد إسماعيل الصفوي، إذ كانت السلطتان السياسية والدينية متحدتين في شخص الشاه، الذي كان حاكماً وشيخاً دينياً - بعد استحداث نسب له يربطه بالإمام موسى الكاظم - لكن مع تولي الشاه طهماسب رأى ضرورة تخفيف الغلواء في نشر المذهب الشيعي الذي سبب له كثيراً من المشاكل مع محيطه السني، وتمثل

---

(١) مقدمة جامع المقاصد للكركي:١/٣٣ ؛ وينظر : الخوانساري ، روضات الجنات : ٤/٣٦٢.

ذلك بفصل السلطة الدينية عن الدنيوية، وأوكلت السلطة الدينية بأجمعها إلى المجتهد، وبناء على هذه النقلة الكبيرة تم تأسيس الفقهاء القادرين على العمل والتدريس والفتيا مستقلين عن الدولة، ويحضون برعاية رسمية تمكنهم من العمل بحرية كبيرة[١].

لقد حصل الكركي على دعم كامل من الشاه إسماعيل، حيث أمده بموارد مالية كبيرة، وكانت غاية نشاطه وضع الأسس الشرعية لحكم الصفويين، وإضفاء قدسية كهنوتية على سلالتهم الحاكمة، واستمر الكركي بهذا الدور في عصر ابنه طهماسب، كما قام الكركي باستغلال سلطته الروحية أوسع استغلال، فأصبح يوجه النشاط الديني للدولة من خلال مجموعة من رجال الدين المدربين على العمل الاجتماعي والسياسي، وعين في كل بلدٍ وقرية ممثلاً عنه يعلم الناس شرائع الدين[٢].

لقد وفر الدعم الكبير الذي تلقاه الكركي من الشاه الصفوي دافعاً قوياً له للمضي قدماً في كسب الاتباع ، وجذب المريدين ، ويقال: إنّه كان ينفق سبعين ألف دينار شرعي سنوياً على الطلبة[٣]، وهذا مبلغ كبير جدّاً في تلك الأيام، يدلّ

---

(١) تيرنر، التشيع والتحول في العصر الصفوي:ص ١٦٠ – ١٦١.

(٢) الخونساري، روضات الجنات:٤/ ٣٦٣ ؛ القزويني، المرجعية العليا:ص ١٤٣.

(٣) روضات الجنات : ٤/ ٣٦٣.

على أن الدعم الذي تلقاه من الدولة الصفوية كان بلا حدود ، وشكل اللبنة الأولى لبناء المؤسسة الدينية الشيعية (الحوزة) والذي سيتطوراً تطوراً مطرداً ، إذ تم وضع الهيكلية الأولى للمؤسسة التعليمية الشيعية ، حتى نال ثناء المؤرخين الصفويين في عصره، فاغدقوا عليه الألقاب مثل (نقطة الدائرة) و (معتقد حكّام الإسلام) و (مراجع العلماء)[1].

لقد استطاع الكركي – نظراً لهذا الدعم اللامحدود – من تأسيس أول (حوزة علمية) في تاريخ هذه الطائفة في مدينة قم ، وصار يوجّه النشاط الديني في ايران، أمر بأن يُفرد في كلّ بلد وقرية إماماً يصلّي بالناس ويعلّمهم شرائع الدين وواضح أنّ هذا يعني خطّة لنشر التعليم الشيعي شملت ايران كلّها، وكان الكركيّ يشرف عليها بنفسه، متنقّلا من بلد إلى آخر.

وقد كان يرافق الكركي في تنقلاته في ارجاء الدولة الصفوية عدد من الجند الذين يوفرون له الحماية ، ولذلك كان يغلو في الدعوة لمذهبه الصفوي من خلال السب العلني للصحابة ، ويبدو أن سياسة الترهيب التي اتبعتها الدولة الصفوية بشكل عام قد ساعدت الكركي في استمالة الناس نحو هذا المذهب الجديد ، واجبارهم على اعتناق المذهب بالقوة ، وقد رافق هذه الحملة الشرسة تصفية عدد من علماء السنة في مناطق نفوذ الدولة الصفوية منهم ، وأجبر بعضهم على

---

(١) حياة المحقق الكركي : ص٣٧.

الهجرة منهم الملا علي بن سلطان القاري (ت ١٠١٤هـ) حيث يقول : $ والحمد لله على ما أعطاني من التوفيق والقدرة على الهجرة من دار البدعة إلى خير ديار السنة، التي هي مهبط الوحي وظهور النبوة، وأثبتني على الإقامة من غير حول مني ولا قوةه[١] ، فاصبح الناس يتخبطون في ظلمات الجهل

لكن السؤال الذي يطرح هنا: هل كان الكركي راغباً بمرجعية دينية أم بولاية فقيه ؟!.

في واقع الحال لم تكن التسمية النظرية للمصطلح موضع اهتمام الكركي أو من جاء من بعده من فقهاء الشيعة الإمامية، وإنما كان همهم الأساس إيجاد مظلة رسمية ترعى طموحهم الكبير في اعتلاء هرم السلطة الدينية في إيران، الأمر الذي تحقق لهم في حقبة وجيزة نسبياً، وإن كان على حساب الأغلبية الساحقة لسكان إيران الذين كانوا على المذهب السني، وقد شكل ذلك نقطة تحول تاريخية في تاريخ إيران خاصة والمنطقة عامة، رافق ذلك غض السلطة الدينية الطرف عن الموارد المالية التي بدأت تتدفق إلى هذه المؤسسة الدينية التي اصطلح على تسميتها بـ(المرجعية الدينية)، وبدأت القاعدة الشعبية بالتنامي مع تحول السكان في إيران وما يجاورها إلى التشيع تدريجياً.

---

(١) شم العوارض (بتحقيقنا) : ص٥٠.

والذي يترجح لنا في هذا المقام إلى أن الذي ظهر في عصر الكركي هي (مرجعية دينية) لا (ولاية فقيه)، إذ أن الكركي - ومن سار خلف خطاه من فقهاء - لم يكونوا يطمعون في الحصول على أكثر من تلك السلطة - على الأقل في ذلك الوقت- ولم تكن السلطة الصفوية لتسمح للفقيه أن يجمع بين السلطتين (الدينية والدنيوية) وهو التعريف الذي اختاره من قال بولاية الفقيه، حاول بعض الباحثين ترديد النظرية نفسها التي أطلقها الخميني في مسألة ولاية الفقيه، وكونها تعود إلى زمن الكركي، وهو كلام ليس له مستند علمي أو تاريخي، فالذي أراد أن يؤسس له الكركي (مرجعية) لا (ولاية فقيه) ومن خرّجها التخريج الأخير أراد أن يبرر اعتلاء الملالي للسلطة في إيران في أواخر سبعينيات القرن الماضي، فردد هذا الكلام من غير تمحيص بعض الباحثين - من غير الشيعة[١].

وقد اتسمت هذه المرحلة - نعني بها عصر الدولة الصفوية - بالتعصب الطائفي، وغلبة الغلو في الخطاب مع الآخر، على لهجة التسامح والجدل الفكري الشيعي المتزن والمتسم غالباً بالاحترام أو التقية، وقد عدَّ علي شريعتي ذلك انكاساً للتشيع لا انتصاراً له:« فقد تحول التشيع منذ أوائل العهد الصفوي من تشيع حركة ونهضة إلى تشيع حكومة ونظام ... ومن هذه اللحظة التي زالت

---

(١)منهم:د. فتاح، عرفان عبد الحميد، نظرية ولاية الفقيه عرض ونقد:ص ٤٠ ؛ علي، أحمد سيد أحمد، ولاية الفقيه عند الشيعة الاثني عشرية:ص ١٣٩.

فيها جميع الموانع والعراقيل بوجه أداء طقوسه العبادية والمذهبية، وتحول الأعداء إلى أصدقاء ومؤيدين، توقف التشيع عن الحركة ليتحول إلى وجود اجتماعي غالب وحاكم وجامد وراكد »[1]، ومن المؤسف حقاً أن هذا الخطاب المتشدد سيبقى هو السائد - مع وجود استثناءات قليلة - في علاقة الطائفة مع الأمة، وأصبح دور المرجعية الأساسي في شحذ همم اتباعها في ثورة مضادة ضد كل ما يعد مقدساً في عرف المسلمين، مما أدى إلى حدوث شرخ عظيم في جسد الأمة، ظهرت آثاره جلية في أيامنا هذه، وأضحى من أهم عوامل الصراع الساسي والإقليمي خلال السنوات الأخيرة.

ومثل انتصار الاتجاه الأصولي الذي غلب على المنهج الاستدلالي عند الطائفة الشيعية - والذي لازال مهيمناً على مرجعية النجف حتى يوم الناس هذا - القائم على التقليد المطلق للعامي، فهو يسلب منه فضلاً عن الإرادة الدينية، الإرادة الاجتماعية والسياسية، وتدريجياً أصبح (المرجع الديني) له سطوة سحرية على الطائفة الشيعية، وكانت هذه الثقافة قد انتقلت مع رجال الدين الإيرانيين من إيران إلى النجف، فحاول هؤلاء إرساء الأمر نفسه بالعراق بما يشبه انتقالاً للصنمية من مكان لآخر، وهكذا أصبحت المرجعية لها قدسية متناهية استندت إلى:«توظيف المشاعر الصادقة وأحاسيس المذهب الشيعي في

(١) التشيع العلوي والتشيع الصفوي:ص ٦٤-٦٥.

خدمة أهداف شعوبية فرضت على إيران طوقاً قومياً عزلها عن العالم الإسلامي، وأقامت بين الشعب الإيراني المسلم وسائر شعوب الإسلامية جداراً أسوداً من الحقد والضغينة وسوء الظن بالآخر والافتراء والطعن واللعن والتحريف والتزييف والتفسيق والتكفير»[1].

---

(١) المصدر السابق: ص ١٣٩.

المبحث الثالث

وسائل التواصل والتأثير

تعكس العلاقة بين المرجعية كمؤسسة قيادية، وبين اتباعها المقلدين واقعاً تتجذر فيه الناحية التاريخية لهذه المؤسسة بصورة واضحة، كما تكشف في الوقت ذاته البُعد العاطفي لهذه القيادة الدينية، وأثرها في مجرى التاريخ العراقي المعاصر، لذا لابد من استعراض بعض المفاهيم السائدة في وسط المرجعية الدينية قبل الولوج في طبيعة العلاقة بين الجانبين (المؤسسة والمقلدين)، مع عدم إغفال الجوانب الأخرى التي ساهمت في تحكم المرجعية بدفة الجماهير الشيعية بالعراق.

التقليد:

بما أن النظام المعرفي الديني في المذهب الشيعي يتمحور حول شخصية المرجع الديني، فكان لا بد من إيجاد آصرة قوية تكون بمثابة نقطة جذب لاتباع الطائفة نحو المؤسسة الدينية التي تحرص على التواصل الدائم والمستمر مع اتباعها، من هنا كان للتقليد الفقهي عظيم الأثر عند الشيعة الاثني عشرية، لذا

حرصت أدبيات الطائفة على تفصيل الكلام فيه كثيراً، خاصة عند المتأخرين من الفقهاء والمفكرين، وقد استعرض عبد الهادي الفضلي ما يقرب من خمسةٍ وأربعين تعريفاً للتقليد نقلاً عن كتب الشيعة الاثني عشرية[1]، ومدار هذه التعريفات يتمركز في معظمها في تبعية المِقلد للمجتهد الديني (المرجع)، إذ هو في مفهومه الغالب:مقتضى العمل وفق فتوى الفقيه.

ومن هنا خلق هذا الفهم المتباين للتقليد لدى علماء الشيعة تفاوتاً في الإلزام، إذ هل يتوجب على التابع وجوباً قطعياً متابعة المتبوع، أم أن الأمر لا يعدو كونه طريقة فضلى للوصول إلى مقصد أسمى، يقول الفضلي: « إنَّ أي مسلم – عندما يبلغ مرحلة التمييز من عمره التي هي قبيل سن التكليف – يعي أن هذه الظاهرة من الظواهر الدينية، ويدرك بأنها من الأساسيات والضروريات في أمثال الأوامر والنواهي الدينية، كما يعي أن المسلمين المتشرعين قد أخذوا بهذه الظاهرة جيلاً بعد جيل بم يعطيه اليقين بضرورة الأخذ بها إن لم يكن مجتهداً »[2].

وبغض النظر عن المفاهيم المتباينة في المضمون المعرفي والمقصدي الذي يختلف فيه علماء الشيعة كثيراً، فإن هناك محاولات جدية من مفكري الشيعة أنفسهم للخروج من دائرة التقليد الإلزامي الذي غلب على الطائفة الشيعية في

---

(١) التقليد والاجتهاد:ص ٣٣-٣٩.

(٢) المصدر السابق:ص ٥٥.

العقود الأخيرة، والذي سبب لهم جموداً فكرياً، وعسراً فقهياً، وأزمة أخلاقية مع محيطهم غير الشيعة .

ولم يكن التقليد بمفهومه المتشدد معروفاً لدى الشيعة حتى قيام الدولة الصفوية، والتي أعطت لرجل الدين الشيعي صلاحيات واسعة، ليس في توجهات الناس الدينية فحسب، بل حتى في توجهاتهم الاجتماعية والسياسية، يقول علي شريعتي في هذا الخصوص: «أما في التشيع الصفوي فيتعين على المرء أن يكون تابعاً ومقلداً أعمى في جميع الأمور والمجالات لـ (الروحاني) الذي يعيّن – عبر الفتاوى التي يصدرها نحو دساتير مقتضبة وقاطعة – كل ما يتعلق بأفكار الناس وعقائدهم وأحاسيسهم وأمزجتهم وطبيعة حياتهم الفردية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية والتربوية ...»[١].

ومع انتقال رجال الدين الشيعة إلى العراق في أوائل القرن الثامن عشر الميلادي، انتقل هذا المفهوم المتشدد للتقليد معهم، وعظمت سطوة رجال الدين على المؤسسة الدينية خاصة في كربلاء والنجف، وأصبحت السلطات السياسية – سواء كانت العثمانية أو الصفوية – تتعامل مع هذه المؤسسة المرجعية الشيعية ليس وفقاً لاعتباراتها الدينية فحسب، ولكن أيضاً بكونها أداة ناجحة في توجيه

(١) التشيع العلوي :ص ٢٨٤.

العشائر العراقية في جنوب العراق، في وقت شحت فيه قنوات التأثير الجماهيري، كما كثرت فيه التدخلات الخارجية للدول الغربية خاصة بريطانيا.

ويوافقنا فيما ذهبنا إليه (إسحق النقاش) ، إذ يقول بهذا الصدد : وكان ظهور النجف وكربلاء بوصفهما المعقلين للمذهب الشيعي في العراق ، منذ القرن الثامن عشر ، مهد الأرض لعملية تكوين الدولة الشيعية هذه [يعني المملكة العراقية] ، واتسم تطور الكيان السياسي وتوسعه بتوطين العشائر ثم تشيعهم خلال القرن التاسع عشر ... وأسفر قبول العشائر بالمذهب الشيعي عن قيام دين موحَّد أكثر ، ونظام قيم أشد تماسكاً يضم السكان الحضريين في مدن العتبات المقدسة ، وأفراد العشائر في عمق أراضي المدن ، وأزاد توطن أفراد العشائر وقبولهم بالمذهب الشيعي على السواء ، من درجة التراتيب وسلطة المؤسسة الهرمية الحاكمة ضمن العشائر ، وأفضيا إلى ظهور شخصيات جديدة تؤدي وظائف اقتصادية – اجتماعية ودينية بين العشائر ، وكذلك إلى نشوء طبقة الوجهاء الشيعة ، ونخبة شيعية كان أعضاؤها يسيطرون على الموارد ، وكان إدخال الإسلام الشيعي كدين ، ضرورياً للحفاظ على الطبقات المختلفة والجماعات الاثنية والعناصر العشارئية الدينية التي تشكل المجتمع الجديد ، وضرورياً كذلك لتوسع الكيان السياسي الشيعي ، والحق أن الهيمنة المتزايدة التي مارستها النجف وكربلاء على عمق الأراضي التابعة لهما لم تتحقق من خلال

الفتوحات ، بل من خلال كسب العشائر التي توطنت إلى المذهب الشيعي ، والصلات الوثيقة التي اتسمت بها العلاقات بين المدينتين والعشائر ...

وكان يقف على قمة الهرم : المجتهدون الكبار (أو ما يسمون بالمراجع) الذين كانت وظيفتهم الاشراف على هذه الشراكة وممارسة الرقابة على الموارد المتحققة من الموارد من الضرائب والهبات الدينية[١] .

وهكذا أصبح التقليد هو أهم آصرة من أواصر العلاقة بين الشيعة ومراجعهم، وعزز ذلك السلطة المكانية للنجف كمدينة مقدسة في نفوس الشيعة، وأعطت للمرجع الديني بُعداً روحياً عظيماً في نفوس مقلديه واتباعه، كما أصبحت المواسم الدينية في هذه المدينة وسيلة عملية لتوطيد العلاقة بين قمة الهرم (المرجع) وبين قاعدته (المقلدين).

على أن أهمية التقليد – في الحياة العامة للشيعة - لا تتأتى من ممارسة الطقوس الدينية وفقاً لفتوى المرجع الحي – إذ أن غالب الفقهاء الشيعة لا يجوزون تقليد الميت – ولكن الأهمية الكبرى للمرجع الديني في النجف تتمثل في سيطرته شبه المطلقة على توجهات أتباعه السياسية – خاصة عند ضعف السلطة المركزية في العراق -:« وإذ نشأت مشكلة خطيرة في العالم الشيعي، وليس في النجف وحده، فإن الناس يتطلعون ناحية النجف وينتظرون كلمة

---

(١) شيعة العراق : ١٩-٢٠ .

المجتهد الأكبر، الحكم في القضايا الخطيرة، الذي يصدر فتوى بعد أن يكون قد تداول القضية مع مستشاريه، وذلك لأن الشيعة تعتبر المجتهد الأكبر نائب الإمام الثاني عشر الذي هو في الغيبة »[١].

ومع غلبة ظاهرة التقليد الشامل – وليس التقليد الديني فحسب – في علاقة الشيعي العامي بالمرجع الأعلى في النجف، أصبحت السلطة الفعلية بيد الأخير، وظهرت إلى الأفق ما أطلق عليه علي شريعتي بنظرية (الاستحمار): «ومعنى الاستحمار إذاً في تزييف ذهن الإنسان ونباهته وشعوره وتغيير مساره عن النباهة الإنسانية والنباهة الاجتماعية، وأي دافعٍ لتحريف الفرد أو الجماعة عن هاتين النباهتين، أو أبعاده منهما هو دافع استحمار، وإن كان من أكثر الدوافع قدسية، وما البعد عن هاتين كذلك، إلا وقوع في العبودية، والذهاب لقوة العدو والاستحمار المطلق »[٢]، ورغم قساوة المصطلح المستعمل في توصف نظرية التقليد في الفكر الشيعي، إلا أن شريعتي يصرُّ على أن هذا المصطلح وهو الأليق بالحالة الموجودة فعلاً لأن : « أي جيل انصرف عن التفكير في (الدراية الإنسانية) كعقيدة واتجاه فكري ومسير حياتي دائم، لا كانشغال يومي يزاوله كل أحد، ومسير حياتي وتحرك دائم، وأي إنسان لا يفكر في (الدراية الاجتماعية)

---

(١) النفيسي، عبد الله، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث:ص ٦١.

(٢) النباهة والاستحمار:ص ١٠٠.

بمفهوم (نحن)، وإنما يفكر في شيء غير مصير المجتمع ومشاكله ومبهماته واحتياجاته، فإن هذا التفكير حتى لو كان شيئاً مقدساً، فهو استحمار »[١].

وسواء اتفقنا مع شريعتي أو اختلفنا معه، فإن الوصف الفكري والفلسفي الذي اطلقه على آلية التعامل بين (رجل الدين) وبين (الفرد الشيعي) فيما يطلق عليه عرفاً بـ (التقليد) بقيت مبهمة إلى حد كبيرٍ في أدبيات المذهب نفسه، ذلك أن هذا التقليد يتخذ مسارات متعددة تخرج به في أحيان كثيرة عن كونه مراسيم دينية إلى ما هو أشبه بنظرية (القيادة من الخلف) التي تجعل الشيعي مسيراً باتجاهات محددة ربما لا تراعي مصالحه الذاتية بقدر ما تراعي مصالح المؤسسة الدينية والمجتهدين من مراجع فيها .

وقد خيمت مسألة التقليد على المرجعية الدينية بشكل عام، وصرح مرتضى مطهري بذلك صراحة: «ما من ضرورة تدعو أن يقلد الناس شخصاً واحداً في جميع المسائل، بل الأفضل أن يُقسّم الفقه إلى أقسام تخصصية، أي أن مجموعة من العلماء بعد أن يتفقهوا في دورة فقهية عامة، يعينون لأنفسهم جانباً معيناً يختصون فيه، ويقلدهم الناس في ذلك القسم التخصصي وحده، كأن يتخصص بعض

(١) المصدر السابق:ص ١٠٢ .

بالعبادات، وبعض آخر يتخصص بالمعاملات، وآخرون في السياسات، وبعض بالأحكام الفقهية، كما هي الحال في الطب في الوقت الحاضر »[١].

وهكذا تحاول المرجعية عبر تاريخها الطويل إقناع المقِلّد بأنه لا يقلد أشخاصاً، وإنما يقلد نواب المعصومين ؛ لأن المصدر الديني المعرفي لا يمكن أن يكون من أشخاص غير معصومين، وهكذا تم الاعتماد كثيراً في قضية التقليد هنا على العنصر العاطفي، في محاولة واضحة لإلغاء العقل، أو استبداله بحالة تبعية انفعالية، تطرد عكسياً مع القدرة المعرفية للفرد في الطائفة الشيعة: « فالتقليد هو الطاعة المطلقة والتبعية لأحد الفقهاء الكبار، ينبغي أن يكون للأفكار لا للأشخاص، فالتقليد للأشخاص قد يكون سبباً في انحطاط وعي الإنسان العادي والايقاع به في الشرك »[٢].

رجال الدين:

لا يمكن فهم طبيعة العلاقة بين الفرد ورجل الدين عند الطائفة الشيعية إلا بمعرفة درجات رجال الدين وامتيازاتهم، ويجدر بالدارس أن يقف ملياً عند هذه النقطة لأنها توضح مجريات الأمور الدينية والاجتماعية والسياسية، ولابد من

---

(١) الاجتهاد في الإسلام:ص ٣٢.

(٢) شريعتي، أبي وأمي نحن متهمون:ص ٢٢.

القول أن رجال الدين عند الطائفة الشيعية يتمتع بمكانة مرموقة خاصة إن كان ينتسب لآل بيت النبوة، وفقاً لتصنيف الشيعة الاثني عشرية لهذا البيت، ورجال الدين في الطائفة الشيعية: «خلافاً للعلماء السنة، يشبهون نوعاً من طبقة مغلقة ذات مؤسسات عميقة الجذور، وذات انبثاثات واسعة جداً، وشبكات بلاغ واتصال، فهم لم يحتفظوا فقط بعلاقتهم الداخلية مع الشعب، بل احتفظوا أيضاً بسلطانهم على الجماهير، خصوصاً الجماهير الأمية التي تشكل أغلب السكان»[١]، من هنا نجد لزاماً علينا أن نستعرض المصطلحات المتعارف عليها في مسميات رجال الدين الشيعة:

أولاً: **المجتهد (المرجع)**: ويصطلح على تسميته أيضاً بـ(مرجع التقليد) وهو الشخص المؤهل وفقاً لضوابط معينة لكي يقوم الفرد البالغ الشيعي بتقليده، وفقاً لدستور فقهي يطلق عليه (الرسالة العملية)[٢]، ويجب أن يتحلى هذا

---

(١) شيغان، داريوش، النفس المبتورة هاجس الغرب في مجتمعاتنا:ص ١٨٨.

(٢) الرسالة العملية:كتاب يدون فيه (المرجع) الأحكام الشرعية التي يدعي أنه استنبطها من مصادر التشريع عند الطائفة الشيعية، وهي مرتبة على الأبواب الفقهية المعروفة، ويشكو عامة الشيعة صعوبة اللغة المستعملة في مثل هذه الرسائل الاجتهادية، فأصبحت في نظر كثير من اتباع المراجع مجرد بروتوكول لا

المجتهد (المرجع الديني) بالقدرة العلمية على الاستنباط الشاملة لجميع أبواب ومسائل الفقه، وسمي (مطلقاً) في مقابل مصطلح آخر هو (المجتهد المتجزئ) والأخير عنده القدرة على الاستنباط في بعض أبواب الفقه ومسائله[1].

ووفقاً لمذهب الفقهاء الأصوليين – المهيمنين على مؤسسة المرجعية النجفية منذ ما يقرب القرنين من الزمان – فإنهم لا يسمحون بالتقليد المتجزئ، قال اليزدي[2]:«يشترط في المجتهد أمور:البلوغ، والعقل، والإيمان، والعدالة، والرجولية، والحرّية على قول، وكونه مجتهداً مطلقاً فلا يجوز تقليد المتجزّي، والحياة فلا يجوز تقليد الميت ابتداء، نعم يجوز البقاء كما مر، وأن يكون أعلم فلا يجوز. على الأحوط، تقليد المفضول مع التمكن من الأفضل، وأن لا يكون متولداً من الزنا، وأن لا يكون مقبلا على الدنيا وطالباً لها مكبّاً عليها مجدّاً في تحصيلها...»[3] .

ينتفع منه، يقول أحد علمائهم:« تحتوي على جملة غير يسيرة= =من العبارات والألفاظ والمصطلحات الخاصّة وعبارات قد لا يستوعبها الجميع ».المؤمن، محمد مهدي، كيف نفهم الرسالة العملية:ص ٢٦.

(١) الفضلي، التقليد والاجتهاد:ص ٧٦ – ٦٨.

(٢) محمد كاظم اليزدي الحائري (ت ١٣٣٧/١٩١٨م) مرجع شيعي إيراني، تولى القيادة الدينية في النجف، وكتابه العروة الوثقى من أهم الكتب الفقهية الشيعية.الأمين، محسن، أعيان الشيعة:١٠/٤٣.

(٣) العروة الوثقى:١/١٤.

ويبدو واضحاً أن الشروط التي ذكرها اليزدي والتي لازالت متبعة – ولو نظرياً – في اختيار المرجع الديني الأعلى في النجف تستبعد تقليد الميت والمتجزئ، أما الشرط الأول فلتضييق حلقة الترشيح عند موت المرجع الديني بين تلامذته، والتي تدخل تحت بند الأعلم، وأما الثاني – نعني عدم جواز تقليد الميت – هو لحصر الموارد المالية للواجبات الشرعية (حسب المصطلح الشيعي) بيد المرجع الحيّ، الذي غالباً ما يكون له مطلق التصرف في هذه الأموال، ليصرفها في مواردها الشرعية، وتعد هاتين النقطتين هما أهم شروط اختيار المرجع الديني في النجف .

أما مهمة المرجع الديني فتتمثل – وفقاً لأدبيات الطائفة – بالآتي[1]:

١. الإفتاء:ويعني عمل (العامي) وفقاً لفتوى المرجع، وبذلك يكون هذا العامي معذوراً أمام الله تعالى.
٢. القضاء:فله فصل الخصومة والمنازعة، وحكمه نافذ لا يجوز رده ويجب تنفيذه ويحرم نقض حكمه حتى من قبل فقيه آخر.
٣. الولاية:ونعني بها هنا الولاية العامة:وتقتضي بعمل العامي بكل ما يقوله (المرجع) في أمور الدنيا والدين، وحكمه نافذ في المجالات كافة.

(١) الخباز، منير، معالم المرجعية الرشيدة:ص ٨.

وإن أردنا مناقشة هذه الواجبات، فقد لا نقف كثيراً عند الواجب الأول أو الثاني، ولكن يستوقفنا الواجب الثالث الذي يجعل المرجع الديني (وصياً) على تصرفات العامي الشيعي في مجالات الحياة كافة، من هنا جاءت القوة والسطوة التي تتمتع بها المرجعية الدينية الشيعية، لأنها قيدت مقلدها بالرجوع إليها في كل أمر، وهو ما أثر كثيراً على توجهات الطائفة الشيعية، فنرى أن سلطة (المرجع الديني) تضعف عند وجود سلطة تحد من طموحاته السياسية، أما حين تضعف هذه السلطة فهنا تحاول المرجعية ملأ هذا الفراغ بما يتناسب مع مصالحها ومصالح الطائفة.

أما عند مراجعة الشروط النظرية لاختيار المجتهد كـ(مرجع ديني) القابض بزمام المؤسسة الدينية في النجف فإننا لا نلتمس لها أثراً في الواقع، فالأمر الذي يلفت الانتباه هو غلبة العنصر الفارسي على كرسي المرجعية خلال المائة سنة الأخيرة، ولم يكن يسمح عرفاً لرجل دين عربي بتبوء كرسي المجتهد الأكبر، ويعجب الناظر من طريقة حصول محسن الحكيم على (المرجع الأعلى) ؛ الاستثناء الوحيد في المائة سنة الأخيرة، ويزول عجبنا إذا ما علمنا أنه حصل

عليه عنوةً وبغطاء من (الشقاوات)[1]:« إذ كان الحكيم أحد تلامذة النائيني[2]، وكان أحد تلامذة النائيني أيضاً شخص اسمه جمال الدين الكلبايكاني (إيراني أيضاً) وهو الأعلى طبقة في تلامذته، فتوجهت الأنظار إلى جمال الكلبايكاني على أن يصلي محل النائيني صلاة المغرب والعشاء، وفي هذه الأثناء جاء السيد محسن الحكيم محاطاً بعدد من (الشقاوات) يحملون الخاجر وصلى مكان النائيني، وعندما أخبروا الكلبايكاني قبل وصوله إلى الحرم بذلك – وهو لا يزال في منتصف الطريق – وقف ثم عاد من حيث أتى قائلاً بالفارسية:(هجمنين نماز بزودي نمي خواهد) أي: (صلاة كهذه بالقوة لا أريدها)، ثم واصل الحكيم صلاته في هذا المكان إلى أن مات »[3].

ومسألة تسقيط المراجع بعضهم لبعض مشهورة ومتداولة في كتب الشيعة نفسها ، ومثال ذلك فتوى المرجع الديني بمدينة النجف : أبو الحسن الأصفهاني (١٨٦٨-١٩٤٦م) بحرمة الضرب بالسيف، وقال ما مضمونه: إنَّ استعمال

---

(١) الشقاوات مصلح عراقي يرادف (الشبيحة) في سوريا، و (الفتوات) في مصر.

(٢) هو محمد بن حسين بن عبد الرحيم النائيني، إيراني من أصفهان، تولى المرجعية سنة ١٩١١م بعد وفاة الآخوند الخراساني (إيراني أيضاً) ومات سنة ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م.الأمين، محسن، أعيان الشيعة:٦/٥٤.

(٣) رؤوف، عراق بلا قيادة:ص ١١٣.

السيوف والسلاسل والطبول والأبواق وما يجري اليوم من أمثالها في مواكب العزاء بيوم عاشوراء باسم الحزن على الحسين، إنّما هو محرّم غير شرعي ، ووافقه في ذلك المرجع الديني : محسن الأمين العاملي (١٨٦٧- ١٩٥٢م) الذي كان مقيماً بجمل عامل في لبنان ، وأفتى الميرزا حسين النائيني والإمام الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء وجميع كبار العلماء بشرعيّة الضرب ..! وزاد من هياج الناس في وجه السيّد محسن الأمين تبنّي الخطيب الشهير السيّد صالح الحلي فتاوى العلماء، وشنّه الغارة الشعواء على السيّد محسن الأمين، وكان السيّد صالح من مشاهير الخطباء فصرخ بالناس وهاجهم ضدّ السيّد محسن الأمين، وانقسمَ الناس إلى طائفتين على ما أصطلح عليه العوام (علويين) و(أمويين) وعنى بالأمويين أتباع السيّد محسن الأمين، وكانوا أقلّية لا يُعتدُّ بها، وأكثرهم كانوا متستّرين خوفاً من الأذى. وأُهين عدد كبير من الناس، وضرب البعض منهم ضرباً مبرِّحاً. وبلغت الجرأة بالسيّد صالح الحلّي أن يتطاول على السيّد أبي الحسن (الأصفهاني) ويتناول السيّد محسن بالسبّ والشتم، وتجاوزت به الجرأة كلّ حدّ حتى قال في السيّد محسن الأمين قولته المنكرة:

يا راكباً إمّا مررتَ بِجِلَّقِ فابصق بوجه (أمينِها) المتزندقِ

(جلّق: دمشق) [1].

---

(١) جعفر الخليلي ، هكذا عرفتهم : ص ٢٠٦ .

وأنت ترى أن آلية اختيار المرجع الأعلى في النجف تخضع لاعتبارات عديدة، بل ربما تدخلت السلطة السياسية في ذلك عندما يكون لها اليد الطولى في البلد، كما في مسألة اختيار المرجع الحالي علي السيستاني، فقد حدثني – بصورة شخصية - ضابط أمني كبير من النظام الوطني السابق، أن من رجح كفة السيستاني رغبة الرئيس العراقي الراحل صدام حسين في اختياره لترأس المؤسسة الدينية بالنجف، نظراً لضعف شخصيته، وهذا أمر يعرفه كل من درس مرجعية النجف آبان عهد الخوئي، وتعددت التفسيرات لدى مفكري الشيعة أنفسهم في سبب هذا الاختيار، وحامت حوله شكوك كثيرة:«ويعود السبب في ذلك إلى ما يراه البعض من (عقدة) لدى السيد الخوئي، وعلاقته بالميرزا النائيني الذي منح بعض تلامذته إجازات اجتهاد، إلا أنه لم يمنح الخوئي الإجازة، عندما اطلع على البحوث التي قدمها الأخير إليه في اطار ما يعرف بأجود التقريرات التي كتبت حول محاضرات النائيني، فلم يقل النائيني باجتهاد الخوئي بتقريضه وبخط يده وعبر عنه بالعالم الفاضل، وما حصل أن الأوساط النجفية فوجئت بإجازة اجتهاد على صعيد (الملكة) منحها السيد الخوئي إلى السيستاني، ظهرت

بعد وفاته، وليس أثنا حياته، الأمر الذي دفع بعض هذه الأوساط بالتشكيك والقول إنها إجازة مزورة ؛ لأنها لم تكن بخط الخوئي ولم تصدر في أيام حياته»[1].

وهكذا تشكل آلية اختيار (المرجع الأعلى) – عند وفاة سابقه – معضلة حقيقة لدى الطائفة الشيعية، وشكل التنافس بين تلاميذ المرجع الميت السمة الأكثر شيوعاً في ذلك، لكن الذي يخفف هذه الغلواء بين المجتهدين وجودهم في بيئة عربية غير بيئتهم الإيرانية، وبذلك لا يكون للعنصر المحلي تأثير كبير على اختيار المرجع الديني.

ويذكر الكشمري شروطاً واقعية أكثر من غيره ، إذ أن الواقع يؤكد صحة هذه الشروط ، بغض النظر عما ذكره المفكرون الشيعة في مسألة أختيار المرجع الديني ، والشروط التي ذكرها الكشميري لاختيار المرجع الديني بالنجف[2] :

١. أن لا يكون عربي الجذور .
٢. أن لا يكون ذو مؤهلات علمية واجتماعية.
٣. أن يستسلم استسلاماً تماماً للإملائات والقرارات .
٤. أن يكون مخالفاً لخط ولاية الفقيه المطلقة ، وهذا الخط معروف بالنجف بـ (خط مرجعية الإمام الخوئي) الذي يرفض ولاية الفقيه .

---

(١) نص من تقرير بعنوان (قصة المرجعية من العمق)، المصدر السابق:ص ١٢٩ .

(٢) جولة في دهاليز مظلمة : ص ٣٨٢ .

٥. أن لا يتدخل في الشؤون السياسية إطلاقاً إلا ما يوافق عليه اللوبي أو الشرذمة المتحكمة بالمرجعية ، حسب تعبير الكشميري .

٦. أن لا يتعاطى دراسة الفلسفة والعرفان[1] ، فإن هذا محرم في حوزة النجف .

٧. أن لا يتدخل في الشؤون المالية والأخماس الصادرة والوالدة ، وكذلك شؤون الوكلاء والوكالات ، وإنما فقط يوقع الوكالة لمن يزكونه هم .

ويشبه الكشميري العصابة التي تحيط بالمرجع ب (المافيا) أو (اللوبي) : وهي مجموعة سرية للغاية ، مشابهة تماماً للمحفل الماسوني العالمي ، فهي مجموعة ذات اخطبوط منتشر في إيران وفي لندن وأمريكا والنجف ولبنان وبلاد الخليج والمنطقة الشرقية بالسعودية ، ويرتبط أفرادها سرياً عبر الأميل والرسائل ذات الشفرة السرية أو عبر رسائل شفوية ..!

ويقول الكشميري في مكان آخر : « ومن يتابع الأمور بدقة يلاحظ أن الفرس استبدوا بالفكر الشيعي والخطاب الشيعي ، وأغلقوا الباب بوجه أي مفكر غير فارسي »[2].

---

(١) العرفان عند الشيعة : مرتبط بشدة بفكرة الإمامة، أي أن الطريق إلى الله لا يكتمل إلا عبر الولاية، فالإمام هو (القطب) الذي يتوسل به السالك ، ويرى كثير من الباحثين أنه متأثر بتصوف ابن عربي .

(٢) جولة في دهاليز مظلمة : ص ٣٢٤ .

وهكذا أصبحت العنصرية هي المحرك الأساس في اختيار (مراجع النجف) فضلاً عن (المرجع الأعلى) ، إذ لا يسمح لأي مجتهد عربي أن يدعي الاجتهاد فضلاً عن أن يكون مرجعاً وله اتباع ، ولعل أبرز ظاهرة في هذا المجال رجل الدين الشيعي الصرخي ، الذي وصل الأمر به أن تعرض لاضطهاد كبير هو اتباعه بسبب انتامائه العربي ، ومحاربته لبعض الخرافات التي لحقت – وفقاً لتصروه – بالتشيع ، فتعرض هو وأصحابه لأكبر حملة مطارة وتشويه ، وصلت إلى حرق (الحسينيات) واعتقال الاتباع ، وقد أشارت بعض المواقع الإخبارية : إلى تعرض أكثر من **٤٠** (حسينية) للحرق والدمار، فيما بلغ عدد رجال الدين الصرخيين الذين اعتقلتهم القوات الأمنية العراقية أكثر من **٢٩** شخصاً ، هذا فضلاً عن مئات الاتباع .

وهناك قضية أخرى أثيرت بخصوص منصب (المرجع الأعلى) إذ كان من المعروف حتى وقت قريب أن للفرد الشيعي الاختيار بين ثلاث أو أربع مجتهدين – حسب قناعاته الشخصية – تكون لهم الفتوى في النجف، وقد يتفاجأ القارئ إذا ما علم بأن عمر هذا المصطلح – نعني مصطلح (المرجع الأعلى) - لا يتجاوز البضعة عقود، يقول الشيخ محمد مهدي شمس الدين - وهو عالم شيعي مرموق -:«هذا المصطلح لا أساس له إطلاقاً بالشرع، ولا أساس له قبل الشرع في الفكر الإسلامي، أصلاً لا يوجد في الفكر الإسلامي، ولا الشرع الإسلامي خارج

نطاق المعصومين، خارج نطاق النبي ﷺ والأئمة المعصومين، لا يوجد مرجع أعلى على الإطلاق، وأقول للتاريخ إننا في عهد الإمام السيد محمد باقر الصدر كنا مجموعة من الناس – وأنا واحد منهم – رحم الله من توفاه وحفظ الله من بقي حياً، نحن اخترعنا هذا المصطلح في النجف، اخترعنا مصطلح مرجع أعلى، وقبل الستينات لا يوجد في أدبيات الفكر الشيعي هذا المصطلح على الإطلاق»(١)، وهكذا حصرت مقدرات الطائفة كلها بيد مجتهد واحد، وأصبح مصطلحاً رائجاً في الوسط الشيعي وخارجه، بل أصبح من المسلمات: « ولكننا استخدمناه كآلية ، ولم نكن موقتاً نريده غلاً ولا نريده عائقاً ..! »(٢).

وقد ترتب على هذا الحصر القيادي الديني في النجف آثار اجتماعية وسياسية خطيرة، ولا سيما في النصف الأخير من القرن الماضي، وانتهى إلى حالة من التعاطي المجتمعي لم تكن مسبوقة من قبل، وقد تسبب في حدوث شرخ كبير في البنية الاجتماعية العراقية(٣)، ويمكن تفسير ذلك بضيق الرؤية السياسية في (المرجع الأعلى) عادة، نظراً لانزوائه الفكري ، وعدم امتلاكه ثقافة سياسية واسعة تؤهله للقيادة الصحيحة ؛ فأدى ذلك إلى عدم اتزان في قراراته السياسية،

---

(١) الاجتهاد والتجديد:ص ١٤٦.

(٢) المصدر السابق:ص ١٤٧.

(٣) رؤوف، صناعة العقول:ص ١٧١.

مع تدخل واضح للقوى الداخلية أو الخارجية، بما يتعارض في كثير من الأحيان مع مصلحة الشعب العراقي، بما فيهم الشيعة أنفسهم ..!.

ثانياً: طبقة الوكلاء: تأتي طبقة الوكلاء في المرتبة الثانية في سلم المؤسسة المرجعية، هذا إن تكلمنا عن الناحية العملية، أما نظرياً – ووفقاً لأدبيات الكتب الشيعية – فربما كان طلبة الحوزة العلمية الذين بلغوا مرتبة عالية في التحصيل العلمي في الحوزة العلمية (المؤسسة التعليمية للمرجعية)، هم من يحتلون هذه المرتبة، وتعد هذه طبقة الوكلاء من أهم طبقات المؤسسة الدينية الشيعية ؛ لأنها تشكل حلقة الوصل بين (المرجع الديني) – المحجوب عن مقلديه ببروتكولات قدسية – وبين اتباعه في مختلف انحاء العالم.

وما إن يتبوأ المرجع الديني الشيعي مكانة علمية مرموقة حتى تتوجه إليه حركة الوكلاء ؛ لأخذ الوكالة منه والدعوة إلى تقليده وجباية الخمس باسمه وتسليمه إليه بعد أخذ حصتهم منه، وعادة ما تتراوح النسبة التي يأخذها الوكلاء بين الربع والثلث والنصف من الخمس، وعندما يكون المرجع مبتدئاً فإنه لا يحاسب وكلاءه بشدة، ويغض الطرف عن الأموال التي يجبونها من أجل تركيز نفسه من خلال الدعاية التي يقومون بها له، ولكنه عندما يشتهر ويكثر تقليد الناس له، ويأخذ الوكلاء بالتهافت عليه والتنافس فيما بينهم لأخذ الوكالة منه، يقوم بالتدقيق في إعطاء الوكالات وفي محاسبة الوكلاء.

ويقول المفكر الشيعي أحمد الكاتب بهذا الصدد: «ومن هنا يحدث التنافس وتحتدم المعارك بين المراجع أنفسهم، ويحاول البعض منهم استغلال نقاط الضعف والآراء التجديدية أو المخالفة للمشهور التي يقدمها أحد الفقهاء الجدد المنافسين، للانتقاص منه والتشكيك باجتهاده وتحريم تقليده وصرف الناس عنه، في حين يقوم بعض المراجع الآخرين بمسايرة العامة والمصادقة على الخرافات والأساطير والبدع الشعبية طمعاً في كسب الناس وجرهم إليه، ويرضى بعض المراجع، في الواقع، بالسير وراء الناس وتقليد العوام بدلاً من هدايتهم وإرشادهم وقول الحق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما يلغي مهمته كفقيه أو عالم رباني»[1].

وأصبح من المتعارف عليه – في النجف وغيرها من المدن الشيعية المقدسة – أن أحد ابناء المرجع الديني الأعلى أو أحد أصهاره، هو من يدير هذه الشبكة الكبيرة من الوكلاء الذين يتوزعون حول العالم، ويتركزون في البلدان ذات التواجد الشيعي، ويحتفظ مكتب (المرجع الديني) بسجل يدون فيه أسماء هؤلاء

---

(١) المرجعية الدينية الشيعية.. دولة في دولة، موقع الشخص على الانترنيت: (www.alkatib.net).

الوكلاء وتاريخ منح الوكالة لهم، والمدينة التي يتواجد فيها الوكيل النائب عن هذا المرجع[1].

وليس بمستغرب أن يحصل تلاعب في أسماء هؤلاء الوكلاء من قبل أبناء (المرجع الديني) أو يتم إضافة بعض الوكلاء دون علمه، ويعود ذلك لانشغال (المرجع الديني) عادة بالأمور الدينية، ولتنزيه نفسه أمام مقلديه عن (حطام الدنيا)، ويؤتى بأوراق الوكيل الجديد من ضمن أوراق كثيرة ليوقع عليها المرجع دون علم بمحتوى بعضها، وهكذا يتم تمرير وكالات جديدة: « وأن الابن والحاشية هي التي تدون وتوثق، والإمام (المرجع الديني) يوقع، طبعاً كان هذا في مرحلة مرجعية الخوئي أيام إدارة أبناءه من الرعيل الأول، أما الرعيل الثاني وهم الشبان فذلك له حديث طويل ..! »[2].

وينقل هؤلاء الوكلاء إلى مقلدي (المرجع الديني) فتاواه وتعاليمه، كما ينقلون لهم تواريخ المواسم الدينية (مثل رؤية هلال رمضان أو العيد)، ويعودون إليهم في الفتاوى الدينية إن لم يستطيعوا الوصول إلى مكتب المرجع، كما يقوم هؤلاء الوكلاء برعاية الطقوس الدينية الشيعية والمجالس الحسينية في (الحسينيات) التابعة للمرجع الديني في عاشوراء وغيرها، وعادة ما تكون كل

(١) الكشميري، محمد حسن، محنة الهروب من الواقع:ص ١٨٦.

(٢) المصدر السابق:ص ١٨٧.

(حسينية) تابعة لمرجع ديني واحد فقط: « ويمكن القول أن المجالس الحسينية، ومواكب التطبير وزيارة المراقد هي من الوسائل التي تساعد الزعماء الدينين لدى الشيعة على الاحتفاظ بسيطرته ونفوذهم في المجتمع الشيعي»[1].

وأهم وظيفة يقوم بها الوكيل: حساب أموال الخمس الواجبة على المقِلد والبالغة (٢٠٪) مما يكسب سنوياً، ومن ثم يقوم الوكيل بإرسال هذه الأموال سنوياً إلى المرجع الديني ، بعد خصم نسبته المتفق عليها بينه وبين ذلك المجتهد، ومما يستغرب له انعدام الرقابة المحلية والدولية على هذه الأموال التي تنتقل بسهولة ويسر من مختلف انحاء العالم إلى مدينة النجف، كما أنها لا تخضع لنظام الضرائب أو الرسوم ؛ لعدم وجود منظومة معروفة لطريقة جمعها، إذ غالباً ما تجمع بصورة شخصية ، وفي مجالس خاصة بعيداً عن الأنظار .

ثالثاً:طبقة الموامنة:مصطلح محلي جاء من تسهيل الهمزة في اللهجة العراقية الدارجة في كلمة (مؤمن) لتلفظ بـ (مومن) والجمع لها (موامنة):« وهم الرسل الذين يبعث بهم المجتهد الأكبر إلى مختلف النواحي ... وتكون جماعة (الموامنة) في غالبية الأحيان من خريجي المعاهد الدينية (الحوزات) في النجف، ويحسنون

---

(١) النفيسي، شيعة العراق:ص ٩٠.

التكلم عن أمور الدين، ولكنهم جماعة من الفقراء والمعوزين »[1]، وغالباً ما يعتمد هؤلاء الموامنة على تبرعات الأهالي العينية والمادية لسد احتياجاتهم الحياتية، وهي موارد متذبذة في كثير من الأحيان ؛ لأنها تعتمد على تدين الناس في المكان الذي يتواجد فيه (المومن)، كما تعتمد على مستواه العلمي وطريقته في جذب الجمهور واستعطافهم.

وتقع على عاتق هؤلاء الموامنة الحملة الدعائية للطائفة الشيعية بشكل عام، وللمرجع الذي يتبعونه بشكل خاص، كما أنهم يعدون مشرفين ومنفذين لمعظم الشعائر الشيعية – المعروفة بالحسينية – والخطب والمحاضرات ؛ وهم بذلك يشكلون الحجر الأساس في إرساء التشيع في قلوب المقلدين الشيعة، وتتيح لهم مرونة الدعوة المذهبية – من حيث عدم تقيدهم بقواعد صارمة في الأداء واللغة – من استعمال الأساليب المحلية في الشعر والخطابة باللهجة العراقية الدارجة، فيخلق لهم ذلك جمهوراً عريضاً من السامعين ، يغلب عليه الجهل والركاكة المعرفية ، تجذبه العاطفة الدينية الموشحة بالحزن العميق تتمثل باستعراض بعض القصص عن أهل البيت، وإذا ما علمنا أن الأمية كانت السمة الغالبة لعشائر جنوب العراق حتى منتصف القرن العشرين، تبين لنا الأثر الكبير لطبقة الموامنة في إرسال قواعد التشيع في جنوب العراق، وبذلك كان الخطاب الشعري

---

(١) المصدر السابق:ص ٩٦.

للموامنة المستخدم في (المجالس الحسينية) يعكس القيم الأخلاقية والصفات الاثنية للجماعات الشيعية المختلفة .

ومن الشواهد التاريخية المهمة التي وصلت إلينا عن دور هؤلاء الموامنة، ما ذكره الرحالة الإيراني محمد علي بيرزاده (ت ١٩٠٣م) الذي زار العراق في أواخر القرن التاسع عشر، فكتب قائلاً: «إن الراوي – على غرارا الواعظ إلى حد بعيد – يستخدم لغة مؤثرة لاستدراراً دموع الحاضرين، وتحويل حالتهم الذهنية، وفي النجف وكربلاء على الأخص كانت مهنة الروزخون (المومن) مصدر احترام اجتماعي ودخل للكثير من العلماء ذوي المراتب المتدنية الذي كان رزقهم يعتمد على عدد المواعظ التي يلقونها»[١].

ومن المعتاد أن يبالغ المومن في (مجالسه الحسينية) بسرد القصص والحكايات التي تتضمن في الغالب كرامات الأئمة والأولياء، وكان ذلك يثير عليهم بعض المثقفين من الشيعة الذين يرغبون في خطاب عقلاني لا مجال فيه للسخرية، ويقول جعفر الخليلي في هذا الصدد: «فقد بلغت المهزلة حداً لا يطاق من جراء صعود عدد من اشباه الأميين المنابر الحسينية، والإتيان بأحاديث ملفقة مكذوبة على الله ورسوله وأوليائه..»[٢]، وعندما تحصل على فتوى من الشيخ كاشف

---

(١) نقلا عن النقاش، شيعة العراق:ص ٢٦٥.

(٢) هكذا عرفتهم:١/ ٢٤٤-٢٤٥.

الغطاء في شروط الخطيب الحسيني ومواصفاته وعزم على نشرها، سرعان ما سحبت منه بسبب ضغط المؤسسة الدينية في النجف المعروفة بصفتها البيروقراطية.

الموارد المالية:

يعد المال عصب المرجعية الدينية الحديثة، ويشكل بيضة القبان في انتخاب المرجع الأعلى، ومع أن أساس المرجعية يفترض أن يقوم على العلم والتقوى، إلا أن المال هو الذي يحسم عادة انتخاب شخص معين من بين الفقهاء العدول الأتقياء، ولا يكفي أن يكون الشخص فقيهاً وعادلاً لكي يصبح مرجعاً، إذا لم يكن يمتلك قوة مالية ترشحه لسدة المرجعية وتجلب الوكلاء إليه، حيث تعتمد المرجعية بصورة رئيسية على العلم والعدالة، ولكن لا يمكن إغفال دور المال في ارتقاء شخص أو سقوط شخص آخر، وهذا ما يفسر سيطرة العنصر الفارسي لعشرات السنين على سدة المرجعية، وذلك نظرا لعلاقات المراجع الإيرانيين مع بني قومهم في إيران الذين يقدمون التبرعات السخية إليهم عادة، ولا يقدمونها إلى العرب أو العراقيين حتى لو كانوا أكثر علماً وتقوى منهم، بسبب عدم معرفتهم بهم أو عدم القدرة على التواصل اللغوي معهم[١].

---

(١) الكاتب، مصدر سابق.

ففي عام ١٩١٨م – على سبيل المثال قدر تقرير بريطاني أن المؤسسة الدينية بالنجف تتلقى ما يعادل مليون جنيه إسترليني مصدره من الهبات الخيرية والأوقاف من إيران والهند[١]، وكشف هذا التقرير عن أحد العوامل الكبيرة وراء قوة مدن العتبات المقدسة ومواطن ضعفها على السواء، حيث كانت تفتقر إلى مصادر الدخل المستديمة داخل العراق، وحتى الاحتلال البريطاني للعراق كانت النجف وكربلاء بصفة خاصة تستطيعان استغلال موقع البلد بوصفه بلداً حدودياً واستثمارياً للفكر الشيعي، وفي ذلك الوقت كان المجتهدون يستفيدون من الهبات والتركات المتنوعة التي كان الحكام والأتباع والوكلاء – خاصة في الهند وإيران – يقدمونها لهم مباشرة[٢].

ولا تقتصر الموارد المالية التي تصل للمرجعية على أموال الخمس، وإن كانت هي غالب الموارد المالية، إلا أن هناك أموال أخرى تصل المرجعية من مقلديها منها[٣]:

١. رد المظالم:وهو مبلغ بلا سقف، يودعه الشيعة إلى مراجعهم تكفيراً عن خطاياهم وذنوبهم .

---

(١) نقاش، شيعة العراق:ص ٣٧٧.

(٢) المصدر السابق:ص ٣٧٧.

(٣) الكاش، علي، اغتيال العقل الشيعي:ص ٣٨٠.

٢. حق الفائت من العبادات: وهي مبالغ يدفعها الشيعي إلى وكيل المرجع الذي يقلده ؛ لقاء ما فاته من أعمال تعبدية (مثل الصلاة والصيام .. الخ).

٣. حق الوصية: يتمثل بدفع ثلث الأملاك الموروثة من المؤمنين الشيعة المتوفين.

٤. النذور والكفارات: وهي المبالغ النقدية أو العينية التي يدفعها الناس لرجال الدين ايفاء بنذورهم أو بعد حنثهم بأيمانهم .

٥. أموال الأضرحة: عبارة عن مبالغ نقدية تلقى على الأضرحة الشيعية المقدسة.

ويذهب بعض الباحثين إلى أن السر في قوة المرجعية الدينية في النجف، والاستقلال الظاهر لهذه المؤسسة الدينية يعود بالدرجة الأساس إلى استقلالها المالي بعيداً عن السلطة الزمنية، فلا تستطيع الأخيرة التحكم بها كما هو الحال في بعض المؤسسات الإسلامية السنية، كما أن هذه الموارد المالية تشكل دافعاً قوياً للمجتهد وطالبه على حد سواء للتفرغ العلمي التام، ويكون سبباً في تفوقه العلمي والمحافظة على ديمومة الطائفة[١]، لكن هذا الأمر له مضاره أيضاً، ذلك أن هذه الموارد تتأثر بالظروف السياسية المحيطة بالمرجعية، وبالحالة المعيشية للأتباع أنفسهم، وقد يفسر لنا هذا إصرار المرجعية الدينية بالنجف على (مرجع

---

(١) الحكيم، المرجعية الدينية وقضايا أخرى: ص ٧٧.

أكبر) تجبى إليه الحقوق، لضمان عدم تشتت الموارد المالية وضياعها بين المجتهدين[1]، بل دفع هذا الأمر المرجع الأعلى إلى ترجيح من يراه مناسباً لكي يخلفه من بعده، بما يملكه من سلطة مادية وروحية، مما اثار استياء بعض المجتهدين الذين لم يخفوا ذلك، يقول آية الله الحسني البغدادي:« والشيء بالشيء يذكر نرى اليوم بأم أعيننا مرجعاً دينياً إقليمياً ظهر على الساحة النجفية يحاول بكل ثقله الاستراتيجي ترشيح أحد حواشيه لمنصب المرجعية الإمامية بل فتح له رصيداً من الدولار الأخضر بلا حدود من أرزاق الكادحين والمحرومين!.. وهو بـ (الإجماع الحوزوي) لم يكن مجتهداً مطلقاً، بل ديكوراً، بل كان يظن أنه تحكم في كل شيء، وأصبح قادرا على كل شيء.. لذا نراه ينفق في تبذير ويتلذذ في تبذير، وهو لا يتقي غضب الله، ولا سخط المستضعفين، ويحسب أن أجله ممدود، وأن ليس وراءه حسيب، ولا رقيب.. »[2].

لقد عزز انتصار الاصوليين على الإخباريين في القرن الثامن عشر النفوذ المالي للمرجع الديني، ولم يكن غريباً إصرار المدرسة الأصولية على ضرورة تقديم الواجبات الشرعية المالية لهم أو من يخولونه من وكلائهم، وبذلك أصبحت النجف مركزاً علمياً يعتمد على مكانة المرجع الديني وقدرته في

---

(١) النفيسي ، دور الشيعة:ص ٨٨.

(٢) خطر التقية المعاصرة:ص ٢٥.

التعامل مع الأحداث السياسية، ويمكن إضافة سبب آخر - بتقديرنا - لانتصار الأصوليين على الإخباريين، يتمثل بالشعور لدى الفقهاء الإيرانيين الشيعة بتبعيتهم السياسية والدينية للسلطة في إيران، والتي كانت تخضعهم وفقاً لمصلحتها الذاتية، مما دفع بعض رجال الدين الشيعة إلى البحث عن مكان آخر يتمتع بنوع من الاستقلال الفكري، وقد وجدوا في العراق ضالتهم، خاصة مع ضعف الولاة العثمانيين في تلك الحقبة، وقد أدى استقرار هؤلاء العلماء في كربلاء - ثم النجف فيما بعد - إلى استحداث هذا التيار الأصولي والتأكيد على تأسيس قواعد ثابتة له، من أجل عدم تكرار التجربة الدينية مع الدولة الصفوية.

إن اعتماد مرجعية النجف على الموارد المالية الداخلية منذ بداية القرن العشرين قد خلق أزمة مالية في هذه المؤسسة الدينية وأضعفها إلى حدٍ ما: « فإن السكان العرب الشيعة في العراق لم يكونوا يضخون موارد مالية كبيرة للمجتهدين في مدن العتبات المقدسة، وكان أبناء الأرياف في الجنوب، حيث شكلوا القسم الأعظم من السكان الشيعة العراقيين في ظل الحكم الملكي، يتبرعون أساساً لإعالة السادة والموامنة الذين يعيشون بينهم، وكان نفوذ بعض هؤلاء السادة بين رجال العشائر المتوطنين قوياً »[1].

---

(١) نقاش، شيعة العراق: ص ٤١٢.

وعدَّ الوردي الاستقلال المادي الذي يتمتع به الرجل الشيعي نقطة قوة في مقابل العالم السني: « وذلك أنهم يشكلون مواقع متحررة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي ؛ ليسوا موظفين عند أحد، ولا تابعين لحكومة، ولا مرتبطين بمؤسسة رسمية، وإنما هم شخصيات حرة ومستقلة خاصة على المستوى الاقتصادي، إذ هم يرتبطون بعوام الناس وهم مصدر قوتهم وشأنهم ونفوذهم، بل مصدر رزقهم ومعيشتهم، ولذلك هم دائماً ينطلقون من أعماق الجماهير ... »[1].

ونظرا لأهمية المال في حركة المرجعية وقوتها ؛ ذهب بعض المراجع المتأخرين إلى وجوب تسليم الخمس إليهم شخصياً، وعدم جواز تسليمه إلى أي فقيه آخر، بالرغم من عدم وجود أدلة شرعية تحتم ذلك، وذهب بعض آخر إلى كون الخمس مالاً خاصاً للفقيه يجوز له التصرف به كيف يشاء، كما يجوز له إيداعه في البنوك وتوريثه إلى الأبناء وليس مالاً عاماً كأموال الدولة، يتوجب عليه أن يضع له سجلاً خاصاً ويقيد الوارد والصادر، ولذا لم يجد ذلك البعض ضرورة لتقديم كشف حساب للمقلدين الدافعين للخمس، كما تقدم الجمعيات الخيرية كشفا بالأموال الواردة إليها والصادرة منها، وهو ما سمح في الحقيقة

(١) وعاظ السلاطين:ص ٢٥٩.

بحدوث تلاعب كبير في أموال الخمس وخاصة عند وفاة المرجع واستيلاء ورثته على أمواله واستملاكها باعتبارها إرثا شخصيا لهم[1].

وفي واقع الحال لا نستطيع أن نقيم الأثر الدقيق الذي يتركه تدفق الموارد المالية على المؤسسة الدينية بالنجف ؛ لأننا لا نملك أي احصائيات أو بيانات معاصرة عن المبالغ التي تدخل هذه المؤسسة سنوياً، ولكن لا يمكن إخفاء حجم هذه الأموال الضخم، خاصة مع توسع النشاط الديني والسياسي للطائفة الشيعية في الآونة الأخيرة، وفي الوقت نفسه لا نملك معلومات دقيقة عن موارد صرفها باستثناء بعض الأموال التي تصرف على المؤسسات التعليمية (الحوزات العلمية)، وهي مبالغ ضئيلة مقارنة بالمدخول الكبير الذي يصل إلى المرجع الديني من خلال وكلائه المعتمدين .

---

(١) الكاتب، مصدر سابق.

المبحث الرابع
تشيع العشائر العراقية

لابد من الإشارة في البداية إلى أن العراق يشكل امتداداً طبيعياً لجزيرة العرب، فقد خرجت الهجرات منذ أقدم العصور من جزيرة العرب باتجاه العراق ، لأسباب عديدة ، من أهمها أسباب الجفاف التي كانت تمر بها جزيرة العرب ، فاضطر الناس إلى الهجرة إلى الهلال الخصيب ، ويشكل العراق الجزء الرئيس من هذا الهلال ، وعندما فتح المسلمون العراق ، كانت القبائل العربية قد شكلت العنصر الرئيس في التركيبة السكانية لجنوب العراق خلال تلك الحقبة والعصور الإسلامية التالية لها ، وكانت القبائل العربية هي المسيطرة سياسياً خاصة في مراحل ضعف السلطة المركزية قبل سيطرة الدولة العثمانية على العراق وبعدها أيضاً ، وسنحاول هنا استعراض العشائر العراقية خلال القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين، وكيف تحولت من عشائر سنية المعتقد إلى عشائر شيعية .

عشائر محافظة ميسان :

إن عشائر العمارة في أغلبها هم من العشائر العربية الأصل ، وليس هناك ما يدل على اختلاطها بعشائر غير عربية ، نظراً لوجود حاجز طبيعي يفصل بين

العمارة (حدود محافظة ميسان الإدارية) وبين إيران ، ولذلك يعد امتدادها السكاني نحو الغرب والجنوب الغربي ، ولم أقف على أي امتداد لها داخل الحدود الإيرانية الحالية ، رغم مجاورتها لمنطقة الأحواز العربية أصلاً ، ولكن بتقديرنا كانت الأهوار هي السبب الرئيس في عدم امتداد هذه القبائل نحو الشرق ، ولكي يتضح لنا أصول هذه العشائر لا بد من بيان أصولها :

١ . **البو محمد** :سكنت هذه العشائر منطقة ميسان ، ويرجح أنها سكنت في القرن السادس عشر الميلادي ، بعد أن نزحت من منطقة ديالى ، وتعود بنسبها إلى قبائل زبيد، وهي قبائل قحطانية معروفة[١] ، أما رؤساء قبائل البو محمد فهم من عشيرة عزة ، ولازال فرعهم الرئيس يسكن محافظة ديالى ، ويعود نسبهم إلى محمد بن حسن المروح الذي يعتقد أنه أول من سكن العمارة من عزة ، وقد سيطرت قبائل البو محمد على محافظة ميسان كلها ، وانضمت إليها العشائر الأخرى وكونوا ما عرف بقبائل البو محمد ، وهم بيوت : بيت لويلو ، وفيهم رئاسة البو محمد ويسمون حالياً بيت خليفة ، والبو عبود ، والبطاطة ، والحمران والفريجات، ويلحق بعشيرة البو محمد أيضاً : البهادل ، والبو زيد، والشويلات[٢]، وقد استمرت سيطرة عشائر البو محمد على العمارة ، واستمرت هذه السيطرة أكثر من

---

(١) عنوان المجد : ١٥٧ .

(٢) عشائر العراق : ٣/٦١ .

أربعة قرون ، وكانت سنية المعتقد حتى وقت قريب ، إذ لم ترد لنا أخبار تفيد بكونهم كانوا شيعة في القرن التاسع عشر ، بل أنهم ربما يكنوا قد تحولوا إلى التشيع قبل مائة وخمسين عاماً عن طريق الدعاة الذين بثتهم الدولة الصفوية.

٢. **السواعد** : عشيرة كبيرة سكنت محافظة ميسان أيضاً ، وهي من العشائر الزيدية القحطانية ، ذات الأصول السنية ، ويعودون بالنسب إلى سعد ، وهو جدهم الأعلى ، وقد سكنوا أراضي قلعة صالح بعد أن اندرست أراضيهم في منطقة الخرمة ، وهم بيوت، وكل بيوتاتهم كانت حتى وقت قريب سنية المعتقد ، وهناك فرع منهم يسمون الازيرج سكنوا في الناصرية(١) ، ويشكل السواعد ثقل سكاني كبير في مناطق العمارة ، وقد كونوا حلفاً مع عشائر البو محمد ، ونزح قسم كبير من السواعد في منتصف القرن الماضي إلى بغداد والبصرة ، وكان لهم أثر في تركيبتهما السكانية .

٣. **بنو لام** : هي من عشائر طيء ، ولا توازيها بالعراق من عشائر طيء إلا عشيرة شمر ، وكانت لها سلطة واسعة تمتد من نهر ديالى إلى القرنة ، لكن هذه السلطة تقلصت شيئاً فشيئاً، ويقال أن عشائر بني لام كانت تسكن الحجاز ، وأصل موطنها اليمن وسبقت عشائر شمر في سكنى العراق في نحو القرن الثامن الهجري ، وقد كانت لهم سطوة واسعة في بداية أمرهم ، وكونوا لهم أمارة في

---

(١) المصدر السابق : ٦٨/٣ .

مناطق سكناهم ، ولهذا السبب التحقت ببني لام عشائر أخرى للحصول على امتيازات القوة والسطوة ، ومن هذه العشائر : الغزي ، الجوارين ، الجشعم ، وغيرها مما ذكره صاحب عشائر العراق ، وهي كما يتضح عشائر عربية سنية ، يبدو أن التشيع كان طارئاً عليها منذ وقت قريب .

٤ . **السودان** : سكنت هذه العشائر العمارة أيضاً ، وأصلها قحطانية ، وتعود إلى قبيلة كندة المشهورة ، ومنازلها في منطقة البحاثة ، قال عباس العزاوي : كنت شاهدت رئيسهم صيهود العجيل في العمارة وقال لي : « إنه ابن عجيل بن سعد بن عبد الله بن عيسى بن أحمد بن صالح بن حسين بن علي بن محمد بن عامر »(١) ، ويلحق بالسودان : الصكور ، والبو حمادي ، والكواضي وغيرهم ، والسودان أيضاً سكنوا في العمارة وتحالفوا مع قبائل البو محمد ، وإن كانت علاقتهم قد مرت بمراحل من التوتر ، وأنت ترى أن هذه القبلية هي عربية سنية أيضاً .

فمن خلال ذلك يمكن القول أن العشائر التي سكنت مناطق العمارة ، كانت سنية المعتقد حتى حقبة قريبة من الزمن ، وقد تتبعت أنساب العشائر المذكورة أعلاه ، فلم أقف على اسم لها يدل على تشيعها ، إذ أن الأسماء الأعجمية (مثل عبد الأمير ، وعبد الزهرة) التي ظهرت عند أبناء هذه العشائر متأخرة جداً ، فلم أقف على اسم لها تعدى حدود المائة سنة الماضية ، بل لا وجود له أصلاً،

---

(١) عشائر العراق : ١٩٦/٤ .

وهذا يدل على أنها عشائر سنية نزحت من جزيرة العرب ، وأثر عليها الصرع العقائدي بين الدولتين العثمانية والصفوية في حقبة تاريخية متأخرة .

عشائر محافظة ذي قار :

إنَّ الموقع الجغرافي لهذه المحافظة قد جعلها جسراً وسطاً يصل المحافظات العراقية الجنوبية ببعضها ، وقد تعرضت القبائل التي تسكن حدود هذه المحافظة إلى منازعات فيما بينها نظراً لكثرة الموجات البشرية المارة عبر هذه المناطق ، ولكن كان العرب هم المسيطرين عليها منذ القدم ، وفي نواحيها جرت معركة ذي قار المشهورة بين العرب والفرس قبل الإسلام .

ولا يختلف حال محافظة ذي قار عن محافظة ميسان ، فقد استوطنتها العشائر العربية عبر التاريخ، وشكلت المحطة الأولى للهجرات القادمة من جزيرة العرب ، أما اليوم فتسكنها عشائر عربية عديدة ، يمكن استعراضها حسب الآتي:

١. **بنو مالك** : بنو مالك من العشائر العراقية الكبيرة التي سكنت الجنوب ، وقد توزعت في مناطق عديدة منه ، فهم يسكنون في سوق الشيوخ ، وفي البصرة ، وفي القرنة وفي الديوانية والحلة وفي الحويزة ، ولكنا رأينا أن نتكلم عنهم هنا نظراً لأن ثقل العشيرة في محافظة ذي قار ، وهم من القبائل العدنانية ، كانت سنية المعتقد أبان السيطرة العثمانية على العراق ، وهم عشائر عديدة :

أ. البو صالح : وفيهم بيت الرئاسة ، ويسكونون ناحية البو صالح ، وإليهم نسبت ، وهم بطون عديدة لا يسع المجال لذكرها .

ب. العليات : عدادهم في بني مالك ، ويسكنون قريباً من سوق الشيوخ .

ج. آل حسن : تسكن في كرمة بني سعد ، وهم كثيرو العدد ، ويقال أن لهم فرعاً في الحلة والديوانية .

د. حجام : وهي من عشائر مالك الكبيرة ، ويعتقد البعض أنها من ربيعة ولم يصب في ذلك .

ه. بنو أسد : وهم من بني مالك ، وهم عشيرة كبيرة سكنت الحلة أبان تأسيسها ، وهم من أسد خزيمة ، وهي اليوم تسكن البطائح من سوق الشيوخ.

و. عبادة : من العشائر القديمة التي سكنت قضاء المنتفق ، وتشكل تقريباً ثلث بني مالك ، وقد ذكرهم السمعاني في أنسابه ، ورجح كونهم من مضر .

ز. وهناك عشائر أخرى ملحقة ببني مالك لا يسع المجال لذكرها[1] .

٢. **بنو سعيد** : من العشائر الكبيرة والمهمة في المنتفق ، يعدون الثلث من أقسامها ، وهي عدنانية حالها حال عشائر بني مالك ، وإن كان البعض يعتقد أنها تفرعت من عشائر أخرى، وقد استوطنت هذه العشيرة في الغموكة

---

(١) عشائر العراق : ٤/٥٨ .

والداوية ، من نواحي محافظة ذي قار ، وهناك مجموعة منهم في كرمة بني سعيد ، وربما نسبت إليهم ، وكذلك هناك مجموعة أخرى في محافظة ميسان ، وهم عرب سنة ، ليس هناك في بطونهم أبان العهد العثماني ما يدل على أنهم كانوا شيعة ، ويعتقد أنهم تشيعوا في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي(١) .

٣. **آل أزيرج** : الأزيرق من القبائل الحميرية التي ساكنت العندانية ، وغالبهم في لواء المنتفق ، ويسكنون الجزيرة من أنحاء الفرات ، وأراضيهم حول مدينة الناصرية ، وعشيرتهم كبيرة جداً على قول عباس العزاوي ، ولهم فرع يسكنون العمارة ، ويقولون أن أصلهم من أزيرق المنتفق ، ويسمونهم في كتب التاريخ المتأخرة الأزيرك ، وهم فرق عديدة ذكرها صاحب عشائر العراق ، منهم : البو ناصر ، والبو عويد ، والبو عوفي ، والبو حميرة وغيرهم ، ومن المعروف أن أصل هذه القبيلة من اليمن ، وكانوا عرب سنة ، لا يعرف لهم تشيع إلا من وقت قريب ، والأسماء المتداولة فيما بينهم تدل على ذلك .

٤. **الأجود** : أصلهم من بني عثيل ، أخوة المنتفق ، أو أبناء عمومتهم ، وكانت الإحساء بيدهم في أوائل المائة التاسعة للهجرة ، ثم توالت هجرتهم إلى محافظة ذي قار فاستوطنوها ، يذكر عباس العزاوي أنهم من عشائر المنتفق الكبيرة ، ويسكنون الآن في حدود السماوة وبين كوت معمر (قرب سوق الشيوخ) في

---

(١) المصدر نفسه : ٦٩/٤ .

جانبي الفرات ، وفي الغراف من نهر جسام إلى الحصونة في بزاير الغراف شرقي البدعة ، وإلى الناصرية ، ومعروف أن هذه القبيلة هي قبيلة سنية ، يعود نسبهم إلى عامر بن صعصة ، ولازالت نخوتهم تدل على ذلك[1] ، وعشائر الأجود كثيرة ، منهم : غزية ، وخفاجة ، والشريفات ، والبدور ، والزهيرية ، والحسينات، وعبودة ، والمعصوم ، والملاحظ على عشائر الأجود أن من سكن ديالى بقي على مذهب أهل السنة ، في حين تحول من سكن الجنوب منهم إلى مذهب الشيعة ، ويرجح البعض أن ذلك يعود إلى أثر الدعاة الذين بثتهم الدولة الصفوية في القرن الثامن عشر الميلادي .

ولا بد من الإشارة إلى أن من عشائر بني مالك من مال إلى البصرة ، بعد تفكك إمارة المنتفق ، من ذلك عشائر المدينة ، مثل : الصيامر والعوابد وآل علي وآل بدران والحيادر ، وعشائر أخرى من بني مالك أو ملحقة بهم ، وعشائر السويب من مالك والسعد والحلاف وبني منصور وما والاها من نواحي القرنة، وعشائر الحارثة من نواحي البصرة ، ومن الحلاف وبدان وغيرها من عشائر المنتفق ، فتكونت منهم أسر وبيوتات معروفة بالبصرة .

---

(١) ينظر : صبح الأعشى : ٣٧١/٧ .

عشائر محافظة المثنى :

تعد محافظة المثنى من أقرب محافظات جنوب العراق إلى جزيرة العرب ، ولذلك فإن القبائل التي سكنت هذه المحافظة كانت وثيقة الصلة بأصولها ، خاصة قبائل شمر ، وامتازت عشائر المثنى بحسها الوطني الكبير ، إذ منها انطلقت ثورة العشرين ضد الاستعمار البريطاني ، وانتشرت في أرجاء العراق كله، ونظراً لكون مدينة السماوة مركز المحافظة كان قريباً من الناصرية من جهة والديوانية من جهة أخرى ، فقد كانت الصلات قوية بين عشائر هذه المدن الثلاث ، وتشكل عشائر حجيم العنصر الرئيس في التركيبة السكانية لمحافظة المثنى ، وهي من العشائر الكبيرة ، وينتسبون إلى بني العباس حكام الدولة العباسية ، ورغم ضعف قوتهم العسكرية ، إلا أن مكانتهم لاجتماعية معروفة بين العشائر الأخرى ، ويرجح البعض أن عشائر بني حجيم من عنزة ، وربما كان الاختلاط هو السبب في مثل هذا الاختلاف[1] .

ومن أهم العشائر التي تنتسب إلى بني حجيم :

١. الأعاجيب : وهم من العشائر المعروفة بالسماوة ، ويسكنون الرميثة على شط الفرات ، ويتفرعون إلى بطون كثيرة .

---

(١) عشائر العراق : ١٢٣/٤ .

٢. الظوالم : ويسكنون في العوجة ما بين الأبيّض والسماوة في الرميثة ، ومنهم من يقول أن الظوالم من شمر ، وقد اشتهروا بالتاريخ برئيسهم شعلان أبو الجون ، الذي ثار بوجه الأنكليز في ثورة العشرين .
٣. الصفران : ويسكنون في ناحية الخناق باتجاه السماوة ، وهم بطون عديدة .
٤. الأعبس : ويقال أنهم يرجعون إلى عمار العبسي من القحطانيين ، ويسكنون في ناحية الخضر التابعة للسماوة ، وهم بطون عديدة .
٥. آل زياد : من العشائر الكبيرة ، ويرجعون بنسبهم إلى عنزة ، ومنها بطون سكنت الديوانية، ولكن انتشارهم كان في السماوة .

ولا يتسع المقام بتناول كل عشائر جنوب العراق ، وإنما ركزنا على ثلاث محافظات ، حسب التقسيم الإداري الحالي لجمهورية العراق ، وإذا أضفنا لهذه المحافظات البصرة التي كانت حتى وقت قريب سنية المعتقد ، وإنما انتقلت إليها عشائر عربية من الناصرية والعمارة ، وكانت هذه العشائر قد تشيعت منذ وقت قريب مما أثر على تشيع بعض البيوتات في البصرة ، بينا بقي القسم الأعظم من أهالي البصرة على معتقد أهل السنة والجماعة ، خاصة في الأحياء القديمة لمدينة البصرة ، النواحي التابعة لها مثل : الزبير وصفوان وأبي الخصيب والفاو ، يضاف إلى ذلك الأطماع الإيرانية في مدينة البصرة ، قد أدت أيضاً إلى بث الدعاة خلال

مراحل ضعف الدولة العثمانية وسيطرة الأنكليز على العراق ،مما أدى إلى انتشار التشيع في المناطق المتاخمة للحدود العراقية الإيرانية الحالية .

على كل حال يعد العراق منذ القدم منطقة نزوح واسعة للقبائل من جزيرة العرب، وليس هناك أي موجة بشرية جاءت من الشرق إلا غزاة ، وقد بينا أصول هذه القبائل العربية ، أما ما يدل على كون هذه القبائل كانت سنية المعتقد فهو الأدلة الآتية :

١. يذكر محمود شكري الآلوسي (ت ١٩٢٤م) أن تحول العشائر العراقية في جنوب العراق كان في حدود النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي ، ويقول في ذلك : « ولقد أصبح اليوم أعراق قطر العراق ، مملوّة من سم أذنابهم فلا ينجع فيه ترياق ولا ألف راق ، فقد ارتد غالب القبائل والعربان على أعقابهم ، ورجعوا – والأمر لله تعالى – على أدبارهم ، فرفضوا شعائر الإسلام وأهملوا سائر الأحكام ، واتخذوا بغض أئمة الدين عبادة ، وصيّروا مقت أصحاب سيد المرسلين وسيلة لنيل السعادة ، وقعدوا عن نصرة إمام المسلمين في الجهاد ، بل عدوا ذلك من باطل الاعتقاد »[1] وهذا التحديد مهم في أنه يعطي تصوراً بأن هذه العشائر كانت عشائر سنية .

---

(١) السيوف المشرقة (مخطوط) : ٢/أ .

٢. ليس هناك من الأسماء ما يدل على أن هذه القبائل كانت شيعية إلا من مدة قريبة أقدرها بمائة وخمسين عاماً ، إذ أني تتبعت شجرات النسب لها ، فلم أجد أسماء أعجمية مخالفة للشريعة ، كما حدث الأمر فيما بعد (مثل عبد الزهرة ، عبد الأمير) ولم تظهر هذه الأسماء إلا في نهاية القرن التاسع عشر ، وبداية القرن العشرين[١] .

٣. إن سادة العمارة – على سبيل المثال – هم بالأصل من الفرع الحسني الذي جاء من الحجاز ، أي ليس لهم علاقة بالفرع الحسيني الذي يكثر انتساب الشيعة له ، ومن فرع سادة العمارة سادة السوامرة ، كما ذكر ذلك عباس العزاوي ، وقد بقي سادة السوامرة على سنيتهم ، في حين تحول سادة العمارة إلى التشيع .

٤. من الأدلة الكثيرة أيضاً على أن التشيع كان دخل من وقت قريب إلى جنوب العراق ، هي عشائر الفتلة التي يعود أصلها إلى عشائر الدليم ، وكانت قد سكنت في بعض نواحي الديوانية ، فأدى ذلك إلى تشيعها ، في حين أن المعروف على عشائر الدليم أنها سنة حتى يومنا هذا ، وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه ، من أن التشيع هو أمر طارئ على جنوب العراق .

٥. من المرجح أن الصراع الذي كان بين الصفويين في إيران والدولة العثمانية كان عاملاً رئيسياً في تحول عشائر العمارة إلى التشيع ، إذ أن الشعور بالعداء

---

(١) عشائر العراق : ٢/ ٢٥٠ .

للدولة العثمانية عند هذه العشائر ضد سياستها التعسفية ، جعلها تبحث عن قوى أخرى تميل لها ، وقد استغلت الدولة الصفوية ذلك فقامت ببث الدعاة لتحويل عرب جنوب العراق إلى التشيع ، للسيطرة عليهم ، بعد أن فشلت في السيطرة العسكرية على جنوب العراق .

كل هذه الأسباب قد أدت إلى تحول العشائر العربية السنية في جنوب إلى المذهب الشيعي، وأنت ترى أن هذه العشائر هي عشائر عربية ولا أثر للعنصر الإيراني أو غير العربي فيها على الإطلاق، وقد انتشرت هذه العشائر في خمسينيات القرن الماضي في مناطق مهمة من العراق ، خاصة في البصرة وبغداد ، وسموا في هذه المناطق بالشروقية (الشروكية) نسبة إلى أنهم جائوا من الشرق ، وليس لأن أصولهم غير عربية ، ويعترف مشايخ ورؤساء هذه العشائر بأن أصولهم كانت سنية ، إذ لا يمكنهم التبروء من أبائهم وأجدادهم ، وهو عرب سنيون ، ولكن أثرت الظروف السياسية التي مر بها جنوب العراق قبل مائة عام في تغيير مذهبهم ، وكانوا ضحية الصراع الطويل بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية ، وليس هذا هو حال عشائر العمارة وحدها ، بل هو حال معظم عشائر جنوب العراق ، فعشائر الكوت والسماوة والناصرية والديوانية كلها عشائر عربية ، أصولها ثابتة في كتب النسب من جزيرة العرب ، ولكنها كانت ضحية ذلك الصراع أيضاً ، والحال يمكن قوله على معظم القبائل الشيعية أيضاً في الكويت

والإحساء والبحرين ، ولكن يجب أن ننبه إلى أن ساحل الخليج العربي قد تعرض لهجرات فارسية أدت إلى تغيير في بعض تركيبته السكانية ، في حين أن العراق لم يتعرض إلى مثل هذه الهجرات على نطاق واسع ، اللّهم إذا استثنينا المناطق المحيطة بالعتبات المقدسة عند الشيعة في النجف وكربلاء ، إذ كان يوجد فيها بعض الأقليات الفارسية .

الفصل الثاني

مرجعية النجف

المبحث الأول

المرجعية النجفية

مدينة النجف:

النجف مدينة مشهورة تقع على بُعد عشرة كيلومترات من الكوفة، ويذهب البكري إلى أن (النجف) هو الموقع نفسه لمدينة الحيرة عاصمة المناذرة قبل الإسلام، والتي كانت تشتهر بكنائسها[1]، إلا أن النجف أخذت شهرتها من احتضانها مقام الخليفة الراشدي الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولذا أصبحت مدينة مقدسة عند الشيعة على اختلاف طوائفهم، ويصف لنا ابن بطوطة (ت ٧٧٩هـ/١٣٧٧م) في رحلته الشهيرة هذه المدينة فيقول: «... فنزلنا مدينة مشهد علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالنّجف، وهي مدينة حسنة في أرض فسيحة صلبة من أحسن مدن العراق وأكثرها ناساً وأتقنها بناء، ولها أسواق حسنة نظيفة، دخلناها من باب الحضرة ، فاستقبلنا سوق البقالين والطباخين والخبازين، ثم سوق الفاكهة ثم سوق الخياطين والقيسارية، ثم سوق العطارين ، ثم باب الحضرة حيث القبر الذي يزعمون أنه قبر عليّ عليه السلام...

(١) معجم ما استعجم: ٢/٢٣٨.

ويدخل من باب الحضرة إلى مدرسة عظيمة يسكنها الطلبة والصوفية من الشيعة، ولكل وارد عليها ضيافة ثلاثة أيام من الخبز واللحم والتمر مرتين في اليوم، ومن تلك المدرسة يدخل إلى باب القبة وعلى بابها الحجّاب والنقباء والطواشية .. »[١].

ومن المفيد أن نذكر هنا أن للتشيع – في منتصف القرن العاشر الهجري/ الخامس عشر الميلادي – ثلاثة مراكز علمية، هي:أصفهان في إيران، وجبل عامل في لبنان، والنجف في العراق، وكان المركزان الأخيران يقعان تحت سيطرة الدولة العثمانية، إلا أن فكرة المرجعية كمؤسسة متكاملة لم يكن قد تبلورت بصورة مستقلة حتى ذلك الوقت، وإن وجدت مؤسسات دينية شيعية فهي عبارة عن مدارس صغيرة قرب الأضرحة المقدسة في النجف وكربلاء يدرس فيها عدد من المجتهدين .

ويبدو أن مدينة النجف كانت تعاني من فتور علمي نتيجة لانتقال علماء الطائفة الشيعية إلى مدينة الحلة الواقعة جنوب بغداد، إلا أن حال هذه المدينة تبلدت مع الدعم الذي أظهره الصفويون لها من خلال المشاريع الإدارية والمائية أبان احتلالهم القصير للعراق (٩٣٧هـ - ٩٤١ / ١٥٣٠ - ١٥٣٤) فعادت النجف مركزاً علمياً خاصة في عهد رجل الدين الشيعي أحمد الأردبيلي (ت

(١) رحلة ابن بطوطة:١/ ٤٢١.

٩٩٣هـ/١٥٨٣) الذي استطاع أن يستقطب جملة من رجال الدين الشيعة من جبل عامل، وبذلك يمكن القول أن عصراً جديداً بدأ بالنجف، والتي بدأت تبني تدريجياً مكانتها العلمية والروحية لدى الطائفة الشيعية(١).

ومع بداية القرن السابع عشر الميلادي بدأت أحوال العراق السياسية تستقر نتيجة لحسم الصراع بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية، وكانت الأخيرة قد بدأت بترتيب أوضاعه الإدارية والاقتصادية، مما انعكس إيجابياً على مدينة النجف، وكان الاحتلال الصفوي للعراق، ووصولهم للعتبات المقدسة وما تشكله من مكانة روحية عند الإيرانيين (المتشيعين حديثاً) قد شجعت عدداً من التجار الإيرانيين على السكنى بالقرب من هذه الأماكن المقدسة في النجف وكربلاء والكاظمية (في بغداد)، وما أن حل القرن الثامن عشر حتى أصبحت هذه الأماكن خصوصاً النجف وجهةً للعديد من العوائل الدينية الفارسية والتجار الفرس، وأصبحت هذه العوائل تسيطر على الكراسي الدينية في كل من كربلاء والنجف(٢).

ومن هذه الأسر التي هاجرت إلى النجف في هذه الحقبة:آل الجزائري وآل الطريحي ، وآل كاشف الغطاء ، وآل بحر العلوم، وامتازت هذه الحقبة ببروز

---

(١) القزويني، المرجعية العليا:ص ١٥٦ .

(٢) نقاش، إسحاق، شيعة العراق:ص ٣٤.

المدرسة الأصولية النجفية على المدرسة الإخبارية الكربلائية[1]، ومنذ تلك الحقبة وحتى يوم الناس هذا أصبحت النجف تدعم الاتجاه الأصولي لدى رجال الدين الشيعة، وسنلاحظ سيطرة هذا الاتجاه على المؤسسة المرجعية، مما ألقى بانعكاسات دينية وسياسية بالغة الأثر، كون هذا الاتجاه يجنح في معظم الأحيان إلى الاصطدام مع السلطة الدنيوية التي سيطرت على بغداد ابتداء بالدولة العثمانية، ومروراً بالإنكليز، وانتهاء بالنظام الملكي ثم الجمهوري .

ولا يمكن أيضاً إغفال جهود محمد باقر البهبهاني (ت **١٠٢٨**هـ/**١٧٩٣**م) الذي كان ظهوره إيذاناً ببدء التغير لصالح الاتجاه الأصولي ؛ لأن عصره أصبح فاصلاً لعصر جديد من عصور المدرسة الاجتهاد، أطلق عليه بعض الدارسين الشيعة: «عصر الكمال الفقهي»[2].

وسرعان ما جذبت مدينة النجف تلامذة البهبهاني، لما تمثله من ثقل روحي كبير في نفوس الشيعة، وكان ذلك في أواخر القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي على يد مهدي بحر العلوم (ت**١٢١٢**هـ / **١٧٩٧**م) والشيخ جعفر كاشف الغطاء (ت**١٢٢٧**هـ/**١٨٨٣**م)، ونظراً للنهج الديناميكي الذي كان يتمتع به الأخير، نلاحظ أن المرجعية الدينية الشيعية بالنجف، أصبح لها -

(١) الحكيم، حسن، المفصل في تاريخ النجف:٤/ ٣٦٠.

(٢) الصدر، محمد باقر، المعالم الجديد للأصول:ص ١٠٨ .

ولأول مرة في تاريخ العراق الحديث - سطوة وسلطة يشار إليها بالبنان، فقد حاول كاشف الغطاء الموازنة بين سياسة الدولة القاجارية[1] والعثمانية، تاركاً بصماته على الكثير من أحداث عصره ، سواء الأحداث التي فرضت عليه مجابهتها كالصراع مع الإخباريين والوهابيين، أو الصراعات الداخلية بين العوائل النجفية[2] .

ويبدو من الاستقراء لسيرة الشيخ جعفر كاشف الغطاء النجفية أنها كانت تميل إلى محيطها العربي، وكانت تحرص على إقامة علاقات ودية مع الزعيم الروحي للحركة الوهابية الشيخ محمد عبد الوهاب، بالمكاتبة مرة، وتقديم الهدايا مرة أخرى إظهاراً للنوايا الحسنة، وقد ساعد ذلك على تجنيب مدينة النجف مصير مدينة كربلاء التي تعرضت لهجوم كبير من قبل الحركة الوهابية

---

(١) الدولة القاجارية (١٧٨٦-١٩٢٥م) تعود أصول هذه الدولة إلى إحدى القبائل البدوية من التركمان، كان حكامهم يحملون لقب شاه منذ أن استولى آغا محمد خان على مشهد سنة ١٧٩٦م، وشهد عهد هذه الأسرة صراعاً بين البريطانيين والروس، انتهى باستئثار الإنكليز على كثير من المشاريع المهمة في البلد، مما أدى إلى حدوث اضطرابات كثيرة، فانتهى حكمهم بثورة شعبية سنة ١٩٢٥م.ينظر، الجاف، موسوعة تاريخ إيران السياسي:١٧٧/٣ .

(٢) القزويني، المرجعية العليا:ص ١٨٨-١٨٩ .

سنة ١٨٠٢م، كما تدل تلك الرسالة الدبلوماسية التي إرسالها الشيخ جعفر كاشف الغطاء إلى عبد العزيز آل سعود، ويذكر كاشف الغطاء ذلك الأمر صراحة: « فإن الشيخ [يعني جعفر كاشف الغطاء] سلك مسلك اللين والانعطاف وتطلب الأنصاف، وتجنب العنف والأعتساف، لما فيه من جذب القلوب إلى الحق، واستجلابها باللين والصدق، حيث أنه يقول مخاطباً الشيخ عبد العزيز بن سعود:يا أخي يا أخي ..»[١].

وخلال القرن الثامن والتاسع عشر الميلاديين أصبحت النجف مدينة تتجاذبها دولتان (العثمانية والقاجارية) الأولى كانت تطمع في أن يكون رجال الدين الشيعة دورٌ في استقرار الأمور بالعراق، خاصة في الجنوب الذي بدأت قبائله تتشيع في هذه الحقبة، كما بدأ العراق يتعرض لهجمات الوهابية، فكان لا بد من استمالة القبائل العربية لصالح الدولة العثمانية، أما إيران فقد كانت لها مطامع في السيطرة على هذا المركز الروحي المهم الذي يتبعه شيعة العالم، وكانت لها مآرب أخرى في ذلك تتمثل في أدامة النفوذ الفارسي على النجف، وتشجيع رجال الدين الإيرانيين على ترأس المرجعية الدينية في النجف، ولا ننسى

---

(١) كاشف الغطاء، العقبات العنبرية:ص ١١٦، وينظر الصفحات التي بعدها ؛ رسول، محمد رسول التجربة الإصلاحية في فكر الشيخ محمد كاشف الغطاء (مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث، ع ٢٥):ص ١٣٥ .

الضغوطات التي كانت تمارس على بعض رجال الدين الشيعة في إيران مما أدى إلى هجرة العديد منهم إلى النجف(١)، ويقول الباحث العراقي علي الوردي: «بعد أن تحولت إيران إلى التشيع، أخذت تؤثر في المجتمع العراقي تأثيرًا غير قليل، فقد بدأ التقارب بين الإيرانيين وشيعة العراق ينمو بمرور الأيام، وصارت قوافل الإيرانيين تتوارد تباعًا إلى العراق من أجل زيارة العتبات المقدسة، أو طلب العلم أو دفن الموتى وغير ذلك ، وقد نشأ في العراق جراء ذلك وضع اجتماعي فريد في بابه هو أن الشيعة الذي يمثلون أكثرية السكان في العراق هم من العرب بينما أكثر علماءهم من الإيرانيين »(٢)، ومع تحفظنا على عبارة الوردي بخصوص أن العرب كانوا (أغلبية شيعية) ؛ إذ لم يكن التشيع قد توغل بعد بين أبناء العشائر العراقية، لأن تشيعها كان متأخراً وبصورة تدريجية(٣)، إلا أنها بطبيعة الحال لم تكن أغلبية السكان، وقد أشار الوردي إلى قضية مهمة لا زالت تلقي بظلها على المؤسسة الدينية في النجف حتى يوم الناس هذا، تتمثل بغلبة

(١) رونلدسن، دوليت، عقيدة الشيعة:٧٨.

(٢) لمحات من تاريخ العراق الاجتماعي:١/١١ .

(٣) يذكر فصيح الحيدري (ت ١٢٩٩/١٨٨٢) قائمة بأسماء القبائل العراقية التي تشيعت في حياته، ويذكر أنه كان شاهداً على ذلك، ينظر:عنوان المجد في تاريخ البصرة وبغداد ونجد:ص ١٠٦ وما بعدها.

العنصر الأجنبي (الفارسي غالباً، والباكستاني والهندي بدرجة أقل) على مقدرات المرجعية الدينية في النجف، الأمر الذي أثار شكوك عدد من الباحثين في ولاء هذه المرجعية للعراق وأهله، خاصة فيما يتعلق بالحقوق المالية ومصاريف الخمس والتي يقبضها المرجع الديني داخل العراق، وينفقها خارجه :« إذ أن هذه الظاهرة في تصريف الأموال - والتي ينفرد فيها العراق أكثر من غيره - ترتبط جوهرياً بعلاقة القائد بالمكان، فعندما لا يكون القائد ابناً لهذا المكان لماذا يقدم لهذا المكان ..؟! إنه لا يعرف قراه ولم يزرها، ولم يطلع عليها أصلاً »[١].

وكانت هذه العشائر العربية التي تسكن جنوب العراق ، قد تشيعت منذ وقت قريب مما أثر على تشيع بعض البيوتات في البصرة ، بينا بقي القسم الأعظم من أهالي البصرة على معتقد أهل السنة والجماعة ، خاصة في الأحياء القديمة لمدينة البصرة ، النواحي التابعة لها مثل : الزبير وصفوان وأبي الخصيب والفاو ، يضاف إلى ذلك الأطماع الإيرانية في مدينة البصرة ، قد أدت أيضاً إلى بث الدعاة خلال مراحل ضعف الدولة العثمانية وسيطرة الأنكليز على العراق ،مما أدى إلى انتشار التشيع في المناطق المتاخمة للحدود العراقية الإيرانية الحالية .

---

(١) رؤوف، عادل، صناعة العقول بين التقليد الفقهي وثقافة التقليد:ص ٣٢٢.

النجف تستقل عن إيران :

والظاهر أن المراجع الإيرانيين الذين سكنوا النجف، حاولوا الاستقلال الكامل عن إيران، فتفانوا في إرسال تلاميذهم وخريجي الحوزة العلمية إلى العشائر العربية المحيطة بمدينة النجف ؛ لأن تشيع هذه العشائر يعني الحصول على موارد مالية من الحقوق الشرعية (الأخماس وغيرها) ، وبالتالي تقليل الاعتماد على الشيعة الإيرانيين الذين كانت أموالهم غالباً ما ترتبط بالسلطة السياسية، وقد أدى انتشار رجال الدين بين العشائر العربية إلى تغييرات اجتماعية، وخلق نوع من الازدواجية بين التوجه الديني والتوجه العشائري ، فالأخير قد يعارض الأول، مما يدفع رجل الدين هذا إلى شرعنة بعض العادات التي بدأت تترسخ في المجتمع العراقي ، رغم تعارضها الظاهر مع تعاليم الدين: « ورجل الدين يضطر إذن أن يجاري هؤلاء فعلاً ويناقضهم قولاً، وكثيراً ما يقع في مآزق حرجة للغاية نتيجة هذا التناقض .. ولا حول ولا قوة إلا بالله»(١).

وعند دخول القوات البريطانية إلى العراق عام **١٩١٤-١٩١٨**، حاولت السلطات الجديدة استمالة بعض رجال الدين الشيعة لجانبها من خلال توزيع أموال (أودة الهند) الخيرية، وهي عبارة عن مبرة تصرف على رجال الدين والمحتاجين من الناس، والظاهر أن الإنكليز رغبوا في موطئ قدم لهم في مدينة

---

(١) الوردي، شخصية الفرد العراقي:ص ٥٥.

النجف ؛ لتسهيل أمر سيطرتهم على القبائل العربية - الجنوبية منها على وجه الخصوص - والتي كانت تدين بالطاعة والولاء للمرجعية الدينية في هذه المدينة[1].

ويمكن القول أن المؤسسة الدينية الشيعة (المرجعية) أصبحت مكانتها مستقرة وراسخة في مدينة النجف منذ القرن الثامن عشر الميلادي، وأصبح لها نفوذٌ لا يستهان به، وقد تعزز هذا النفوذ بدعم عدد كبير من أبناء العشائر العربية في جنوب العراق، والتي وجدت في التشيع ملاذاً لها للهروب من سطوة التجنيد العثماني، كما أن ديناميكية هذا المذهب - مع انتشار الجهل والأمية في تلك الحقبة بين هذه العشائر - شجع هذا الأمر كثيراً، كما لا ننسى جهود المرجعية في بث دعاتها في القرى العراقية، حرصاً منها على الحصول على عوائد مالية من أموال الحقوق الشرعية - ونحن نتكلم هنا عن الخمس الذي يشكل جلَّ هذه الموارد - كل هذا رفع من رصيد المؤسسة الدينية الشيعية في الارتفاع تدريجياً، بحيث اصبحت سلطة روحية ممكن قادرة على سد فراغ السلطة السياسية عند ضعف الأخيرة، أو تعرض البلد إلى نفوذ أو احتلال اجنبي.

---

(١) الحكيم، المفصل في تاريخ النجف:٥/٥٧.

المرجعية في القرن الماضي:

لقد بقي هذا التعايش السلمي مع الآخر سائداً في المؤسسة الدينية الشيعة في النجف في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وحين اعتلى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء (١٨٧٧ - ١٩٥٤) رأس الهرم في المرجعية النجفية حاول القيام بوضع أسس علاقات واقعية بين المرجعية واتباعها من جهة، والمحيط العربي المجاور لها من جهة أخرى.

وظهر أثر المرجعية الدينية جلياً في العقد الثاني من القرن العشرين، والذي شهد تحولات هائلة على الساحة العراقية، تمثلت في دخول القوات البريطانية البلاد، وسيطرتها العسكرية المباشرة على مقدراته، وهنا برز دور المرجعية الدينية في النجف كمؤسسة لها القدرة على سد شيء من الفراغ السياسي والإداري الذي تركته القوات العثمانية بعد خسارتها في الحرب العالمية الأولى، ويصف كاشف الغطاء تلك المرحلة الحرجة التي مرت على النجف:«إن سياسية تلك الدولة الغاشمة (بريطانيا) تقضي عليهم بمجاملة الروحانيين (رجال الدين) وعدم إثارة غضبهم، فتمكنا من وقاية نفوس كثيرة من الإعدام، وحفظ أموال غزيرة من المُصادرة»(١).

(١) كاشف الغطاء، عقود من حياتي:ص ١٠٩.

ولعل أبرز الأحداث التي مرت على العراق في التاريخ المعاصر ثورته الكبرى (ثورة العشرين) ضد الاحتلال البريطاني، وما من باحث يمر على هذا الحدث الجلل إلا وتستوقفه مواقف المرجعية الدينية في النجف الرافضة للاحتلال البريطاني والداعمة للثورة الشعبية، وقد سخرت إمكانيات المرجعية الدينية ورجال الدين الشيعة في سبيل توفير الدعم الروحي والمعنوي لرجال العشائر العربية من الثوار، وهناك أكثر من تفسير قدم لهذا الموقف، منها « إن الوجود البريطاني في العراق كان قد زاد من مخاوف المجتهدين والسادة الشيعة، فقد سعى البريطانيون في مرحلة مبكرة من الاحتلال إلى تنظيم تدفق التبرعات الخيرية الإيرانية، وكذلك تدفق الزوار وحركة نقل الموتى إلى العتبات المقدسة، ولو نجح البريطانيون في السيطرة على مصادر الدخل هذه لفقد المجتهدون الكثير من استقلالهم ونفوذهم بين السكان المحليين »[1].

ويمكن القول أن المرجعية الدينية في النجف كانت لا تستطيع كبح الشعور الوطني للعشائر العراقية التي بدأت تطلب من البريطانيين الإيفاء بوعودهم باستقلال العراق وإقامة دولة مستقلة، لذا ترددت المرجعية في دعم دعوات الاستقلال ، وانشاء حكومة محلية في مدينة النجف، ثم اضطرت تحت وطأة الحصار الذي فرضه الإنكليز على مدينتهم بعد مقتل ضابط بريطاني رفيع

(١) نقاش، شيعة العراق:ص ١٢٠.

المستوى (آذار **١٩١٨**م) إلى دعم التوجه الوطني لأهالي النجف خاصة ولأهل العراق عامة، ويبدو أن المرجعية الدينية - وفقاً لتطورات الأحداث المتسارعة - لم تكن تدرك أن هذه الاضطرابات العامة ستؤدي إلى ثورة شعبية عارمة في العراق كله، ومع ذلك فإن المرجعية الدينية لم تكن تتعاون مع سلطات الاحتلال الجديدة مما اثار النقمة عليهم من المحتلين الجدد، بعد أن أصدر المرجع الديني الأعلى بالنجف: محمد تقي الشيرازي في شهر ربيع الأول من سنة **١٣٣٧**هـ / ديسمبر **١٩١٨**هـ: « ليس لأحد من المسلمين أن ينتخب ويختار غير المسلم للإمارة والسلطنة للمسلمين »، رداً على إعلان البريطانيين نيتهم الحكم المباشر للعراق[١].

ويذهب بعض المؤرخين إلى أن الهدف الذي كان يسعى له المجتهدون من الدعوة للثورة، إقامة حكومة إسلامية في العراق متحررة من السيطرة الأجنبية، وكان بعض هؤلاء قد عبروا عن الرغبة في إقامة حكومة إسلامية في استفتاء **١٩١٩**م، وأكدوا على تأسيس: « حكومة دينية تقوم على أحد المبادئ الأساسية للمذهب الشيعي »، والحق أن الشيرازي سعى إلى تطبيق نظام دستوري

(١) الحسني، عبد الرزاق، تاريخ العراق السياسي الحديث: ١/ ١٣٠.

وتشكيل مجلس وطني في العراق ، وفق المبادئ التي نادى بها المجتهدون المؤيدون للدستورية خلال الثورة الإيرانية[١] .

وبسبب انعدام التكافؤ بين الثوار والبريطانيين، فشلت ثورة العشرين بالعراق في تحقيق أهدافها المعلنة، لكنها أعطت انطباعاً لدى البريطانيين بضرورة إيجاد حكم وطني، وإن كان هذا الحكم تحت وصاية غير مباشرة منهم، كما ظهر جلياً أثر المرجعية الدينية في النجف في التوجيه السياسي والاجتماعي لاتباعها، وتبين للبريطانيين في هذه الثورة أيضاً بأن المرجع الشيعي شخص مؤثر ، يمكن أن يشكل عنصراً حاسماً في إدارة أي صراع في هذا البلد، لكن بالمقابل ظهرت دعوات من داخل المؤسسة الدينية الشيعية بالنجف بضرورة إجراء إصلاحات إدارية وتعليمية على مرافقها، تماشياً مع روح العصر، والتطورات المتسارعة التي اجتاحت العالم آنذاك.

وفي العهد الملكي حاول بعض المجتهدين الشيعة من العرب ، جذب المقلدين من بني جلدتهم من خلال أطروحات جديدة، وتجلى ذلك على شكل صراع خفي في المؤسسة الدينية بالنجف، بين المجتهدين العرب والفرس، ولم تكن الحكومة تخفي انحيازها نحو المراجع العرب، وظهرت دعوات من قبل بعض الوعاظ المحسوبين على التيار العروبي، بضرورة مراعاة الفقراء العراقيين

---

(١) نقاش، شيعة العراق:ص ١٢١ .

عند توزيع أموال الخمس التي كان المراجع الفرس يتحصلون عليها من داخل العراق وخارجه، ودعم هذه الدعوات اثنان من كبار المجتهدين العرب وهما: محمد علي بحر العلوم (ت **١٩٣٦**م) ومحمد حسين كاشف الغطاء (**١٩٥٤**)، وكان الأخير قد برز بوصفه أشهر المجتهدين العرب في ظل الحكم الملكي، ينافس حينذاك لاحتلال مرتبة أعلى رجل دين في المؤسسة الهرمية الدينية الشيعية، وكان خيار الملك فيصل الأول لتمثيل العراق في مؤتمر القدس الإسلامي في كانون الأول/ديسمبر **١٩٣١**م[١]، كما نصب بحر العلوم عيناً من أعيان الحكم الملكي، وقيل إنه كان يقوم بدور حلقة الوصل بين الحكومة في بغداد وبين العلماء والفئات الاجتماعية في النجف[٢] .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، أصبح وضع المراجع في العراق مرتبط بالكياني الشاهنشاهي في إيران ، وأولى الشاه (محمد رضا) أهمية خاصة للسيطرة على الكيانات الدينية بالنجف ، وفي الخمسينيات من القرن الماضي عين (محمد رضا) سفيراً له في بغداد ، وحرص على أن يختاره بعناية ، فوقع الاختيار على (فريدن مشايخي) ، وكان مطلعاً على دهاليز المرجعيات والحوزات ، إذ كان

(١) الحوت، بيان نويهض، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين (١٩١٧ - ١٩٤٨م):ص ٢٤٥.

(٢) بحر العلوم، مقدمة كتاب الفوائد الرجالية:١/ ١٦٠.

معمماً في بداية حياته ، وهذا يدل على اهتمام الشاه الشديد بشؤون الحوزة بالنجف، وفي العقد التالي عين الشاه محمد رضا رجلاً آخر لا يقل كفاءة عن الأول وهو (سيد مهدي بيراسته) ، وكانت له خبرة إدارية كبيرة ، وكانت حلقة الوصل بين البلاط الشاهنشاهي ومرجعية النجف متمثلة بوزير البلاط (أسد الله علم) : « وكانت الأموال ترسل عن طريقه إلى مرجعيات النجف الأشراف سواء في عهد السيد الأصفهاني وبعده في عهد السيد البروجدي ، ثم مرجعية السيد الحكيم » ، وقد كون هذا الوزير من خلال لوبي قوي في كربلاء والنجف عن طريق السفراء الأيرانيين في بغداد أو القناصل : في كربلاء والنجف ، وكان لهذا اللوبي أثير كبير في توجهات المرجعية في مختلف المجالات ، يقول الكشميري : « لقد كان هؤلاء يعقدون الاجتماعات وراء الكواليس ؛ لتدبير الأمور ، وكانت أهم ما يوكل إليهم هو انتخاب مرجع يضمن فيه الولاء سراً للشاه ونظامه ، ثم أن يكون إيرانياً والأفضل أن يكون من الفرس ، وإن لا يتدخل إطلاقاً في الأمور السياسية ، وإن لا علاقة له بالموارد والشارد من الأخماس ، ويكون مرجعاً بالاسم فقط ، وأن الحاشية والأولاد هم الذين يديرون أمور المرجعية ، وقد استمر الحال على هذا الوضع حتى اختيار الإمام الخوئي »[١] .

---

(١) جولة في دهاليز مظلمة : ص ٢٨٢-٢٨٣ .

وبدأت الفجوة تتسع بين (المجتهدين العرب) و (المجتهدين الإيرانيين) في المؤسسة الدينية بالنجف، وقد اعترف بعض علماء الشيعة بهذا الخلاف، وأشاروا إلى الفجوات الاثنية واللغوية والثقافية التي تفصل بين المجتهدين الفرس والجماهير العربية، وإلى عجز المجتهدين عن إقامة صلة بينهم وبين العامة من خلال العلماء العرب ذوي المستويات الوسطية، وقد كان ذلك من العوامل الحاسمة التي ساعدت الدولة المدنية الملكية في العراق الحد من نفوذ المجتهدين الشيعة بالنجف، وحالت دون ظهورهم كقوة سياسية رئيسة بالعراق، كما هو الحال في إيران[١].

وحاول محمد باقر الصدر (ت ١٩٨٠) طرح مشروع جديد للتخلص من النفوذ الإيراني المهيمن على المؤسسة الدينية بالنجف، من خلال مشروع (المرجعية الصالحة) يتمثل بإعادة هيكلة المؤسسة الدينية في النجف، وفقاً لقواعد الإدارية والعلمية الحديثة[٢]:

يتمثل بإيجاد جهاز عملي تخطيطي وتنفيذي للمرجعية يقوم على أساس الكفاءة والتخصّص وتقسيم العمل واستيعاب كل مجالات العمل المرجعي الرشيد في ضوء الأهداف المحددة، ويقوم هذا الجهاز بالعمل بدلا عن الحاشية

---

(١) نقاش، شيعة العراق:ص ١٦٠ - ١٦١.

(٢) الحائري، مباحث الأصول:١/٩١-٩٤ (بتصرف).

التي تعبّر عن جهاز عفوي مرتجل يتكوّن من أشخاص جمعتهم الصدف والظروف الطبيعية لتغطية الحاجات الآنية بذهنية تجزيئية وبدون أهداف محددة واضحة، ويشتمل هذا الجهاز على لجان متعددة تتكامل وتنمو بالتدريج إلى أن تستوعب كل إمكانات العمل المرجعي، ويمكن ان نذكر اللجان التالية كصورة مثلي وهدف أعلى ينبغي أن يصل إليه الجهاز العملي للمرجعية الصالحة في تطوره وتكامله:

١. لجنة أو لجان لتسيير الوضع الدراسي في الحوزة العلمية.

٢. لجنة للإنتاج العلمي، ووظائفها إيجاد دوائر علمية لممارسة البحوث ومتابعة سيرها والإشراف على الإنتاج العلمي.

٣. لجنة مسؤولة عن شؤون علماء المناطق المرتبطة وضبط أسمائهم وأماكنهم ووكالاتهم وتتبع سيرهم وسلوكهم واتصالاتهم.

٤. لجنة الاتصالات وهي تسعى لإيجاد صلات مع المرجعية في المناطق الَّتي لم تتصل مع المركز .

٥. لجنة رعاية العمل الإسلامي والتعرّف على مصادره في العالم الإسلامي.

٦. اللجنة المالية التي تعني بتسجيل المال وضبط موارده وإيجاد وكلاء ماليين والسعي في تنمية الموارد الطبيعية لبيت المال وتسديد المصارف اللازمة للجهاز مع التسجيل والضبط .

ولم يلقَ هذا المشروع الإصلاحي قبولاً لدى عدد كبير من رجال الدين المجتهدين في النجف، بل جوبه بعاصفة من النقد اللاذع، ولم يكن أمام هؤلاء الناقدين من ذريعة لرفضه إلا في العودة إلى الشروط البيروقراطية المتجذرة في المرجعية الدينية من تقديم الأعلم والأورع على غيره لتولي كرسي المرجعية[1]، وقد كان الشارع العراقي الشيعي في مطلع الخمسينيات ومطلع الستينيات بحاجة إلى مواكبة التطورات الفكرية المتسارعة على الساحة السياسية، خاصة مع بروز الاتجاهات القومية والشيوعية ومحاولتهما استقطاب الشباب في تلك المرحلة، ولم تكن المؤسسة الدينية في النجف بمؤلفاتها التقليدية قادرة على منافسة مثل هذه التيارات الجارفة، ومن الغريب أن المواكب الحسينية أصبحت فرصة لرفع شعارات الحزبية الاشتراكية[2]، ويُعتِقد أن كتاب الصدر الشهير (فلسفتنا) الذي صدرت أول طبعه له سنة **١٩٥٩**م، كان ردة فعل على تعاظم التيار الشيوعي في العراق، ونجاحه في أوساط الشيعة الأكثر حرماناً، وأما الجهد الفكري للكتاب بالنسبة إلى مجتهد شيعي، فهو أمر لافت للأنظار بمعناه العميق،

---

(١) الحكيم، محمد سعيد، المرجعية الدينية وقضايا أخرى:ص ٣٦.

(٢) الرهيمي، عبد الحليم، محرم وشعارات الإصلاح، مجلة الشكبة العراقية (٢٠١٥/١٢/١٧):ص ١٢.

وهو يثبت أيضاً في الوقت نفسه العسر الفكري الذي كانت تعاني منه المرجعية الدينية التقليدية في ذلك الوقت[1].

ومن المعروف أن الإنكليز اختطوا منذ دخولهم العراق سياسية فصل (المرجع الديني) عن الشأن السياسي، وقد سارت الحكومات المتعاقبة (في العهد الملكي والجمهوري) في الاتجاه نفسه، كما لزم المراجع الدينيين بالنجف هذه السياسة أيضاً، خاصة بعد تجربتهم المريرة بثورة العشرين والأحداث التي تلت ذلك، وهكذا كان لابد من حدوث اصطدام بين الصدر بمشروعة الثوري وبين السلطة السياسية، وكان موقف الخوئي طيلة فترة استلامه للمرجعية الشيعية (١٩٧٠- ١٩٩٢م) قائماً على عدم تشجيع أي نشاط سياسي يهدف إلى إقامة دولة إسلامية، بل يرى بعض الباحثين أن المرجعية الدينية بالنجف شجعت بصورة غير مباشرة السلطة السياسية للنيل من الصدر ، عندما تخلت عنه وعن مشروعه الإصلاحي للمرجعية الدينية، فاتجه مرغماً إلى تأسيس حزب ديني سري (حزب الدعوة) بعيداً عن السلطات الروحية لمرجعية النجف، مما تسبب فيها بعد بمقتله[2].

---

(١) الملاط، شبلي، تجديد الفقه الإسلامي: محمد باقر الصدر بين النجف وشيعة العالم:ص ١٦.

(٢) رؤوف، محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين:ص ١٧٥.

وقد تعرضت المرجعية الشيعية في النجف في ثمانينات القرن الماضي إلى تحد كبير تمثل في اندلاع الحرب العراقية – الأيرانية، والتي استمرت ما يقرب من الثمان سنوات ، ويذكر طاهر حبوش (رئيس الاستخبرات في عهد الرئيس صدام حسين) في مذكراته إلى أن المرجعية الشيعية لم تتعرض إلى مضايقة من أي نوع ، ولم تتدخل الدوبة في شؤونها بدليل الشواهد الآتية:

١. كانت الحوزة مستقلة في وضع مناهجها الدراسية بدون تدخّل من وزارتي الأوقاف والتربية.

٢. كانت حرة في قبول طلابها سواء كانوا عراقيين أو أجانب , وكانت الدولة تمنح الإقامة للطالب الأجنبي بمجرد أن يبرز تأييداً من مرجع ديني.

٣. لم تتدخل الدولة في مسألة تحصيل أموال الخمس ولا في أوجه صرفها برغم أن تلك الأوجه كانت محلا للتساؤلات.

٤. كانت الحوزة حرة في اختيار مراجعها ، وحرة في اختيار مباني مدارسها بدون معقب عليها من الدولة ، وكان المراجع الكرام بغض النظر عن جنسيتهم موضع احترام وتقدير من الدولة.

والأهم من هذا كله فإن حبوش يذكر أيضاً في مذكراته نقطة مهمة تتعلق بتشجيع الرئيس صدام حسين للمراجع العرب على حساب المراجع الفرس ، فيقول بهذا الخصوص[1]:

تمتّع السيد محمد صادق الصدر بدعم ومباركة النظام والرئيس صدام حسين شخصياً ، فقد أمر بطبع كتبه ، وأوصى شيوخ العشائر بتقليده ، وذلك رغبة منه في اصطفاء الحوزة الدينية للمراجع العرب بعد أن هيمن عليها المراجع الفرس لمئات السنين ، فمن بين سبعة وستين مرجعاً تناوبوا على تولّي الحوزة عبر تاريخها لم يكن من بينهم إلا خمسة مراجع من أصل عربي ، وكان وقوف الدولة خلف السيد محمد صادق الصدر سبباً لمقت الشعوبيين له فتآمروا عليه ودبّروا له أمراً بليل فنالوا من هذه الشخصية التي دعت وعملت من أجل وحدة المسلمين .

وكان الشعار المركزي للصدر قبل الغزو الأميركي بأعوام (كلا كلا أمريكا) وهذا الشعار وحده ينفي شبهة العداء بين السيد الصدر والنظام ، ولو أن هذا الرجل بقي على قيد الحياة ؛ لما وصلت الأمور إلى هذا المستوى من السوء الذي نشهده اليوم .

كانت مرجعية محمد صادق الصدر غصّة في حلق الحوزة الإيرانية ؛ لأنها هددتها بالقضاء على هيمنتها ، فقد بلغت أعداد المقلدين له من الشيعة العرب

---

(١) أوراق طاهر حبوش رقم (٥).

رقماً هائلاً ، وترافق ذلك مع بروز مرجعية عربية أخرى تمثلت بالسيد محمد حسين فضل الله في لبنان ، وقد أنفقت الحوزة الإيرانية الأموال الطائلة لمواجهة خطر مرجعية الصدر على احتكارها للزعامة الدينية فطبعت ووزعت بالمجان الكتب والنشرات التي تشكك بقيمته العلمية وبمرجعيته ، وكان المجلس الأعلى مخلب القط الإيراني في هذا الشأن فطبع كراساً بعنوان (مرجعية محمد صادق الصدر) ، ولم يترك نقيصة أو صفة مستهجنة إلا وألصقها بالصدر، وقد ساندته في ذلك مؤسسة الخوئي في لندن التي دأبت على شنّ حملات متواصلة على الصدر في مجلتها الشهرية (النور) ، كما عقدت سلسلة من الندوات كرّستها لتشويه سمعة الصدر وتجميل صورة السيستاني وترجيح كفّته . وجرى إغداق الأموال على السيستاني لشراء وكلاء الحوزة في كل مناطق العراق وكسبهم لمرجعيته .

لقد استنكر محمد صادق الصدر استحواذ أبناء المراجع السابقين على أموال المرجعية والمؤسسات التابعة لها ، وطالب بوضعها تحت تصرف المرجع التالي، وقد رفض آل الحكيم هذا التوجه ، وأيّدهم مجيد الخوئي الذي تصرّف بالمؤسسة التي تقدّر ميزانيتها بمئة وعشرين مليون جنيه استرليني على أنها ملكية خاصة به، وحدث مرة أن سعيد الحكيم اشتكى على الصدر لدى الرئيس صدام حسين مطالباً بمنعه من إدارة المدرسة الباكستانية.

والعجيب في الأمر أن وجهة نظر محمد حسن كشميري – القريب من المرجعية – تطابق تماماً وجهة نظر حبوش – والتي ذكرها في مذكراته – فقد كان دعاماً لتوجهات الصدر على حساب المراجع الآخرين ، فقد أصدر قراراً بإدارة الحوزة وأن تجدد إقامات العلماء من قبل محمد محمد صادق الصدر – ومن ضمنهم السيستاني[1] - إلا أن هذا الأمر تم تداركه فيما بعد من قبل محافظ النجف ، الذي كان يحضى بتقدير واحترام القيادة في بغداد ، فتم تجديد إقامة رجال الدين بالنجف بعيداً عن مصادر الصدر .

لقد كان المراجع الأعاجم الذين يسيطرون على المرجعية في ذلك الوقت – ونعني بتسعينيات القرن الماضي- وهم : علي السيستاني (إيراني) ، وإسحاق الفيضي (أفغاني) ، وعلي البهشتي (إيراني) وبشير الباكستاني ، واللذين لايزالون على سدة المرجعية حتى يوم الناس هذا ، أصبح هؤلاء المراجع ، وممن يقف حولهم من أصهار وأولاد يشكلون جبهة مضادة لتوجه الصدر في مرجعيته الثورية ، وبما أن المراجع الأعاجم كانوا يتمتعون بوفرة مالية ضخمة ، فقد شنوا حملة شعواء على الصدر مشروعه ، الذي كان يوافق ضمناً ولاية الفقيه الإيرانية، في حين أن الاتجاه السائد منذ عهد المرجع الديني (الخوائي) هو التمسك بقاعدة (أن السياسة حرام على رجل الدين) ، فأصبح الصدر بعد أن حاول أن يروج

---

(١) جولة في دهاليز مظلمة : ص ٢٤٨ .

لمشروعه ، هو الطرف المارق بالنجف : « حتى أن أحد كبار علماء الحكيم كان يصفه باليهودي ، ووصفه آخرون بالمجنون والأرعن ، وأضطره هذا الوضع أن يزرو كبير المراجع ليطمئنهم على سلامة مشروعه ، وأنه لا يريد مضايقتهم ، ولكنه كان يواجه في زياراته هذه الاستهزاء والتمسخر »[1] .

ورغم أن السلطة السياسية العراقية - ابان عهد الرئيس صدام حسين- قضت على معظم منافسيها السياسيين داخل العراق ، إلا أن الحوزة العلمية في النجف قد نجت من عمليات التصفية التي خضعت لها الجهات الأخرى ، صحيح أن صدام حسين كان يفضل القيادة العربية للمرجعية ، نظراً لتوجهه العروبي المعروف ، لكن هناك وجهة نظر أخرى بهذا الخصوص ، أن صدام حسين كان متردداً بهذا الأمر لسببين :

الأول : إن وجود مرجع ديني عربي مع قبائل عربية قوية قد يشكل تهديداً حقيقاً للنظام .

الثاني : إن المرجع الأعجمي الموجود بالنجف كان غالباً ما يخضع لأوامر السلطة الساسية في بغداد ، ولم يكن يعارض أي توجه لها ، لأنه لم يكن يتمتع بقاعدة جماهيرية ممكن أن توفر له الدعم كالمرجع العربي .

---

(١) المصدر السابق : ٢٤٥ .

هذان الأمران ، مع أسباب أخرى جعلت صدام حسين يفضل بقاء المرجع أعجمياً ليبقى أمر المرجعية بالنجف تحت السيطرة ، وهذا ما نجح فيه النظام فعلياً، خاصة في حقبة الثمانينات ، وبدرجة أقل في حقبة التسيعنات من القرن الماضي .

ولم يكن محمد صادق الصدر يخفي امتعاضه من أي مرجع يعتقد أنه ينافس سطوته أو يقف حجر عثرة في مشروعه ، فقد دخل في صراع مرير مع المرجع علي الغروي [1] ، وقد كان الصدر الثاني يبغض الغروي بغضاً شديداً حتى بلغ من ذلك انه وقف في خطبة بجامع الكوفة وقبل مصرع الغروي بأشهر قليلة متهماً الأخير بالشذوذ والعياذ بالله ! وكان يحّرض السلطات العراقية لمضايقة الغروي ، حتى منعته العناصر الامنية من الصلاة جماعة في الصحن الحيدري ، قرب باب الطوسي ، ثم عادت لتعتذر منه بعد ان تبينت لها دوافع الصدر الثاني ، الذي كان بغضه الشديد عائداً الى تخوفه من منافس قوي على المرجعية ، التي كانت حظوظ محمد صادق الصدر فيها قليلة لأن الكثيرين كانوا يعتبرونه (مرشح السلطة).

---

(١) هو من تلاميذ حسين الحلي والميرزا محمد باقر الزنجاني ، وقد تقدم للمرجعية وعرض رسالته العملية المسماة (الفتاوى المستنبطة) للتقليد ، وله مقلدون في إيران والعراق وبعض الدول . ينظر : كتاب شهداء العلم والفضيلة : ص ٢٨٥ .

ثم بعد أغتيال البروجودي [1] المنافس الأخر للصدر، في ظروف غامضة في ٢٢ نيسان ١٩٩٨ ، دخلت الصراعات في النجف بين المجتهدين والمراجع ، مرحلة جديدة من العنف والمخاوف ، تغذيها شخصية الصدر الثاني العنيفة المجازفة ، الذي لم يتورع -مثلا-عن أطلاق النار على ابن عمه (إسماعيل الصدر) لأنه رفض تقليده ،و في حزيران **١٩٩٨** - وبينما كان الغروي عائداً من كربلاء التي كان يقضي فيها يوم الخميس من كل أسبوع لزيارة مرقدي الحسين والعباس - أغتيل الغروي باطلاق النار عليه في منطقة خان الربع بين النجف وكربلاء ، وفيما تقول اكثر المصادر الشيعية عند ترجمتها للغروي بان الحكومة البعثية هي وراء مقتله، وأن التحقيقات الرسمية مع خمسة اشخاص معظمهم من عشيرة البوغانم كشفت - وفق تصريحات لشهود عيان - ان المتهمين اعترفوا بتلقيهم اوامر من محمد صادق الصدر باغتيال الغروي ، وبقبضهم الأموال منه مقابل هذا العمل ، وانهم نظروا الى اوامر الصدر بأعتبارها (فرض عين) لا يمكن ردها . ! وفي هذا تذكر مصادر تيار المحافظين في إيران ، عن الصدريين بأنهم النسخة العراقية من (مجاهدي خلق) ، وكتب (رسول جعفريان) في موقع (باز تاب) الأيراني الخاص بمحسن رضائي القائد السابق للحرس الثوري

---

(١) مرتضى البروجوردي ، من أبرز تلاميذ الخوئي ، وكان أحد أئمة صلاة الجماعة في الصحن الحيدري ، اغتيل في ظروف غامضة .

الأسلامي ، خلفيات عن شخصية محمد صادق الصدر ، يصفه فيها بانه شخصية صنعتها المخابرات العراقية ، ويؤكد ان جماعة الصدر تقف وراء اغتيال الميرزا علي الغروي ، وهو في طريق عودته من كربلاء الى النجف، ويقول أن : محمد صادق الصدر دعا اتباع الغروي الى تقليده – اي تقليد الصدر – بعد مقتل الغروي ؛ لأن بقاءهم على تقليدهم السابق ، سيكون في (المزبلة) ، وكان الصدر اعلن بعد مقتل الغروي حوزته الناطقة ، ويؤثر عنه قوله بعد سماع خبر الأغتيال (سبحان الله ، قتل الصامت ونجا الناطق) ، وفي تسجيل مصور – موجود على قناة اليويتوب – يتهم الصدر الثاني كل من جماعة السيستاني ، وإيران بغتيال علي الغروي ، نافياً عن نفسه تهمة الاغتيال ؛ لأن الهدف الأساس من هذه التصفيات – بنظر الصدر نفسه – هو لتوسيع مرجعية السستاني على حساب المراجع الآخرين .

وقد بقيت المرجعية الدينية تسير وفقاً لأسلوبها التقليدي منذ ثورة العشرين حتى سنة **٢٠٠٣**م، عندما غيّرت نحو انتهاج نظرية (الفقيه القائد) التي تقف إزاء نظرية (الولي الفقيه) الإيرانية، فلم يكن بالإمكان فرض الأسلوب الأخير على بلد مثل العراق، نظراً لوجود أعراق متعددة فيه ؛ وقد عزز التطبيق العملي لنظرية (الفقيه القائد) سلطة (المجتهد الإيراني) في محيطه العربي، ولقيت الفكرة قبولاً واسعاً لدى السواد الأعظم من الشيعة، تمثل برفع الحجر عن معظم

الشعائر (الحسينية) التي كانت محضورة في الحقبة السابقة، وانفلتت هذه الطقوس بصورة غير مسبوقة في تاريخ العراق، لإرواء الظمأ الديني لدى الطائفة الشيعية، وأصبح العراق تابعاً بصورة عملية للولي الفقيه، لأن الولي مقدم على القائد، والقائد يأتمر بأمر الولي، في جدلية تراجيدية ليست في صالح العراق بأي حال من الأحوال ..!

المبحث الثاني

الجناح العلمي للمرجعية : الحوزة الدينية

الحوزة الدينية :

يسمى الجناح العلمي للمؤسسة الدينية الشيعية (الحوزة العلمية) وهي عادة ما تتبع المجتهدين أو المراجع الذين يشرفون عليها علمياً ومادياً ، وغالباً ما ينعكس نفوذ المرجع الشيعي في الحوزة العلمية طردياً مع مكانته الدينية ، فكلما ازدادت مكانته ، كلما زاد عدد الطلبة الذين يلازمونه ويحضرون دروسه ، وربما كان للنفوذ المادي للمرجع – من حيث صرف المكافآت المادية لطلبة – سبباً أخراً في زيادة الإقبال عليه، إن لم نقل أنه ربما تفوق على السبب الأول.

والحوزة من حيث المدلول اللغوي : « جاءت من حزت الشيء ، أحوزه حوزاً إذا جمعته »[١] ، وجاء في بعض ادبيات الطائفة الشيعية أن مصطلح (الحوزة) اصطلاح متأخر متداول في العالم عن الشيعة ، ويعني مركز التعليم للعلوم الدينية[٢]، ومن المعروف تاريخياً أن هذه التسمية للمدارس الشيعة

---

(١) ابن منظور ، لسان العرب : ٣٤١/٥.

(٢) عبد (رب) الرضا عوض ، الحوزة العلمية في الحلة : ص ٤٥ .

الاثني عشرية حدثت في حقبة متأخرة ، وتستند في استدامتها وبقاءها على الأنظمة التقليدية التي بقيت محافظة عليها مقاومةً بذلك ما طرح عليها من اتباع للأنظمة الحديث ، وطريقة التعليم هي عبارة عن أستاذ وطالب ومتن كتاب ، وتلقٍ بطريقة الإملاء من السماع ثم المباحثة والتدوين[1] .

ورغم أن بعض مؤرخي الشيعة يحاولون إرجاع تأسيس الحوزات الشيعية إلى حقبة الطوسي (ت٤٦٥هـ)، إلا أن هذا الأمر لا يستند إلى أي حقيقة تاريخية، ومن المرجح أن نشوء الحوزات الشيعية كان مرافقاً لنشوء المرجعية ، وربما كان ذلك بعد استقرار الأوضاع الدينية في العراق للشيعة في بعض المدن الدينية الشيعة مثل كربلاء والنجف ابان حقبة الاحتلال الصفوي للعراق .

فقد اطلق مصطلح (الحوزة) على حلقات التعليم الديني أوائل القرن الثالث عشر الهجري ، ويعتقد الكثير من المطلعين على تاريخ التعليم الحوزوي ، أن هذا المصطلح (حوزة) أطلق وأشيع بعد ازدياد عدد المدارس الرسمية ذات الطابع التعليم الأكاديمي ، ولغرض التفريق بين المدارس الرسيمة الحديثة التابعة للدولة التي تتبع نظام الجلوس الصفي ، وبين حلقات الدرس الإسلامي ، وجاء في بعض المصادر الفارسية أيضاً : أن التسمية حدثت في وقت متأخر ، وقد وضعت لتسمية المراكز التعليمية عند الشيعة الإمامية ، وأُسند لها مجموعة من

(١) المصدر السابق : ص ٤٦ .

الأنظمة للعمل بها ، وطريقة التعليم عبارة عن أستاذ وطالب ومتن وكتاب وتلقٍ بطريقة الإملاء من السماء ثم المباحثة والتدوين[1].

ومن المؤسف أن بعض باحثي أهل السنة قد ردد دون تمحيص أو تحقيق ، ادعاءات معظم مؤرخي الشيعة ، فيما يتعلق بالمواكبة الزمنية بين المجتهدين الشيعة والحوزات العلمية ، وهو أمرٌ لا يصمد كثيراً أمام النقد التاريخي ، وإنما من المسلمات المعروفة - كما نقلنا ذلك قبل قليل من كتب الطائفة نفسها - أن هذه الحوزات لم يستقر لها قرار إلا خلال المائة سنة الماضية ، ويشكل هذا الأمر أهمية بالغة في تحديد الزمان المعرفي في المؤسسة الدينية الشيعية ، والذي لم يستقر إلا بعد الدعم الذي تلقته من الصفويين والقاجاريين، ثم تثبتت أركان هذه الحوزة في القرن الثالث عشر الهجري بعد الدعم المادي الذي كان ينصب على حوزة النجف من البازار الإيراني والتجار الهنود .

لقد حافظت الحوزة النجفية على الأساليب التقليدية في التعليم الديني ، ويمكن القول أنها حاربت أي خطوة لتجديد المناهج والأساليب الدراسية ، ووفقاً للطريقة التقليدية التي تسير عليها الحوزات الدينية لتدريس طلابها ، فإن التحصيل الدراسي في هذه المدرسة الدينية يعين تجربة طويلة من التحمل ، فأعمار

---

(١) غلام علي عادل ، دانشنامة جهان إسلام : ١٤/ ٣٤٦. نقلاً عن : عبد (رب) الرضا عوض ،كتاب الحوزة العلمية في الحلة : ص ٤٦ .

الطلاب تتراوح بين العشرين والستين ، وكان بعض هؤلاء الطلاب يبقى في الحوزة مدة تمتد ثلاثين أو أربعين عاماً معتمدين خلالها على منحة مالية ضئيلة ، وحصة يومية من الخبز والسكن المجاني ، ولا توجد هناك قاعات لإلقاء المحاضرات ، وهي سمة توحي بعدم التنظيم ، وتعكس بعداً عن الترتيبات العلمية ، لكن تظل العلاقة بين الطلاب والمجتهدين تحكمها المحسوبية ، وهي ظاهرة واضحة في الحياة الدينية والعلمية بمدينة النجف[1] .

ومن المفيد أن يعلم القارئ أن الحوزة العلمية بمفهومها العام تشكل الرافد الدعائي الرئيس للطائفة الشيعية، فلا يمكن أن يكون هناك مرجع دون أن يكون له اتباع يرتبطون به ارتباطاً وثيقاً ، يبنى في الظاهر على العلاقة العلمية ، لكنه سرعان ما يتحول مع مرور الوقت إلى علاقة نفعية تبادلية ، وغالباً ما يكون الطرف الأقوى في المعادلة - وهو المرجع الديني - هو المستفيد الأساس من هذه العلاقة، إذ كلما كثر عدد مريديه وطلابه الذين يحضرون دروسه ، كلما زادت سطوته في المؤسسة ككل ، ومن المفارقات التي تُذكر في هذا المقام أن أدبيات الشيعة تدعي أن المكانة العلمية للمرجع الديني هي التي تحدد مكانته في الوسط الحوزوي ، ولكن هذا خلاف الواقع تماماً ، فالذي يحدد مكانة المجتهد الشيعي في الوسط الحوزوي وبين الطلاب أنفسهم مقدرة هذا المجتهد المادية التي يرعى

(١) إسحاق نقاش ، شيعة العراق : ص ٤٤٣ .

بها طلابه الذين يحضرون دروسه ، إذ أن هؤلاء الطلاب - وفي حالات كثيرة - يكونون من ذوي الدخول المحدودة أو من الفقراء ، وبعضهم من المغتربين عن أهلهم ، وهذا يجعل الناحية المادية هي الميزان الخفي بين طلاب الحوزة العلمية في ترجيح كفة هذا المجتهد أو ذاك .

ويبقى الهدف الأساسي الذي يسعى إليه هؤلاء الطلاب : هو الحصول على شهادة الاجتهاد ، ولكن معظم طلاب المدارس الحوزوية يضطرون إلى الخروج قبل إتمام هذه المرحلة ؛ بسبب المحاباة التي يحظى بها بعض الطلاب على حاسب آخرين ، ونحن نتكلم هنا بالتحديد عن العنصر الفارسي ، أو غير العربي الذي يستأثر باهتمام المراجع والمجتهدين ، من باب الميل الفطري لبني جلدتهم ، إذا ما علمنا أن معظم المراجع والمجتهدين من هذه القوميات التي تهيمن على المؤسسة الدينية بالنجف .

وبما أن الأموال التي تدفع لهؤلاء الطلاب تأتي من الأخماس التي يقدمها اتباع الطائفة لمراجعهم ، فإن تذبذب هذه الموارد ينعكس سلباً على الحوزة وطلابها ، فكلما انتعشت أمور الطائفة المادية ، انتعشت الحوزة العلمية وطلابها، والعكس صحيح ، ولكن يبقى العامل الحاسم في هذا الأمر هو قدرة الطالب على إقامة علاقات متوازنة بين المجتهدين الذين يجلسون على كراسي الدرس في الحوزة النجفية ، لأن العطايا التي تعطى للطلاب - سواء كانت مادية أو عينية - تكون قليلة جداً مقارنة بالحاجة الفعلية للطالب الشيعي ، فلا يعطى من هذا

المجتهد أو ذاك إلا الشيء القليل الذي لا يسد الرمق ، ومن الغريب أن لكل مجتهد عطاياه المالية الخاصة به ، لذا فإن هؤلاء الطلاب يتنقلون بين مكتب هذا المجتهد أو ذاك في سبيل الحصول على مستحقاتهم المالية ، وبسبب التنافس الديني بين المجتهدين أنفسهم على جباية الأخماس من الناس ، فإن هذا الأمر انعكس على طلابهم أيضاً، واصبح التذبذب في رواتب وتأخرها في أحيان كثيرة الطلاب السمة الغالبة لحياة الطلاب[1] .

ويشكو حسن الكشميري - وهو أخو مرتضى الكشميري صهر المرجع الشيعي علي السيستاني - من حالة الأمزجة الخاصة التي أصبحت تتحكم بالحوزة العلمية حتى بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ، والذي من المفروض - وفقاً لنظره - أن يكون عصر عدل وانتظام ؛ بعد أن سيطر الشيعة على مقاليد الأمور هناك ، يقول حسن الكشميري : « ... ثم الوضع المزري لطلبة الحوزة في النجف الأشرف ، وحالة التعامل الازدواجي معهم ، فيحرم هذا لأنه محسوب على جناح معين ، ويقرب ذاك ؛ لأنه من القريبين لأفراد الحاشية أو من الشلة ، ويصان ذاك لأنه من المعشر الفلاني ، ويضام ذاك ؛ لأنه لا يقيم وزناً لابن المرجع

(١) نقاش ، شيعة العراق : ص ٤٤٤ .

، دون أي اهتمام للطالب المشتغل والمجد في دروس ، هذا هو واقع الأمور هناك»[1].

إنَّ هذا النص على درجة عالية من التوثيق والمصداقية لأمور عدة :

الأول : لأن كاتبه حسن الكشميري عاش في وسط الجو الحوزوي ما يقرب من الخمسين عاماً.

الثاني : هو من علماء الشيعة ، بل من العلماء القريبين إلى المرجع الأعلى للسيستاني .

الثالث : جاء هذا النص في سياق المرارة التي يذكرها كاتبه من سيطرة حاشية المرجع الديني على مقدراته الدينية والمالية .

وتعد هذه الحقائق الغائبة - أو المغيبة بصورة أدق - عن عوام الشيعة ومثقفيهم ، فضلاً عن الآخرين هي التي يحاول عدد من الكتّاب الشيعة ، المنتفعون غالباً من هذا المرجع أو ذلك ، من حجبها والتعمية عليها ، عبر كتاباتهم ومنشوراتهم التي تجعل الحوزة العلمية أقرب إلى المدينة الفاضلة، وهي في واقع الحال عبارة عن مؤسسة تعليمية تتحكم فيها أمزجة المجتهدين ، وتتصارع فيها إرادات السطوة ، لترجيح كفة هذا المجتهد أو ذاك ، وكله يدور

---

(١) ستون سؤالاً : ص ١٩٣ .

حول هدف محدد : الحصول على أكبر قدر ممكن من أموال الأخماس والحقوق الشرعية.

ويحاول مجتهدو الشيعة من خلال هذا النظام المالي الذي يسيطر على حياة الطالب الديني ، إيجاد استقلالية له بعيداً عن السلطة الحاكمة سواء كانت هذه سلطة حكومية أم أهلية قبلية[1] ، وهذا كلام صحيح إلى حد كبير ، ولكن يجب أن نعلم أن الطالب قد يكون فعلاً قد تخلص من سيطرة السلطة الحكومية أو الأهلية ، ولكنه وقع تحت سيطرة السلطة الدينية التي أوجدت قيوداً معقدة وثقيلة، أضحى هذا الطالب حبيساً لتقاليدها واعرافها ، ولا نشك في أن هذه السلطة أكثر استبداداً من السلطات الأخرى ؛ ذلك أن القيود الاقتصادية والدينية وحتى الروحية تبقى تئن بكيان الطالب ، ولا يستطيع التخلص منها إلا بشق الأنفس ، ولا يستطيع مع ذلك أكثر الدارسين في الحوزات العلمية من التعبير عن مخاوفهم أو فك الاتباط بالحوزة العلمية ؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى نبذهم من محيطهم الاجتماعي ، وضياع حياتهم بسبب الفشل الذي قد يعزى إليهم ، وفي بعض الأحيان بسبب الفتاوى التي تصدر عن مراجع الشيعة في مدينة النجف بحق هذا الطالب أو ذاك، والتي تتهمه بالضلالة أو بالانحراف الفكري والعقائدي .

---

(١) البهادلي ، الحوزة العلمية في النجف : ص ١٢٣ .

أما الأماكن الدراسية التي تقدم فيها الدروس الدينية لطلبة الحوزة العلمية في النجف ، فلا توجد بالتحديد أمكان معينة يمكن أن تحدد الإطار العام للتلقي الديني، وإذا ما علمنا أن مدينة النجف تضم بين جنباتها عدد كبير من الحسينيات الصغيرة ، تنتشر حول الضريح المنسوب لعلي رضي الله عنه ، فإن هذه الأماكن تعد المراكز الرئيسة للتعليم الديني في هذه المدينة ، ولكن مع ذلك فإن اللانظام الذي يخيم على الحوزة الشيعية بالنجف ، يخيم أيضاً على أماكن الدراسة فيها ، فبالإضافة إلى الحسينيات الآنفة الذكر، هناك المباني القديمة (وهي أما أن تكون مدارس أو بيوت أوقفها أصحابها لهذا الغرض) التي يجلس فيها عدد من المدرسين (المجتهدين) في المراحل الدراسية المختلفة لإلقاء الدروس على طلابهم ، وهي عبارة عن غرف صغيرة أو كبيرة ، وتستغل أيضاً سطوح هذه المباني وسراديبها للغرض نفسه ، كما تلقى الدروس أيضاً في المقابر المشيدة ذات غرفة وسحاة : «مثل مقبرة آل راضي ، ومقبرة الجواهري ، ومقبرة كاشف الغطاء ، ومقبرة آل الخليلي ، ومقبرة الشيرازي »[١].

(١) محمد الغروي ، الحوزة العلمية في النجف : ص ٢٣٢.

المراحل الدراسية :

يعتمد التقسيم الدراسي للحوزة العلمية في النجف على المراحل الدراسية، ولا يولي عناية لمسألة الوقت أو عمر الطالب ، وكل مرحلة من هذه المراحل عبارة عن حزمة من الكتب على الطالب أن يدرسها على يد أحد المدرسين المعترف بهم في تلك الحوزة ، وهذا يعتمد بطبيعة الحال على جدية الطالب في الدراسة وهمته في الجلوس في حلقات الدرس .

المرحلة الأولى : مرحلة المقدمات : وتتولى هذه المرحلة دراسة المقدمات والعلوم التمهيدية التي تؤهل الطالب للمرحلة التي تليها ، وتهتم بعلم النحو الصرف والبلاغة والمنطق ، وتختلف هذه المقدمة باختلاف لغة الطالب ، فإن كان عربي ربما اجتازها في سنتين ، وإن كان أعجمي أضيفت له بعض الكتب وامتدت المدة إلى أربع سنوات .

والملاحظ على هذه المرحلة اعتمادها الكلي على كتب أهل السنة النحوية والبلاغية وحتى المنطقية ، ولا توجد كتب خاصة بالطائفة الشيعية ، ففي النحو على سبيل المثال : يتم تدريس كتاب (قطر الندى وبل الصدى) لابن هشام (ت٧٦١هـ) ، (وشرح ألفية ابن مالك) لابن عقيل (ت٦٧٢هـ) ، وفي البلاغة

يدرس كتاب (تلخيص المفتاح) للقزويني (ت٧٣٩هـ) وفي علم الصرف يدرس الطلاب كتاب التفتازاني (ت٧٩١هـ) : (شرح التصريف) وغيرها[١].

وفي هذه المرحلة أيضاً يتعلم الطالب تلاوة القرآن الكريم ، ولا يقف عندها كثيراً ، إذ يكفي : « اتقان الطالب القراءة الصحيحة للقرآن الكريم »[٢]، كما يتعرف على علم العقائد ، وبما أن الشيعة أخذوا هذا العلم عن المعتزلة ، فهم يدرسونه وفقاً لقواعدهم وتخريجاتهم ، وبما أن كتب المعتزلة قد اندثرت ، فمعتمدهم في ذلك : كتاب (تجريد الاعتقاد) للطوسي (ت٤٦٥هـ) ، والحال نفسها تنطبق على منهجهم في دراسة الفلسفة ، ويعتمدون فيه على ملا صدرا الشيرازي (ت٩٨٠هـ) الذي صنف لهم كتاباً سماه (الحكمة المتعالية في الأسفار الأربعة العقلية) ، وهو الكتاب الذي : جمع فيه مصنفه مذاهب الفلسفة اليونانية (المشائية والاشراقية والرواقية) وبين ما قاله المتصوفة ، وما وصل إليه عقله معتمداً في ذلك على نصوص المعتزلة والفلاسفة المسلمين من أمثال : ابن سينا والفارابي وابن عربي ، ويعتقد بعض المحققين أن عمدة ما في الكتاب مأخوذ عن

---

(١) المصدر السابق : ص ٢٥٢.

(٢) عبد (رب) الرضا عوض ، الحوزة العلمية : ص ٤٠ .

الأخير ، ويقرأ الطالب في هذه المرحلة كتاباً في الفقه ، ويكون عادة الرسالة العملية للمرجع الديني الذي يقلده[1].

المرحلة الثانية : السطوح : وتقدر المدة الزمنية في هذه المرحلة بثلاث سنوات أو أكثر ، حسب همة الطالب ومواضبته ، والغالب على هذه المرحلة الفقه وأصوله، ولا نبعد إن قلنا أنها كلها تتناول الفقه وأصوله ، ولا يمر الطالب على شيء من كتب الأخبار أو الرجال المعتمدة عند الشيعة ، أما الكتب التي تدرس فيها فيهي[2]:

١. **الفقه** : ويدرس الطالب كتاب (الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية) ، المشتملة على متن فقهي مختصر للمقتول الأول محمد بن جمال الدين العاملي (ت٧٨٦هـ) وشرحه المقتول الثاني زين الدين العاملي (ت٩١١هـ) ، ويقع الكتاب في عشرة مجلدات ، ولابد للطالب أن يدرسه كله حتى ينتقل للكتاب الذي يليه ، وهو كتاب (المكاسب) لمرتضى الأنصاري (ت١٢٨١هـ) ، وهو كتاب فقهي استدلالي ، وفقاً للمنهج الشيعي يتناول فيه مصنفه أبحاث البيع والتجارة .

---

(١) محمد الغروي ، الحوزة العلمية في النجف : ص ٢٢٥ .

(٢) المصدر السابق : ص ٢٥٥ ؛ عبد (رب) الرضا) ، المصدر السابق : ص٤٢ .

٢. **أصول الفقه** : ويدرس فيه الطالب كتاب (أصول الاستنباط) للحيدري أو كتاب (الموجز في أصول الفقه) لجعفر السبحاني ، وبعد أن ينتهي من دراسة أحد الكتابين ، ينتقل لدراسة كتاب (فرائد الأصول) لمرتضى الأنصاري المسمى أيضاً برسائل الأنصاري ، وبعد أن ينهي هذا الكتاب ينتقل إلى كتاب آخر في أصول الفقه ، هو كتاب (كفاية الأصول) للآخوند الخراساني (ت**١٣٢٩**) ويبحث فيه مؤلفه في جزئين الألفاظ والأصول العقلية.

وبعد أن ينهي الطالب دراسته الفقهية والأصولية لهذه الكتب ، يصبح متهيئاً للانتقال إلى المرحلة الثالثة والأخيرة المسماة (البحث الخارج) ، ولا ينتقل إلى هذه المرحلة إلا العدد القليل من الطلاب ، إذ أن الغالب منهم يحجم عن ذلك نظراً لطول المدة للبحث الخارج ، أو لأسباب معيشية ، ويتجه بدل ذلك إلى الوعظ والخطابة ، وبعضهم يهجر الجو الديني ويشق له طريقاً آخراً في ميادين الحياة الأخرى .

المرحلة الثالثة : البحث الخارج : سميت هذه المرحلة بـ(الخارج) ؛ لأن الدراسة فيها تكون خارج الكتب المعهودة ، أي لا يلزم المدرس – وهو عادة ما يكون من كبار رجال الدين المتمرسين – الطالب بكتاب مقرر ، لكنه يلزم بوجوب إعداد مادة الدرس من مختلف المصادر ، والغاية من ذلك هو البحث في المسائل المتعلقة بالفقه والأصول خارج نصوص الكتب وبعيداً عن متونها ، وبما أن مفردات الدراسة في هذه المرحلة تصب في الفقه وأصوله ، فقد اعتاد

فقهاء الشيعة على تدريس الفقه في مرحلة الخارج على ترتيب وتنظيم كتاب (العروة الوثقى) لكاظم الطباطبائي اليزدي (ت١٣٣٧هـ) ، حيث يستعرض الأستاذ المسألة الفقهية ، ثم يستعرض آراء الفقهاء قديماً وحديثاً، ويذكر أدلتهم ثم يناقش تلك الأقوال والبراهين ويستخلص فتواه وهكذا ، وقد تستغرق هذه المرحلة من ثمانية إلى عشرة أعوام حسب طريق الأستاذ من ناحية التعمق والتوسيع(١).

وبعد أن ينهي الطالب هذه المرحل على يد عدد من المجتهدين لا بد أن يأخذ إجازة من المجتهدين الذين درس على أيديهم ، وهذه الإجازة هي التي تؤهله فيما بعد لكي يصبح مجتهداً ، ولا يتحصل على مثل هذه الدرجة في المعتاد إلا عدد قليل من الطلبة الذين دخلوا هذا الطريق الطويل من الدراسة الفكرية والفقهية الجافة ، ولا يمكن أن نهمل مسألة العلاقات الأسرية ، والانتماءات العرقية التي ترجح في أحيان كثيرة حصول الطلاب على هذا النوع من الاجازات ، فإن كان الطالب ينتمي إلى طبقة السادة (ذوو العمامة السوداء) ، فإن فرصته أكثر من غيره، وإن كان هذا الطالب ينتمي إلى طبقة السادة ، ومن القومية الفارسية بالتحديد ففرصته أكثر من الطالب الذي ينتمي إلى طبقة السادة نفسها ، ولكن من العنصر العربي ، وهذا الأمر يحدث خاصة في حوزة النجف الدينية ؛ التي

(١) الغروي ، الحوزة العلمية : ص ٢٥٧.

فيها محاباة كبيرة للعنصر الفارسي والباكستاني والهندي على حساب العنصر العربي ، الذي غالباً ما يكون طالباً من الدرجة الثانية ، فإن حازت رضاه منحه شهادة مكتوبة تسمى **(إجازة الاجتهاد)،** وعندما يحصل الطالب على هذه الإجازة يصبح مجازاً ، وهذا يعني أنه بلغ درجة الاجتهاد وأصبح مجتهداً.

ولا يتم الالتزام بقواعد منح اجازات الاجتهاد في الحوزة الدينية ، إذ ربما خضعت هذه العملية لأمزجة المجتهدين أو الظروف التي تمر بها الحوزة ، من ذلك ما حدث في عهد الشاه الإيراني رضا بهلوي (**١٩٢٥-١٩٤١**م) ، الذي أصدر قراراً قيد فيه اللباس الديني لرجال الدين الشيعة ، وربط ذلك بضرورة حصوله على إجازة اجتهاد من مرجعية النجف أو قم ، فقام المرجع الديني بالنجف آنذاك وهو : أبو الحسن الأصفهاني (ت**١٣٦٥**هـ) بإصدار شهادات اجتهاد لعدد كبير من الطلبة الإيرانيين بالنجف ، ولم يكونوا قد بلغوا شروط الاجتهاد ، وفق الشروط المعمول بها في الحوزة ، وقد لعب ابن المرجع الديني - الذي كان مقيما بالنجف - دوراً كبيراً في منح إجازات الاجتهاد للطلبة الإيرانيين؛ ليسافروا بها إلى إيران ، ولا يضطرون عندها عن التخلي عن لباسهم الديني ، واشترط عليهم إعادتها إلى السيد عند العودة إلى النجف : « لكن الذي حصل أن أفراداً لم يكونوا على مستوى علمي ، استحصلوا على هذه الاجازة بدافع التمسك وصلة الأرحام ، وزيارة الإمام الرضا ، ولكنهم لما ظفروا بها ، فأما سافر بعضهم وبعضهم لم يسافر أبداً وحجبوها لديهم ، ورفضوا اعادتها ،

وبعضهم ادعى أنها غرقت بالشط أو إنها فقدت ، ولكنهم بعد وفاة السيد [يقصد الأصفهاني] بسنين اظهروها واحتجوا بها على اجتهادهم ، وتصدوا للمرجعية والتقليد » ، وحدث مع الميرزا أحمد الاشتياني (ت ١٣١٩هـ) وضعاً مشابهاً نتيجة الضغوطات .

وهناك العديد من الحوادث التي تثبت حصول عدد من الطلاب على اجازات بالاجتهاد ، دون انهاء أو إتمام المراحل الدراسية المتعارف عليها بالحوزة الدينية ، سواء كان ذلك بالنجف أو في غيرها من الحوزات، وأنت ترى أن عدم وجود ضوابط معينة أو قواعد للاختبار أو التقييم ، في الوقت الذي تلعب فيه العلاقات الشخصية والاسرية دوراً كبيراً في محاباة هذا الطالب عن ذاك ، كل هذا أدى إلى حدوث فوضى في منح اجازات الاجتهاد ، وخلق ظاهرة الاحتكار الفارسي لمرجعية النجف وحوزتها .

ويرتدي طالب الحوزة الدينية عمامة سوداء أو بيضاء ، والأولى تدل على أنه (سيد) أو هاشمي ، أما البيضاء فلا تدل على ذلك، ويعيش معظم الطلبة في غرف المدارس الدينية ، ويعتمدون على أنفسهم في إعداد الطعام وتنظيف الملابس، ويحصلون على راتب شهري من المراجع الدينية المتصدية للفتوى.

والملاحظ على المنهج الدراسي للحوزة الدينية إهماله الواضح لأساسيات الشريعة الإسلامية ، فالمنهج الدراسي ليس فيه ذكر لعلوم القرآن الكريم على سعتها ، ويأسف أحد مفكري الشيعة كثيراً لذلك عندما يقول : «من الدعائم

الأساسية التي لم تلقَ الاهتمام المنسجم مع حجمها وأهميتها في الحوزة العلمية هو القرآن الكريم ، وما يتعلق به من علوم ومعارف وحقائق وأسرار ، فهو يمثل الثقل الأكبر ، والمنبع الرئيسي للكيان الإسلامي بشكل عام، ولكن الملاحظ هو عدم التوجه المطلوب لعلوم هذا الكتاب الشريف ، وعدم منحه المقام المناسب في ضمن الاهتمامات العلمية القائمة في الحوزة العلمية ، بل وإنه لم يدخل في ضمن المناهج التي يعتمدها طالب العلوم الدينية طيلة مدة دراسته العلمية ، ولا يختبر في أي مرحلة من مراحل سعيه العلمي بالقليل منها ولا بالكثير ، فيمكن بهذا لطالب العلوم الدينية في هذا الكيان أن يرتقي في مراتب العلم، ويصل إلى أقصى غاياته وهو (درجة الاجتهاد) من دون أن يكون قد تعرف على علوم القرآن وأسراره، أو اهتم به ولو على مستوى التلاوة وحسن الأداء ، هذا الأمر الحساس أدى إلى بروز مشكلات مستعصية وقصور حقيقي في واقع الحوزة العلمية لا يقبل التشكيك والإنكار »[١].

وما يقال عن القرآن الكريم وعلومه يقال أيضاً عن الأخبار المروية عن أهل البيت ، فليس هناك دراسة مفصلة لعلوم الحديث رغم كثرتها، ومن يدقق في العلوم الشرعية الأخرى سيجد إهمالاً واضحاً لها ، ولذا فإن طالب الحوزة العلمية عادة ما يفتقد لمعايير الثقافة الإسلامية ، ويعتمد معظم هؤلاء الطلاب

---

(١) ثوابت ومتغيرات الحوزة العلمية : ص ١٠٩ .

في تحسين مستواهم الثقافي على جهودهم الفردية في المطالعة والنظر في العلوم الأخرى ، وغالباً لا يسمح للطالب بالرد على استاذه في مرحلة المقدمات والسطوح ، وقد يفسح له المجال في مرحلة (البحث الخارج) ولكن تبقى ثقافة الحوزوية المهيمنة على فكر الطلاب هي التقليد الثابت ، وأهم شيء هو ترسيخ قاعدة (الراد على الفقيه هو رادٌ على الله) في الوسط التعليمي ، ولذا يحذر معظم الطلاب من ابداء رأيهم أو مناقشة اساتذتهم لئلا يتعرضوا للطرد من هذه المؤسسة التعليمية .

ومن الاستقراء البسيط يتضح للمتابع أن الحوزة الدينية تركز في مناهجها الدراسية على جانبين متلازمين :

الأول : الجانب الفقهي والأصولي .

والثاني : الجانب اللغوي والمنطقي والفلسفي.

فأما الأول ، فإن المجتهد يحتاجه فيما بعد لتوطيد دعائم مرجعيته الدينية ، وتأليف رسالته العملية ، ثم إن المهارة الفقهية والأصولية التي يكتسبها تؤهله لكي يكون مقبولاً بين أبناء الطائفة التي لا تعود عادة إلى مراجعهم إلا في المسائل الفقهية ، فعندما يكون المجتهد بارعاً في استخدام الألفاظ الأصولية - والتي يجعل عوم الشيعة معناها الاصطلاحي - يثبت لمن يستفتيه أن يفهم ؛ لأن الذي يسمح فتواه لا يستطيع أن يفهم ، وكنا نسمع من العوام عبارة المجتهد أو المرجع

الفلاني يتكلم كلام كبير، فعندما نسألهم عن كنهه يقولون أنهم لا يعرفون كنهه ، ولأنهم لا يعرفون كنهه فهو عالم جليل ..!

وقد يكون اهتمام المجتهد الشيعي بغير الفقه وأصوله سبباً في عدم حصوله على مكانة تليق به بين مجتهدي الحوزة ، يقول الباقري : « وربما يعاب على بعض العلماء مثل هذا التوجه والتخصص (أي في القرآن وعلومه) الذي ينأى بطالب العلوم الدينية عن علم الأصول، ويقترب به من العلم بكتاب الله ، ولا يعتبر هذا النوع من الطلاب من ذوي الثقل والوزن العلمي المعتد به في هذه الأوساط »[1].

أما السبب في اهتمام الحوزة الدينية بالنجف وغير النجف بتدريس علوم الآلة والفلسفة والمنطق ، فإن هذا يعود بالدرجة الأساس لترسيخ ملكة المناظرة والجدال عند طلبة الحوزة ، لأن استراتيجية التشيع مع الآخر - ونعني بهم أهل السنة - قائمة على ادامة الجدال والخصومة ، وكلما الزموا بحجة قفزوا إلى شبهة غيرها، وهذا يفسر لنا اهتمام الحوزة الدينية بالنجف بهذا النوع من العلوم ، وقد شعر بعض مجتهدي الشيعة بهذا الخلل ، وفي ذلك يقول المرجع اللبناني محمد حسين فضل الله : « من المؤسف أن المسائل العقيدية لا تولى الاهتمام المناسب عند العلماء انطلاقاً من اقتصار تخصصهم على الفقه وأصوله، مما يجعلهم غير

---

(١) المصدر السابق : ص ١١٢ .

ملمين بالجانب العلمي للعقائد، فلا يملكون عمق التحليل فيه، وربما كانت مراقبة العوام سببا لذلك لدى البعض منهم »[1] .

وهناك عدد من الألقاب العلمية التي تطلق على طلبة الحوزة الدينية ، يذكرها بعض من كتب عن هذه المؤسسة من أبناء هذه الطائفة ، وهذه الألقاب هي[2] :

١. **الفاضل** : من كان على وشك الانتهاء من مرحلة المقدمات .
٢. **العلامة** : كل من انهى مرحلة السطوح باستيعاب كامل وجدية تامة ، وربما قام بتدريس بعض الكتب من مرحلة المقدمات للمبتدئين.
٣. **الحجة** : الذي انهى دورة في بحث الأصول وشيئاً كثيراً من الفقه على مستوى الخارج ، وكان متفوقاً على اقرانه .
٤. **آية الله** : المجتهد المطلق ، ويسمى أيضاً بـ (المرجع) .
٥. **آية الله العظمى** : المجتهد المطلق الذي له رسالة عملية متداولة بين يدي الطائفة، ويسمى أيضاً بـ(المرجع الكبير) .

---

(١) المسائل الفقهية : ١/٣١٧.

(٢) الغروي ، الحوزة العلمية : ص ١٢٥ ؛ البهادلي ، الحياة الفكرية بالنجف : ص ١٦٨.

ومن المعروف تاريخياً أن هذه الألقاب لم تكن معروفة في مدينة النجف حتى وقت قريب ، وإنما هي ألقاب مستحدثة لا جذور لها ، وهي مما جاء به الأعاجم إلى هذه المدينة مع هجرتهم إليها ، وتطور استخدامها حتى أصبحت من المسلمات والبديهيات المتعارف عليها بين طلبة الحوزة ، ومع الترقي في سلم الألقاب أضحى استخدام لقب (آية الله) حكراً على بعض المجتهدين ، الذي يرى أنه أعلم من غيره أو هو الأعلم : « ولذا لا نجد أبداً مرجعاً يكتب لمرجع آية الله العظمى، وإنما يكتب له فقط آية الله، كما هو الحال في رسائلهم العملية، فكل صاحب رسالة يقرر في مسألة التقليد بأنه يجب تقليد الأعلم، وأنك ترى أكثر من سبعين رسالة مطروحة، كل يصف نفسه بالأعلم، والأعلم تعني أنه واحد لا مرادف له»(١).

(١) حسن الكشميري ، جولة في دهاليز مظلمة : ص ٢٩٤ .

المبحث الثالث

وكلاء المرجعية

تعتمد المرجعية الدينية في النجف الأشرف على شبكة من المساعدين الذين يسمّون بـ (الوكلاء والمعتمدين)، وينتشر هؤلاء الوكلاء في البلدان التي تنتشر فيها أقليات شيعية في سواء كانت هذه الدول عربية ، مثل : الكويت والبحرين ولبنان ، أو غير عربية والتي تتواجد فيها أقليات شيعية خاصة في أوروبا وأمريكا وأستراليا ، ويحرص المكتب التابع للمرجع الديني كل الحرص على تزويد هؤلاء (الوكلاء) بإجازات خاصة تؤهلهم لتمثيل المرجع الديني في النجف بتلك البلدان . ولهؤلاء أهمية كبيرة في توجيه الطوائف الشيعية نحو تقليد المرجع الذي يمثلونه ، وغالباً ما يكون المرجع (الأعلى) في النجف ، وإن كان هناك بعض الأفراد لا يقلدون ذاك المرجع ، بل يقلدون مراجع آخرين أقل نفوذاً ، ويعتمد هذا بالدرجة الأساس على قناعة الفرد الشيعي بمرجع معين دون آخر ،

فالمرجع في واقع الحال قد أسس له شبكة واسعة واسعة من المساعدين والوكلاء والمعتمدين والمؤسسات الثقافية والخيرية والإنسانية والفكرية التي تربطه بأماكن تواجد اتباعه ، على أن الكثير من المواقف التي تلجأ إليها المرجعية لا يتم التعامل معها من مقلدي المرجع فقط، بل من عموم الناس، والمرجعية

الدينية ، وأكثر ما تهتم به المرجعية في هنا : هو جباية الأخماس من الاتباع أينما كانوا ، ولذا فإن المرجع الديني يحرص أشد الحرص على أن يضع مسألة تقليده ودفع الأخماس له في مقدمة (رسالته العملية) ، فقد جاء في رسالة السيستاني العملية المسماة (منهاج الصالحين) : « يجب على كلِّ مكلَّف لم يبلغ رتبة الاجتهاد أن يكون في جميع عباداته ومعاملاته وسائر أفعاله وتروكه مقلّداً أو محتاطاً... وعمل غير المجتهد بلا تقليد ولا احتياط باطل، بمعنى أنّه لا يجوز له الاجتزاء به ما لم يعلم بمطابقته للواقع »[(١)] ، وهذه القاعدة هي من بديهيات الاتباع عند الشيعة الإمامية على اختلاف توجهاتهم ، ويحرص هؤلاء المراجع في الوقت نفسه على عدم جواز تقليد الميت ؛ جاء في رسالة السيستاني : « ولا يجوز تقليد الميّت ابتداءً وإن كان أعلم من الحيّ»[(٢)] ، ولأن تقليد الميت يؤدي إلى انقطاع الصلة بين الوكلاء والمرجعية ، وهو بالتالي يؤدي إلى ضياع الموارد التي تعتمد عليها المرجعية بشكل أساسي في ترسيخ مكانتها عند الطائفة الشيعية .

ونتيجة لذلك خرجت دعوات من داخل الوسط تؤكد على أن مسألة التقليد: « لا ربط لها بدفع الأخماس ، ودفع الأخماس لا علاقة له بالمرجع ، أما

---

(١) مسالة رقم (١) و (٢) .

(٢) المصدر السابق ، مسألة رقم (٧) .

ما يزعمه هؤلاء في الرسائل العملية فلا أصل له في الفقه ، وإنما هي فتاوى تمثل قناعاتهم ويقف ورائها العامل الديني والتجاري »(١) .

ومع تطور وسائل الاتصال في العصر الحديث أصبح وجود الوكلاء مرتبط بشكل أساسي بمسألة جمع الأخماس ، وأصبحت مهمة (الوكلاء) تقتصر إلى حد كبير على تحصيل هذه الأموال من الاتباع ، وأحياء المناسبات الدينية المعتمدة عن الطائفة الشيعية ، واذكر في السابق أننا كنا ننتظر وصول الخبر من النجف لإعلان الصيام أو العيد ، إذ ترتبط مثل هذه المناسبات بالمرجع وحده وهو الذي يقرر ، حتى لو رأى الانسان الهلال بأم عينه .

وهناك فئة أخرى يرتبطون بالرجعية الشيعية ، يطلق عليهم (المبلغون) ، وهم الطلاب الذين يدرسون بالحوزة ، إذ تقوم بتعطيل الدراسة في الحوزة في شهري محرم ورمضان ، وإرسال أعداد كبيرة من طلبتها مبلغين دينيين الى مختلف المناطق، ولا يقتصر إرسال المبلغين إلى داخل العراق فحسب، بل يتم إرسال الكثير منهم من بلد الى آخر بحسب المتوفّر من الإمكانيات، ويتم إرسال المبلغين أيضا الى الدول غير الإسلامية التي توجد فيها تجمعات شيعية، فهذه الحركة التبليغية هي التي يعتمد عليها المرجع في النجف من أجل زيادة اتباعه ، ومواصلة التواصل معهم وتشكل أهمية كبيرة للطرفين في زيادة الوشائج الدينية.

---

(١) محمد حسن الكشميري ، جولة في دهاليز مظلمة : ص ٢٨٦ .

وممثّل المرجعية - أو الوكيل كما يسمى - يأتي بعد المرجع في الترتيب الهرمي، ويكونون في الغالب من طلاب المرجع الذين درسوا على يديه أو في مدرسته، وبحسب هذا فهم على علم ومعرفة بآرائه واجتهاداته، ولذلك يدعون إلى مرجعيته، إذ أن طريقة تمثيل المرجعية تختلف بموجب المنطقة والظروف، فأحيانا تبعث المرجعية الدينية شخصية من علماء الحوزة العلمية في النجف على مستوى مجتهد؛ ليكون ممثلا لها وعالما في منطقة معينة، كالذي كان في زمان محسن الحكيم حيث كان يرسل في بعض الأحيان علماء مجتهدين ومحترمين للإشراف على عمل منطقة أو مدينة أو محافظة أو مدينة أو قرية، بحسب أهمية الموضوع.

وفي بعض الأحيان فإن المراجع يندبون مندوباً متابعاً، أي وكيلاً متابعاً، يتابع شؤونا معينة، وهم يتابعون مع هذا الوكيل، لكنه لا يكون دائما في مقره وفي وضعه، وأحيانا يتم اعتماد وكيل ويكون في الغالب من الأساتذة الذين وصلوا الى مرحلة لا بأس عليها من الدراسة والتدريس في النجف الأشرف، وهو أصلا من تلك المنطقة نفسها، وتعتمد المرجعية على خبرته ومعرفته بالمنطقة وعلى ما وصل إليه من خبرة و دراسة في الحوزة العلمية، فتعيّنه وكيلا في منطقته.

وبعد العام **٢٠٠٣**م تم اعتماد نظام جديد، وهو نظام المعتمدين، إذ يعتمد وكيل من الدرجة الأولى، وهو في الغالب رجل عالم كبير السن مجتهد في المنطقة، ويوجد وكلاء في بعض النواحي أو الأقضية في المحافظة نفسها يعدون أقل منه رتبة ويتبعون له ، وقد أنشئ مشروع المعتمدين، وهم مجموعة

من رجال الدين شباب أو كبار تختلف مراحلهم وأعمارهم يكلفون بالمهام الميدانية، على حدّ أن الوكيل في الغالب يكون محله ثابتا وعنده مكتب والناس تتعامل معه وهو يتابع الأمور بطريقته، أما المعتمدون فهم الجهاز الدعائي لتنفيذ أوامر المرجعية ومتابعة قضايا الناس ، وهؤلاء في العادة تكون طبيعة عملهم مختلفة عن الوكالة، إذ يكون اعتمادهم مؤقتا وليس دائما، كأن يكون الاعتماد تكليفاً لمدة سنة واحدة فقط بنهايتها ينتهي التكليف، وممكن أن يجدد له باعتباره مكلف بمهمة وعمل يقوم به في قضايا دينية أو اجتماعية أو عشائرية أو سياسية حسب الظرف، إلى غير ذلك من المهام التي يكلّف بها المعتمد من إدارة شؤون المرجعية في تلك المنطقة.

وهناك وكلاء مناطقيون، أي إقليميون يشرف كل منهم على مجموعة دول في قارة أوربا أو أمريكا أو آسيا على سبيل المثال، إذ يشرف على مجموعة بلدان، ويكون لديهم صلاحيات وإدارات واسعة بمتابعة مجموعة وكلاء في عدة دول ضمن الإقليم، وقد يحصل بعضهم على وكالة من مكتب المرجعية في النجف مباشرة، ولكن متابعتهم تتم عبر الوكيل العام. ويعدّ الوكيل العام وهو عالم مجتهد أعلى مراتب الوكلاء، ويعيّن على مدينة كبيرة أو ناحية كبيرة أو قضاء كبير أو محافظة، وفي الغالب هو ابن المنطقة وليس مبتعثاً، ثم يأتي المعتمد وهو الرجل الذي يكلف بمهام ميدانية مؤقته قابلة للتجديد، أما موضوع المخوّل فهو ليس دائما وإنما بحسب الظروف، ويمكن القول إِنه إما أن يكون شخصا مخولا أو

يكون المخوّل عبارة عن لجنة مكلفة لمهام معيّنة، أما عزل الوكيل فيتم من الجهة التي نصبته، فإِذا كان الوكيل الإقليمي هو من عين الوكيل فمن حقه عزله، وللمرجعية حق عزل أي وكيل سواء هي من نصبته أم الوكيل الإقليمي.

وعن طريق الوكلاء والمعتمدين تستطيع المرجعية الدينية صناعة الرأي العام وتوجيهه بالشكل الذي تراه صحيحا لتحقيق المطالب واستجلاب الحقوق لقواعدها الشعبية، مستفيدة مما تتوافر عليه من إمكانية مالية يمنحها لها المقلدون عبر الحقوق الشرعية، التي تمثل مصادر استراتيجية لنشاطات المرجعية وأنصارها، وبهذه القدرة المالية تستطيع المرجعية الحفاظ على استقلالها، وتحرير القرار المرجعي من ضغوطات السلطة، وتدعيم نفوذها عبر خدماتها الاجتماعية، ونشر الوكلاء في أماكن تواجد قواعدها الشعبية المسماة بالمقلدين.

وأهم مهمة للوكلاء هؤلاء التفاني في جمع ما يعرف بالحقوق الشرعية وتشجيع المكلفين على دفعها، وينقل هذا الوكيل هذه الأموال إلى المرجع الذي يوكله بعد خصم نسبته التي تتراوح ما بين ثلث إلى نصف الأموال المجباة ، ومثال ذلك وكالة السيستاني للصفار ، ومما جاء فيها :

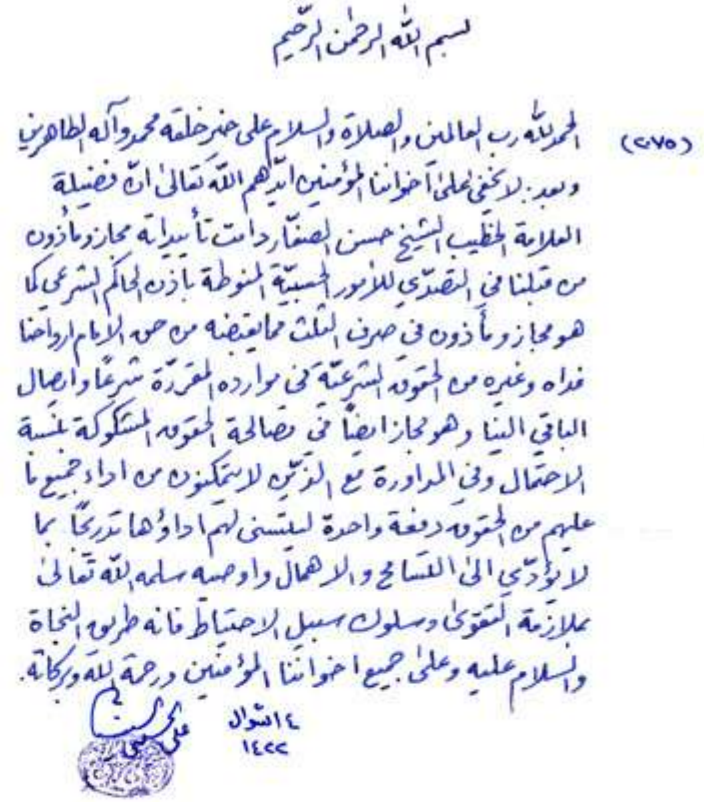
لا يخفى على أخواننا المؤمنين – أيدهم الله تعالى – أن فضيلة العلامة الخطيب الشيخ حسن الصفار – دامت تأييداته – مجاز مأذون من قبلنا في التصدي للأمور الحسبية المنوطة بإذن الحاكم الشرعي ، كما هو مجاز مأذون في صرف الثلث مما يقبضهمن حق الإمام – أرواحنا له فداء – وغيره من الحقوق

الشرعية في موارده المقررة شرعاً وإيصال الباقي إلينا ، وهو مجاز أيضاً في مصالحة الحقوق المشكوكة[1] ، بنسبة الاحتمال ، وفي المداورة[2] مع الذين لا يتمكنون من أداء جميع ما عليهم من الحقوق دفعة واحدة ؛ ليتسنى لهم أدؤها تدريجياً بما لا يؤدي إلى التساح والإهمال ...

---

(١) الحقوق المشكوكة عند الشيعة يُقصد بها — في اصطلاح الفقه الإمامي - الأموال أو الحقوق التي يُشكّ في وجوب دفعها إلى الغير، أي لا يُعلم هل هي واجبة الأداء أم لا، إن كان المال يُحتمل أن يكون فيه حق للإمام (عليه السلام) أو للفقراء، فالأفضل التصالح مع الحاكم الشرعي (المرجع أو وكيله)، أو دفع ما يُسمّى بـ **الحق المشكوك** بنية الاحتياط.وهذا ما يُعرف في بعض كتب الفقه باسم »**الحقوق المشكوكة**« التي يُستحب إخراجها **احتياطًا وبراءة للذمة**، لا على سبيل الوجوب.

(٢) المداورة في الأموال تعني: أن يُصالح المكلفُ (الفرد الشيعي) الحاكمَ الشرعي (المرجع أو وكيله) على الخمس الواجب في المال بطريقة تسمح له بالتصرف في المال كله بعد دفع أو تقدير الخمس، دون أن يُخرج المال فعلاً ، المداورة **لا تسقط وجوب الخمس**، بل هي **تصالح شرعي** يجعل المال طاهرًا للتصرف، وغالبًا يُتفق مع المرجع على دفع الخمس لاحقًا أو بالتدريج.



بسم الله الرحمن الرحيم

(٢٧٥) الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين
وبعد: لا يخفى على أخواننا المؤمنين ايدهم الله تعالى ان فضيلة
العلامة الخطيب الشيخ حسن الصفار دامت تأييداته مجاز ومأذون
من قبلنا في التصدي للأمور الحسبية المنوطة باذن الحاكم الشرعي كما
هو مجاز ومأذون في صرف الثلث مما يقبضه من حق الامام ارواحنا
فداه وغيره من الحقوق الشرعية في موارده المقررة شرعاً وايصال
الباقي الينا وهو مجاز ايضاً في مصالحة الحقوق المشكوكة بنسبة
الاحتمال وفي المداورة مع الذين لا يتمكنون من اداء جميع ما
عليهم من الحقوق دفعة واحدة ليتسنى لهم اداؤها تدريجاً بما
لا يؤدي الى التسامح والاهمال واوصيه سلمه الله تعالى
بملازمة التقوى وسلوك سبيل الاحتياط فانه طريق النجاة
والسلام عليه وعلى جميع اخواننا المؤمنين ورحمة الله وبركاته.

١٤ شوال
١٤٢٢

ويمكن لرجل الدين الشيعي أن تكون له أكثر من وكالة ، من أكثر من مرجع، ويقوم من خلال ذلك بجمع أموال الخمس وغيرها لكل مرجع أخذ منة وكالة بالأمر ، فهذا الدكتور محمد جمعة بادي ، له ما يقرب من ثلاث عشرة وكالة ، كما هو مدون في موقعه الشخصي على الشبكة . وهم :

١. وكالة من المرجع آية الله العظمى السيد محمّد الحسيني الروحاني .

٢. وكالة من المرجع آية الله العظمى الميرزا جواد التبريزي .

٣. وكالة من المرجع آية الله العظمى الشيخ الوحيد الخراساني .

٤. وكالة من المرجع آية الله العظمى السيد على الحسيني السيستاني .

٥. وكالة من المرجع آية الله العظمى السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم.

٦. وكالة من المرجع آية الله العظمى السيد محمد صادق الحسيني الروحاني.

٧. وكالة من المرجع آية الله العظمى السيد محمد رضا الكلبايكاني .

٨. وكالة من المرجع آية الله العظمى الميرزا علي الغروي .

٩. وكالة من المرجع آية الله العظمى الشيخ بشير النجفي .

١٠. وكالة من المرجع آية الله العظمى الشيخ محمد الفاضل اللنكراني .

١١. وكالة من المرجع آية الله العظمى السيد صادق الحسيني الشيرازي .

١٢. وكالة من المرجع آية الله العظمى السيد موسى الشبيري الزنجاني .

١٣. وكالة من المرجع آية الله العظمى السيد محمد باقر الشيرازي .

ولك – اخي القارئ – أن تتخيل الكم الهائل من الأموال التي يمكن أن تصل لرجل الدين الشيعي ، من كل هذه الوكلات ، إذ هو يستأثر – رسمياً – بالثلث ، هذا هو المعلن ، ولا توجد أي نوع من رقابة على مثل هذه الجبايات ، والتي تستخدم عادة الطرق اليدوية ، وتبتعد قدر المستطاع عن الوسائل البنكية الحديثة ، حتى لا تكون تحت مرأى ورقابة السلطات الحكومية ، وقد دفع هذا الاستئثار العجيب من قبل المرجعية من جهة ، ووكلائها من جهة أخرى إلى ظهور دعوات لعدم تسلم هذه الأموال إلى المراجع ووكلائهم ، يقول مرتضى الكشميري : « لقد قلنا وصرخنا وما من مجيب ، ويماً بعد يوم تتراجع الأمور أسوأ وأسوأ ، فبينما كان السطو على الأخكاس في زمن مرجعية السيد الحكيم ٢٠٪ ، لكنه تفاقم في مرجعية الإمام الخوئي ٩٠٪ وما بعده فأسوأ ولا نعرف أين تسير الأمور ...

إني أنصح المؤمنين الشيعة بأن يوزعوا أخماسهم بأنفسهم أو يدفعوها إلى أناس ثقات لصرفها في مواضع احتياجها ، وقد صرحت وكتبت مراراً وأعود فأقول : إن مسألة التقليد لا ربط لها بدفع الأخماس ، ودفع الأخماس لا علاقة له

بالمرجع ، أما ما يزعمه هؤلاء في الرسائل العملية فلا أصل له في الفقه ، وإنما هي فتاوى تمثل قناعاتهم ويقف ورائها العامل الدنيوي والتجاري »[1] .

والذي أشار إليه الكشميري هو الشريان الحيوي الذي يغذي المرجعية بالموارد المالية ، ويحرص كثير من المراجع الشيعة بربط التقليد بدفع الخمس ، ولا يوجد تاريخ دقيق لظهور مثل هذه القاعدة الماكرة ، لكن الذي يتضح أنها تعود إلى أستقرار منصب (المرجعية) بالنجف منذ ما يقرب من مائتي سنة ، وقد مر معنا كيف أن ا لبريطانيين كانوا يتحكمون بالأخماس القادمة من الهند ، كما أن هذه الأخماس كانت الوسيلة التي حاولت فيها الدولة القاجارية (**١٧٩٤-١٩٢٥**م) الضغط على رجال الدين الشيعة في إيران للحصول منهم على بعض التنازلات ، خاصة بعد هجرة عدد كبير منهم من إيران إلى النجف ، إذ منعت تجار البازار الأيرانيين من إرسال أخماسهم إلى مرجعية النجف في القرن الثامن عشر الميلادي ، مما أدى إلى أزمة مالية مهدت التوجه رجال الدين الشيعة إلى البحث عن موارد مالية بالعراق .

---

(١) مرتضى الكشميري ، دهاليز مظلمة : ٢٨٦ .

المبحث الرابع

صراع المرجعيات بالنجف

هذا عرض لبعض الوقائع والأسرار التي جرت في دهاليز المرجعية الشيعية العراقية بين الأعوام ١٩٩٠ – ٢٠٠٥، وهي معلومات موثقة من جهات مطّلعة في داخل دهاليز المرجعيات .

وبقدر تعلق الأمر بتاريخ المراجع ، نستعرض مرجعية الخوئي ، وقد حظي الخوئي بشعبية كبيرة بين أوساط الشيعة في العالم، ولذلك كانت تُرسل إليه أموال الخمس من كافة أرجاء العالم، حتى أصبحت لديه ثروة ضخمة جداً، قدرت في عام **١٩٩٢** بأكثر من **٣** مليارات دولار؛ منها أموال مؤسسات دينية مثل مؤسسات الخوئي في لندن والهند ونيويورك وكندا، ومؤسسات بأسماء مراجع شيعة منتشرة في كافة أنحاء العالم، وعقارات وشركات تجارية وفنادق.

وبسبب هذه الأموال الضخمة، تمكن مراجع الشيعة من إدارة أمورهم الدينية والدنيوية بشكل مستقل عن الدول التي يتواجدون فيها، وقوة هذه الأموال هي التي تتيح لبعض المراجع من السيطرة بشكل مركزي على شؤون الطائفة.

وتتم إدارة هذه الأموال من قبل المراجع أنفسهم، أو بينهم وبين أبنائهم، وغالباً ما يكون ذلك بتشكيل هيئات ولجان مالية تشكل لهذا الغرض.

والغرض الأكبر الذي توظف فيه هذه الأموال هو: ميزانيات للدعوة، وإعداد أئمة الحسينيات والمبلغين ، والرواتب الشهرية لطلبة العلوم الدينية في الحوزات العلمية، وقد حاول الخوئي خلال مرجعتيه استقطاب الشيعة العرب، خاصة في دول الخليج نظراً للوفرة المالية التي كانوا يتمتعون بها ، فقام بتخصيص بعض المبالغ المالية للفقراء والمحتاجين من الشيعة ،ومنهم المرضى وكبار السن وغيرهم ، وهذا الأمر قد عد خروجاً عن العرف المرجعي ، إذ أن أموال الخمس عادة ما كانت تستأثر بها المرجعية من أجل تعزيز نفوذها الديني ، ويبدو أن الخوئي كان يهدف من فعله هذا أمرين ، الأول : ترسيخ مكانته العلمية بالنجف، واستقطاب المقلدين العرب خاصة من دول الخليج ، وكذلك الأقليات الشيعية المهاجرة المنتشرة في الدول الغربية .

الثاني : منافسة المرجعية الإيرانية ، خاصة بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية ، وسحب البساط من المراجع الكثر الذين كانوا ينتشرون في قم ومشهد، وهذا ما قد حصل بالفعل .

إلا أن أولاد الخوئي تميزوا بحبهم للمال وبالأخص محمد تقي وعبد المجيد، ونحن نعلم أن هؤلاء الأولاد كانوا يديرون المكتب البراني للمرجعية ، وبسبب هذا الحب للمال قاموا بالسيطرة على إدارة اللجنة المالية وإدارة المؤسسات الدينية

وبالأخص مؤسسة الخوئي في لندن ومشاريعها، حيث تولى عبد المجيد إدارتها بالتنسيق مع شقيقه محمد تقي دون بقية أولاد الخوئي، وأصبح ارتباط الوكلاء الماليين في العالم بهم مباشرة، وقام عبد المجيد ومحمد تقي بفتح حسابات سرية بأسمائهم في مصارف لندن لهذا الغرض، وقد تراوح نصيب الوكلاء من هذه الأموال بين **٢٠- ٣٠**٪.

ومع تقدم الخوئي الأب في السن والمرض ، واندلاع الثورة الشيعية في الجنوب والتي عرفت باسم (الانتفاضة الشعبانية) عقب الانسحاب العراقي من الكويت عام **١٩٩١**، كان محمد تقي يفكّر ملياً بكيفية المحافظة على هذه الثروة وعدم تسليمها للمرجع القادم والمرشح لنيلها واحد من أصول إيرانية، وهو إما علي حسن إسماعيل بهشتي كونه أكبر المجتهدين في النجف ، أو عبد الأعلى السبزواري، واللذين قد ينقلون المرجعية من النجف في العراق إلى قم بإيران.

وبالطبع فإن المرجع الجديد- أيّا كان- وأولاده سيطالبون شرعاً بنقل أموال المرجعية إليهم، وهذا ما لا يقبل به محمد تقي ابن المرجع أبي القاسم الخوئي المسيطر على كافة شؤون والده في الداخل والخارج.

ولأجل الحفاظ على الثروة، استثمر محمد تقي وأشقاؤه الانتفاضة الشعبانية، وأصدروا بياناً بتشكيل لجنة لإدارة الأمن والشؤون الإدارية في النجف من تسع شخصيات، ضمّت إيرانيين وبعض أبناء العوائل الدينية

المعروفة في النجف كعائلتي بحر العلوم والصدر ، ظناً منهم أن مسألة إسقاط نظام صدام حسين مسألة محسومة، فكان ذلك خللا كبيراً في حساباتهم .

وفي محاولة من محمد تقي لأن يكون هو على رأس الثورة الإسلامية في العراق، على غرار ما حصل في طهران، ومع شعوره بامتلاكه لعدد من الإمكانات الشخصية والمادية إضافة إلى استثماره مرجعية والده المشهورة، نشر فتوى بختم والده بدعم هذا التمرد، فتعاطف بسببها عدد كبير من الشيعة مع المتمردين ولم يتم التصدي لهم، ولكون شخصيته تتناسب مع رؤى وأهداف من حرك ودعم هذا التمرد من إيران وخطط له بشكل استخباراتي وعسكري جيد، وفعلا نجح التمرد في عام **١٩٩١** من السيطرة على **١٢** محافظة، حرقت وسلبت كافة الدوائر الحكومية فيها، ولم يبقَ رمز من رموز النظام إلا وسيطر عليه متمردو أو منتفضو شعبان.

وحين تمكّن الجيش العراقي من الإمساك بزمام الإمور من جديد، وبدأ بتطهير المحافظات الجنوبية والتحقيق مع المتمردين، وجد نسخة من فتوى الخوئي بدعم المتمردين، ولذلك كان هذا مبرراً لأن يهاجم الجيش بقسوة وعنف النجف حتى سيطر عليها بسرعة فائقة، وقام الجيش بنقل أبي القاسم الخوئي وبشكل سريع بعد إنكاره بمعرفة بتلك الفتوى إلى بغداد، ومسألة عدم معرفة الخوئي بهذه الفتوى حقيقة ؛ لأننا نعلم أن أولاد المرجع غالباً ما يخرجون فتاوى بختم المرجع الأعلى دون أن يطلع عليها ، ورُتبت للخوئي مقابلة عاجلة مع

الرئيس العراقي حينها (صدام حسين) حيث نشرت صورته وهو يصافح صدام وصورته وهو يجلس بجواره عبر كافة وسائل الإعلام، مما أعطى نهاية سريعة وحاسمة للتمرد.

ورغم فشل التمرد ومساعي محمد تقي– الملقب بإمبراطور الشيعة – وفقدان شقيقه إبراهيم –الذي لا يعرف مصيره لحد الآن ، وهروب شقيقه عبد المجيد إلى لندن لإدارة مؤسسة الخوئي هناك، إلا أنه لم ييأس من محاولة الحفاظ على ثروة وسلطة والده بعد وفاته، ولذلك لجأ للتحالف مع علي السيستاني .

وكان عبد المجيد الخوئي متزوج من إبنة الإيراني علي حسن إسماعيل بهشتي، ويختصر اسمه بـ(علي بهشتي)، وهو حي لحد الآن، وكان من المرشحين لنيل زعامة المرجعية بعد وفاة أبي القاسم الخوئي، إلا أنه رفض ولاية المرجعية الدينية بشكل مطلق ورفض استلام أية حقوق شرعية ورعاً، أو هكذا قيل ، ولكن يظهر أن السبب الحقيقي شعوره بحجم المشاكل الكبيرة التي ستحدث بين أولاده وبين أولاد الخوئي بسبب الأموال، وكان من الطبيعي أن يتم البحث عن بديل لخليفة الخوئي ، واتجهت الأنظار لشخصية عبد الأعلى السبزواري لتسلم أمور المرجعية في حالة وفاة الخوئي ورفض بهشتي لها، وهو الأمر الذي إذا ماحدث ، فإن ابنه علي – وهو مدير أعماله، وهو الطامح لنيل والده للمرجعية – سيطالب بنقل كافة الأموال من المرجعية القديمة إلى المرجعية الجديدة على الرغم من صلة المصاهرة التي يرتبط بها الأبناء.

وبسبب هذا الخوف شعر محمد تقي بضرورة التحرك بسرعة - خشية وفاة والده فجأة - فوقع اختياره على الإيراني محمد باقر مجتهد علي السيستاني والمشهور بعلي السيستاني- المولود بمدينة سيستان الإيرانية ، ويبلغ الثمانين من العمر في يومنا هذا- لأنه يرتبط بعلاقة وثيقة مع عائلة الخوئي، وهو أحد تلامذته وبلغ درجة الإجتهاد – رغم أن كثيرا من المجتهدين يؤكدون عدم انجازه لكتابة رسالة الأحكام الشرعية حتى وفاة الخوئي – ويتصف بالهدوء التام ، وليس له أطماع مادية، كما أن ابنه محمد رضا - وهو مدير مكتبه الحالي – يتصف باللياقة وسرعة البديهة، إضافة إلى طموحه وطمعه بالسلطة والمكانة، وبهذا تطابقت المصالح بين محمد تقي ومحمد رضا (ولدي الخوئي والسيستاني)، ولا نستبعد أن يكون هناك اتفاق خفي بين الولدين ، إذ أن مثل هذه الأمور لا يمكن أن تحصل بصورة عرضية ، ودون ترتيب مسبق لها ، والذي يدل على أن هناك اتفاقاً سرياً بين الطرفين ، أن محمد رضا طلب بأن يصلى والده علي السيستاني على الخوئي في حالة وفاته، وبذلك يكون هذا إعلاناً بأنه هو المرجع الجديد، وهكذا تبقى الأموال الخاصة بمرجعية الخوئي بيد أولاده شريطة أن يقوم محمد تقي بتغطية احتياجات المرجع الجديد المالية، ويبدو أن محمد تقي كان يبتغي أيضاً جعل السيستانى مرجعاً مؤقتاً لعشر أو خمس عشرة سنة بينه وبين أبيه بعد أن تكون مرجعيته القادمة محل قبول من كافة المراجع، ويكون عمره مناسباً للمرجعية، وستكون الأموال التي بيده مفتاحاً يسهل مهمته .

ومن جهة أخرى فقد كان محمد رضا (ابن السيستاني) يدرك أن اعتلاء والده لكرسي المرجعية بالنجف ، سيفتح بوجهه أبواب واسعة ، على العادة السارية في المرجعية ، بأن يكون أحد أولاد المرجع هو المسؤول عن (المكتب البراني) ، وبالتالي الحصول على المكاسب المادية والمعنوية التي كان يتمتع بها من يتبوأ هذا المركز في مرجعية النجف .

وبالفعل توفي الخوئي عام **١٩٩٢** وصلّى عليه السيستاني في الروضة الحيدرية، وقد أغضب هذا علي السبزواري- ابن المرجع عبد الأعلى السبزواري- الذي لم يجد سوى الصمت، ظناً منه أن بقية المجتهدين سيرفضون مرجعية السيستاني ، وسيلجؤون إلى والده كونه الأكثر استحقاقاً، فاتصل بشقيقه حسين السبزواري الهارب إلى إيران عقب أحداث **١٩٩١**، بغية ترتيب الأمور مع مرجعية قُمْ ؛ لإعطاء الزعامة حسب الاستحقاق، ويبدو أنها الإشارة التي كان ينتظرها علي خامنئي للبدء بإجراءات نقل الزعامة إلى إيران ولكن لصالحه وهو ما سنفصله لاحقاً.

ومن جهة أخرى فقد أدركت القيادة العراقية ببغداد ، أن السيستاني ربما يكون الأنسب لتولي مرجعية النجف في هذه الظروف بالذات ، لأن السيستاني معروف عنه ضعف الشخصية ، وقد دلت الأحداث فيما بعد على صحة هذه الاعتقاد ، إذ أن السيستاني ربما يكون من أطوع المراجع الشيعة الذين مروا على مؤسسة المرجعية ، إذ كان أداة طيعة بيد بغداد ، ولم تحدث طوال مدة مرجعيته

أي منكفات بين الطرفين ، حتى احتلال القوات الأمريكية بغداد في نيسان ٢٠٠٣ .

وقام محمد تقي بالعديد من الإجراءات لتأكيد مرجعية السيستاني منها ما يلي:

١- الاجتماع بكافة وكلاء الخوئي الماليين للاستمرار بجمع الخمس والحقوق الشرعية للمرجع الجديد في العراق.

٢- توجيه مؤسسة الخوئي - التي يديرها عبد المجيد - لغرض تبليغ كافة الوكلاء في آسيا وأوربا وإيران ، لجمع الحقوق الشرعية للمرجع الجديد، والطلب منهم الترويج لمرجعية السيستاني، بحسب الخطة الإعلامية لترويج المرجع الجديد ونشر وصية المرجع المتوفى له.

٣- العمل على دعم مبدأ التقليد للميت إن كان أعلم أي (محتاط) رغم وجود مرجع يستحق التقليد كبهشتي والسبزواري على قيد الحياة، ويعود هذا الترويج للسيستاني لامتصاص ردة الفعل المضادة لانتقال هذه المرجعية إليه خلافاً للاستحقاق العلمي ، ولحين كسب أكبر عدد من المقلدين له.

٤- تكليف هيئة البحث والإرشاد ، بإعداد رسالة الأحكام الشرعية في العبادات والمعاملات للسيستاني، ومن يطلع عليها يجد أنها لا تختلف عن رسالة الخوئي، وفعلا تم طبعها في بيروت وأدخلت العراق بعد ثمانية أشهر من توليه المرجعية.

٥- العمل على كسب ود السلطة المركزية في بغداد لدعم مرجعية السيستاني وعدم ممانعة ذلك أو الوقوف ضدها، وتبنى هذا الخيار السيد حسين إسماعيل الصدر الوكيل المالي والشرعي للخوئي في مدينة الكاظمية، وكان عضوا بارزاً في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لفترة طويلة ويرتبط به أغلب وكلاء الخوئي في لندن.

٦- الاستعانة بالسيد جمال ياسين من النجف - وهو أحد ضباط المخابرات العراقية السابقين - في رسم السياسة الأمنية للمرجعية، حيث كلف من قبل عدد من رجال الدين لإقامة صلة بالاجهزة الامنية للتمكن من معرفة خطط وأفكار السلطة أولاً بأول، وكذلك جنّد بعض النساء الساقطات للتجسس على ضباط الأمن والمخابرات من خلال الثرثرة أو العمالة، وعرف من هذه النساء الأفغانية (مريم) والتي كانت على صلة برائد الأمن (ص) وهو المعاون السياسي لأمن النجف ، وحصلت الحوزة على تفاصيل المتابعة الأمنية لهم.

٧- قام بتخصيص أموال لمكتب السيستاني لغرض توزيع الرواتب على طلبة العلوم الدينية.

١٠- تم فتح مكتب (البراني) للسيستاني والذي يديره ابنه محمد رضا قرب الروضة الحيدرية.

١١- قام بفتح مكتبة الخوئي الشهيرة، وكذلك فتح مكتبة كاشف الغطاء، وهي أكبر مكتبة في النجف ويديرها محمد حسين شريف كاشف الغطاء ، والذي كان عضو اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي في الستينيات، ويتمتع بعلاقات واسعة مع طلبة العلم ورجال الدين وشيوخ العشائر في النجف وخارجها، ولديه صلات مع الأمن والمخابرات في النجف.

وهكذا التزم محمد تقي بالاتفاق الذي أبرمه مع السيستاني عبر ابنه محمد رضا، ففتح البراني وسجل الطلبة أسماءهم لاغراض الرواتب، وخصصت لهم رواتب تترواح بين (٢٠٠٠) دينار ولغاية (١٠٠٠٠) دينار شهرياً وتكفل برواتب الأساتذة القائمين بالتدريس.

فبدأت ترد إليه الحقوق بعد ثلاثة أشهر من فتح المكتب، وقامت مجلة النور – والتي تصدر عن مؤسسة الخوئي في لندن- بتغطية نشاطاته إعلامياً.

وفي عام **١٩٩٤** قامت السلطة في بغداد بإحصاء الوافدين من خارج العراق من أصحاب المهن الحرة، وتسفير أكثر من **١٥٠** شخصاً أغلبهم من الإيرانيين الذين لا يدرسون في الحوزة، مما أقلق محمد رضا ومحمد تقي الذي بدأ يحتفظ بالأموال في البنوك الأجنبية خارج العراق وبوجه خاص في لندن.

ويبدو أن محمد رضا – ابن السيستاني – كان قد انتفع كثيراً بتجربة محمد تقي – ابن الخوئي – فقرر أن ينتج السياسة المالية نفسها ، بحصر الأموال التي كانت ترد إلى المرجعية بالبنوك الغربية ، خاصة القادمة من دول الخليج ، وقد

استغل محمد رضا – ابن السيستاني – ظروف الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً على العراق في تسعينيات القرن الماضي، لإيجاد مبرر لتحويل هذه الأموال إلى البنوك الغربية ، رغم أن العراق كان يمر بظروف معيشية صعبة بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية التي فرضت عليه بسبب غزوه للكويت ، وهذا الأمر ليس بمستغرب لمن يطلع على تاريخ المرجعية ، إذ أن الأمر الأهم بالنسبة لها هو المحافظة على أموال الخمس وغيرها من أموال (الواجبات الشرعية) لدعم خواص المرجعية وتقوية جناحها الأعلامي ، بعيداً عن الحاجة المعيشية التي يعيشها الشيعة بصورة عامة ، وطلاب الحوزة بصورة خاصة.

وهنا بدء التقتير على المحتاجين من شيعة العراق وطلبة الحوزات، حيث كانت أغلب عوائل الطلبة تعيش في فقر مدقع ؛ بسبب قلة الراتب الشهري المخصص لهم، في الوقت الذي نشرت فيه بعض المجلات صور المنشآت والمستشفيات والمؤسسات الثقافية والحسينيات والأسواق التي أقامها السيستاني في مدينته الأصلية سيستان في إيران، ويبدو أنه صنع هذا كنوع من الاحتياط فيما إذا تعرض للطرد والتسفير.

وكان الذي يتولى الإشراف على هذه المشاريع علي الشهرستاني – صهر السيستاني ووكيله المالي في مدينة قم – كما أن للسيستاني قصورا فخمة في لندن يقيم بها بنات السيستاني مع أزواجهن.

أما فيما يتعلق بشخصية محمد صادق الصدر ، فقد تم اعتقاله حين سيطر الجيش على محافظة النجف ، ولكن يبدو أنه لم يكن له دور حقيقي في الانتفاضة الشيعية، بل إنه أنكر حتى معرفته بوجود اللجنة والبيان أصلاً!!.

ويبدو أنه عقد صفقة مع السلطة العراقية فتم الإفراج عنه، ومن المؤشرات على هذه الصفقة التي سهلت تزعمه للمرجعية الشيعية:

١- السماح له بفتح "البراني" الخاص به، بإدارة ابنه مصطفى الذي كانت السلطات تلتقي به بشكل دوري.

٢- إعفاء كافة طلبته من الخدمة العسكرية أو تأجيلها لهم، مما دفع الكثيرين من الهاربين من الخدمة للانضواء تحت لوائه.

٣- منح خطوط هاتفية في وقت كان هذا من المستحيلات، منها خط مباشر مع بغداد.

٤- طبعت رسالته العلمية وبعض مؤلفاته وتم نشرها في عدد من دول الجوار.

٥- دعمه مادياً ليمنح الرواتب والمساعدات الشهرية لطلبته والمترددين إليه.

٦- تأمين دعم كافة شيوخ العشائر له في المحافظات من قبل السلطات.

١٠- تسهيل اتصال الوكلاء بالمحافظات بمكتبه لأداء الحقوق الشرعية (الخمس) له.

١١- تسهيل كافة مهامه في المحافظة وكذلك طلباته الرسمية في بغداد.

ساعدت هذه الصفقة على استمرار مرجعية الصدر لمدة ثمانية أعوام، والتي كانت الدوافع لها بين الطرفين:

١- سحب قيادة الحوزة الشيعية من العنصر الإيراني ذي المنهج الفارسي في الفكر والتطبيق ، والذي طالما سيطر على كافة مجريات وأمور الحوزة في النجف، وتحقيق طموح الصدر بالتربع على كرسي المرجعية وهو الحلم الذي لم يتحقق لابن عمه محمد باقر الصدر.

٢- تأمين الجبهة الداخلية العراقية خلال زمن الحرب مع إيران.

٣- السيطرة على الحوزة الشيعية والتحكم بتطلعاتها السياسية بعد نجاح الثورة الخمينية.

٤- التوافق مع القومية العربية التي يقوم عليها حزب البعث، بتعريب الحوزة الشيعية.

وهكذا بالدعم المالي والسياسي ، تمكن محمد الصدر من تجاوز أكبر حاجز صنعه المراجع الإيرانيون في وجه أي عراقي يطمح للتصدي لزعامة الحوزة ونيل صفة المرجع الأعلى، وكذلك الحال مع بقية الجنسيات فمن يدرس واقع توزيع الحقوق أو الرواتب على الطلبة في الحوزات يلاحظ أن الطالب الإيراني يحظى بدعم يساوي عشرة أضعاف الطالب العراقي أو غيره من الجنسيات، وبذلك فهو لا يتمكن من طبع رسائله أو كتبه، ويبقى طيلة عمره يحاول سد رمقه وعائلته في ظل الحصار على العراق.

ولذلك فهذا الدعم الحكومي حقق للصدر نجاحات كبيرة ساعدت على تصديه للمرجعية في العراق، منها:

١- تمكن وبسرعة كبيرة من تقديم رواتب شهرية تترواح بين (٢٠٠٠ - ٦٠٠٠ دينار) للطلبة، رغم أنها تقل عن الرواتب التي كان يمنحها السيستاني.

٢- فتح وترميم العديد من المدارس التي تضررت بعد دخول الجيش إلى محافظة النجف عام ١٩٩١.

٣- قام بطبع مؤلفاته وتوزيعها على العديد من طلبته، واستقطب أغلب الأساتذة العراقيين حوله ومنهم (محمد اليعقوبي) الذي يمتاز برصانته العلمية وكثرة مؤلفاته.

٤- نافس بشكل قوي مرجعية علي السيستاني، مما أثار ارتياب أغلب رجال الدين - ومنهم محمد تقي الخوئي - الذي كان منشغلاً في نقل المرجعية شكلياً إلى الإيراني علي السيستاني، وقد كانت أول فرصة لسحب البساط من تحت الهيمنة الفارسية على المرجعية.

٥- رتب محمد الصدر موضوع الخدمة الإلزامية في الجيش للعديد من طلبته الذين لم يكن وضعهم قانونياً ، كذلك تمكن من تقليل تدخل مديرية أوقاف النجف بالمدارس الدينية العائدة له.

٦- أتاحت حركته بتولي المرجعية بفتح الباب للعديد من المجتهدين غير الإيرانيين لكي يتصدوا للمرجعية مثل الباكستاني بشير والغروي والأفغاني

محمد إسحاق فياض ، والعراقي حسين بحر العلوم ، والعراقي محمد سعيد الحكيم، ولذلك أفصح بعض الإيرانيين مثل مرتضى البروجردي وعلي الغروي عن غضبهم من الصدر ، واتهموه بتشتيت المرجعية على ابن جنسيتهم السيستاني.

٧- ولأول مرة في التاريخ الحديث خلق الصدر تحدياً مع المرجعية في إيران وحوزاتها في قم ، فلطالما ضمن صانع القرار السياسي الإيراني أن المرجعية الشيعية في النجف بيد إيراني، إلا أنه وبعد ما أعلن أحد العراقيين عن مرجعيته ، فإن الحال اختلف خصوصاً وأنه مدعوم من قبل نظام صدام حسين.

لكن الصدر عجز عن التصدى لمنصب الزعامة المطلقة للمرجعية الدينية في النجف، لأسباب متعددة ذاتية وموضوعية نتطرق على سبيل المثال لا الحصر لها في ما يلي:

١- عصبيته ومزاجه الحاد وإفراطه في الانتقاد لخصومه، ولذلك صدرت منه بعض التصرفات التي لا تليق به كمرجع ، أعلى مثل قيامه بالبصق بوجه أحد الأشخاص داخل الروضة الحيدرية، واستثمر منافسوه هذه التصرفات لإثبات أنه لايستحق أن يكون زعامة المرجعية، ولذلك كانوا يصفونه بالجنون.

٢- اتهامه بالعمالة لنظام صدام حسين بسبب علاقته غير السرية مع الحكومة.

٣- تواطؤ ابن عمه (حسين إسماعيل الصدر) وكيل المرجعية بمدينة الكاظمية ببغداد ، حفاظاً على مصالحه المالية كونه وكيلا مطلقا للخوئي في بغداد، وقد تجلى هذا التواطؤ حين ركع حسين الصدر للسيستاني وقبّل يده أمام حشد كبير في الروضة الحيدرية عام ١٩٩٣، مما شكل موقفاً فاصلاً في تأكيد مرجعية السيستاني على حساب ابن عمه محمد الصدر.

إن محمد الصدركان - برأي الكثيرين - الأعلم بين المرشحين لزعامة المرجعية، حيث يشاع بين الطلبة أن الصدر تفوق على السيستاني في المناظرات التي كانت تتم من خلال الوسطاء في علم الأصول والفقه خصوصاً (فقه القضاء) الذي برع به الصدر.

إلا أن الضغوط التي تعرض لها الصدر من قبل إيران ، والمراجع المرتبطين بها ؛ بسبب صفقته مع الحكومة العراقية يبدو أنها دفعت به في اتجاه بعيد ضد منافسيه وخصومه، حيث شهدت هذه المرحلة عدة أحداث أثرت بشكل أو بآخر في مسيرة المرجعية الدينية في النجف وتطوراتها، ومن هذه الأحداث:

أولا- اغتيال الإيراني محمد تقي الخوئي، عام **١٩٩٤** بحادث سيارة على طريق كربلاء – النجف.

ثانياً- اغتيال المجتهدين الإيرانيين (مرتضى علي البروجردي، وعلي أسد الله) اللذان كانا يدعمان ولاية الفقيه، في الوقت الذي كان الخوئي يحاول الفصل

ما بين الدين والسياسة ، وقد فعل ذلك للنأي بنفسه عن التدخل السياسي أبان حقبة الحرب العراقية الإيرانية ، فرغم أن الحرب استمرت زهاء ثمانية أعوام إلا أن الخوئي لم يتدخل البتة بموضوعها وبشكل مطلق، حتى لم يسمع له أية تصريحات سرية عنها بعد موته أو بعد احتلال العراق.

إن مرض الخوئي وكبر سنه جعلا العديد من المراجع الدينية يهيئون أنفسهم لتزعمها ، وعلى الرغم من مساعي ابنه محمد تقي لتحديدها بمرجع تم اختياره مسبقاً ولأسباب ذاتية هو (علي السيستاني)، إلا أن العام الذي توفي فيه الخوئي شهد تحولاً كبيراً، ففي هذا العام **١٩٩٢** أعلن بين مجتهدي حوزة قم وبتشجيع من (علي خامنئي) ترشيح الإيراني (محمد صادق الروحاني) لخلافة الخوئي وأيده عدد من مراجع النجف منهم الغروي والبروجردي، لكن وبعد عام واحد توفي الروحاني، وهنا أيد كافة المجتهدين أن تكون المرجعية للسبزواري الذي كان يقيم في النجف إلا أنه توفي بعد سنه من ترشيحه حيث كان يناهز التسعين من العمر، وهنا أعلن في قم أن الإيراني (محمد الأراكي) الذي خلف الروحاني منح علي خامنئي رتبة المرجعية، وما لبث أن توفي بعد أشهر من منح المرجعية لخامنئي.

في ذات الوقت كان محمد تقي الخوئي يرسم الخطوط العامة لخلافة المرجعية ولم يبارك مرجعية أي من الايرانيين في قم، لأنها ستقضي على طموحاته المستقبلية ونفوذه الحالى كما سبق بيانه في الحلقة الأولى.

وبالمقابل فإن علي خامنئي وضع وبعناية تامة خطة الاستيلاء على المرجعية ، مستفيداً من منصبه كأعلى سلطة تشريعية في إيران ، وكونه مسيطراً على أغلب جوانب القرار السياسي، وعلى الرغم من أن مرجعيته لم تلقَ قبولاً حتى في قم، لأن الآراكي يعد بين المراجع الإيرانيين باعتباره مرجعاً مؤسساتياً حكومياً وليس مرجعاً علمياً للحوزة، إلا أن خامنئي أرسل رسالته (الأحكام الشرعية) عام **١٩٩٧** إلى العراق وخصوصاً إلى مدينة صدام (مدينة الثورة سابقاً وحالياً مدينة الصدر) كونها ساحة هذا الصراع، ولعل هذا يوضح جانباً من صورة الصراع بين قم والنجف فقد كان خامنئي يهدف إلى إضعاف شعبية الصدر التي تنامت في هذه المدينة المؤثرة على مركز السلطة في العراق ويبلغ تعداد سكانها حوالي مليون نسمة، وينتشر أغلب أفرادها في كافة نواحي بغداد وهم مستعدون للموت من أجل مرجعهم الذي سيختارونه، فإذا ما كسب هذه القوة الشيعية فيمكنه عمل مايريد.

اتسم الصراع بين طهران وبغداد بالشدة لحد التنافس بين المؤسسات الرسمية في البلدين، فمثلما كان خامنئي حريصاً على تولي منصب المرجع الأعلى للشيعة كدرجة دينية بغرض التأثير في الشأن العراقي ، ومن ثم في باقي ساحات الدول العربية، في حين كان صدام حسين أشد حرصاً على دعم العراقي (محمد الصدر) لتولي هذه الزعامة المرجعية، وحشد أكبر عدد من المقلدين العراقيين

خلفه خشية أن تتبع هذه الجموع الفتوى الصادرة في إيران، وهو ما يشكل خطراً كبيراً على بغداد.

استمر هذا الصراع بين خامنئي والصدر، حتى وصل لمرحلة إعلان الصدر وجوب أداء صلاة الجمعة في الكوفة، وهو ما أثار الكثير من التساؤلات حول مغزى هذا الإعلان وهل هو اعتراف صريح وعلني من قبل الصدر بعدالة النظام القائم في العراق ومشروعيته؟ حيث أن صلاة الجمعة تعطلت كما هو معروف عند الشيعة لعدم وجود إمام عادل، وهو ما رجحه الإيرانيون الذين لا يرونه سوى عميل للنظام العراقي.

أم أن المقصود من ذلك هو إعلان الصدر لزعامته المطلقة حتى على سلطة بغداد؟! وهو ما خشيته السلطات العراقية، خاصة أن الصدر دعا إلى إنشاء محاكم شرعية في النجف برئاسته تنوب عن محاكم القانون العراقية، كما طالب بإطلاق سراح السجناء من المعتقلات التابعة للسلطة.

كل هذه الظروف عجلت بالاستفراد باليد، هي حالة القطيعة التامة والجفاء بين السيد الصدر والمرجعيات التقليدية في النجف (وعلى رأسها مرجعية السيد السيستاني) ، هذا الخلاف المنهجي الحاد حول أسلوب إدارة الحوزة (الناطقة مقابل الصامتة) جعل السيد الصدر يتحرك في الساحة بمفرده ودون غطاء حوزوي موحد ، أدرك النظام هذا الانكشاف، ورأى أن تصفيته لن تؤدي إلى

تضامن أو رد فعل موحد من بقية المراجع التقليديين الذين كانوا يتوجسون أصلاً من حراكه.

وقد انتهى ذلك بمقتل الصدر بتاريخ ١٩ شباط ١٩٩٩م، وقد تركت هذه الحادثة الحوزة الدينية والشارع الشيعي أمام فراغ قيادي هائل، مما فرض واقعاً جديداً تميز بالانكفاء الحذر أولاً، ثم بالانفجار السياسي والقيادي المباشر بعد عام ٢٠٠٣ ، مما فسح المجال لهيمنة مرجعية السيستاني على النجف ، وقد بقيت هذه الهيمنة هي السائدة على مدينة النجف حتى يوم الناس هذا .

الفهرست